

جسار يوسف والمحمدي

الانسان والثورة

جمعة الفزاني

منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
طبعة خاصة للتعليم

طبعة خاصة للتعليم
لطلاب مرحلة ما فوق الإلزام

مكتبة
مجلس
العلماء

الإنسان والثورة من قضايا الإنسان والثورة العربية

جمعة الفزاني

منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

الطبعة الثالثة

1989/1/1 م



رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية

1988 / 456 م

حقوق الطبع محفوظة

للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

.. عند نقل أى فقرة من فقرات هذا الكتاب يرجى ذكر المصدر..

«إن الغاية النهائية للحياة هي
أن يكون الإنسان حراً سعيداً..»

تلك هي الرسالة التي يحملها
الكتاب الأخضر إلى شعوب الأرض».

تقديم

كان المأزق الذي وقع فيه الفكر العربي المعاصر، مأزقاً تاريخياً، وحضارياً في آن واحد، ذلك أنّ الوضع الراهن الذي يمر به الوطن العربي لم يأت من فراغ، وإنما كانت له أسبابه ودوافعه الكامنة في التركيبة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية والاقتصادية التي كانت وما زالت سائدة...

ويخطيء من يظن أن ما نعيشه الآن في كل جزء من أجزاء الوطن العربي، هو مجرد مصادفة، أو هو حالة من حالات القدر الذي عبثت بنا، ولم ننتبه إليها، والصحيح فيما نظن، أن التراكم السلبي لكل معطيات الوضع المتخلف الذي عشناه على المستوى الفكري والعملی، قادنا إلى حالتنا الراهنة ولكن ما هي ملامح هذا المأزق؟.

إنها في كلمة واحدة: إتباع سائد، وإبداع مفقود.

* كيف؟

لكي لا نوغل في أعماق التاريخ، نكتفي بالنظر إلى حدود الخمسين عاماً الماضية، ليس لأنها مقطوعة الصلة بما قبلها، ولكن لأنها تعبر بشكل أو بآخر عن

سيادة الأتباع أو التبعية...

فعندما حصلت الأقطار العربية على ما يسمى باستقلالها سواء في بداية هذه الفترة أو في منتصفها، أو بعد ذلك... لم تكن القضية المطروحة هي:

* كيف ننهض ونتقدم؟

ولكنها كانت... إننا نتقدم... ولكن على أي أساس، وبأي الوسائل والأساليب نتقدم؟ وكانت النموذج الأوروبي جاهزاً لكي يتم التقدم المرجو بمقتضى وسائله وتعاليمه... من خلال انهيار لا مثيل له بالحضارة الغربية، وظل ادعاء التقدم حبيس وسائل وأساليب هذه الحضارة الأوروبية بشقيها الرأسمالي، والشيوعي. فالذين اكتفوا في مرحلة معينة بتعريب الماركسية، أخذوا ينعتون الآخرين بالرجعية، واصفين أنفسهم «بالتقدمية» والذين اكتفوا بتقليد الغرب في كل شيء أخذوا ينعتون الآخرين بالإلحاد وهكذا...! كان الناقدون، والمتقدون في كلا الاتجاهين، يعملون ويفكرون بأفكار ليست أفكارهم، ولا هي بالضرورة صالحة لهم ولا لمجتمعاتهم، المناهضون للاشتراكية، يستخدمون الأفكار والرموز حتى والألفاظ الليبرالية في نقدهم للماركسية المعربة أو «الاشتراكية» والمناهضون لليبرالية يستخدمون أفكار ورموز وحتى ألفاظ وأدبيات الماركسية في نقدهم لمن سمووا بالمحافظين أو الرجعيين...

وذلك بغير إدراك أن أكثر أساليب السيطرة على

المجتمعات خفية، وأثر الاستيلاء الفكري على عقول الناس، فعندما تستطيع أية قوة في الأرض أن تصوغ أفكار الناس في أى مجتمع على الوجه الذى يتفق مع مصالحها الخاصة، تكون قد كسبت كل شيء... لأن الناس هم أداة «التطور الاجتماعى» وعندما يكون الناس قد أصبحوا أدواتها فإنهم بكل وعيهم «التابع» سيستخدمون كل إمكانيات التطور المتاحة فى مجتمعاتهم على الوجه الذى تريده القوى المتبوعة، حتى بدون أن يذكر اسمها..

وهكذا كنا تابعين، وكوننا كذلك، جعلنا غير مبدعين، وظل الحال كما هو عليه... ولم نتقدم رغم كل ادعاءاتنا، والحدود القائمة بين أقطار الوطن العربى ظلت قائمة رغم أن أحداً فى الوطن العربى لا يستطيع أن يدعى أنه كانت له أو لأجداده من قبله آراء فى تخطيط هذه الحدود، وإنما هى حدود رسمتها الجيوش الاستعمارية الغازية للوطن العربى فى إطار تقسيم الوطن العربى بين عدة مستعمرين، سواء كانوا انجليزاً أو فرنسيين أو إيطاليين... الخ.

وإذا كانت هذه الحدود قد رسمها الاستعمار، والكل يعترف بذلك، فلماذا يصرّ «المستقلون» على تكريس هذه الحدود، بل والقتال حولها أحياناً «لحمايتها» لكى تكون حدوداً روتها دماء الشهداء...؟ ولأن التابعين، غير مبدعين، فإنهم لم يستطيعوا أن يدركوا أن هذه الحدود التى خططها الاستعمار تعتبر استمراراً

لتبعية، ولم تكن يوماً تعبيراً عن حريتهم المزعومة، لأن الحرية تعنى الثورة على مخلفات الاستعمار، والتجزئة، والحدود الإقليمية إحدى المخلفات الرئيسية للاستعمار، والمحافظة عليها تكون مجرد صيانة لتراث استعماري يحرم الوطن، والإنسان من حريته التي لا يمكن أن يحققها إلا بالوحدة «القومية الشاملة». لم تكن المسألة إذن مسألة رجعية أو «تقدمية» طالما أن المنطلقات الأساسية كانت تعبر عن وعي تاريخي وثقافي مزيف، ولم تكن تعبر أيضاً عن مضامين الحرية الحقيقية للإنسان العربي، لأنها كانت منطلقات تابعة، تدارى عجزها عن النهوض الشامل بالفاظ وأفكار ليست لها، ولا تعبر بالضرورة عن تطلعات جماهيرها. ورغبتها في الانعتاق من إसार السيطرة الأجنبية عن طريق إبداع طريقها الخاص، وأيديولوجيتها الخاصة.



وفي هذا الاتجاه يقدم كتاب «الإنسان والثورة» عرضاً واقعياً للمأساة التي يعيشها الوطن العربي: (لقد أدى التحديق الاقليمي بكل مضامين التخلف والتجزئة إلى انتحار إرادة الإنسان العربي، وذلك من خلال التراث المزيف الذي وضعه الاستعمار، والذي استهدف في مرحلة غزوه للوطن العربي تدمير شخصيتنا من الداخل وتدمير وعينا التاريخي، ووعينا بقدراتنا الذاتية، وعندما انسحب الاستعمار، ظل يمتلك تحريك الوعي المزيف الذي صنعه لصالح تحقيق أهدافه، وقد نما وعينا بذاتنا

القومية وفق هذه الحقيقة، ذلك أننا تشربنا عن غير قصد كل التأثيرات العقائدية الغربية، والتي نمت في مجتمعات أوروبا والتي تأسست وفق النمو التاريخي والفكري لشعوب أوروبا... الخ...).

* فما الحل...؟.

«إنه امتلاك الرؤية التاريخية الصحيحة، بالمنهج العلمي الصحيح، وبذلك يمكن تحديد الإطار لفعل الشخصية القومية في مسار الحاضر والمستقبل».

ما يقدمه «الإنسان والثورة» إذن يتصل بقضية وعى الإنسان بذاته، ووعيه التاريخي بحركة مجتمعه ورؤيته لهذه الحركة في الإطار القومى. وهى قضايا تتعلق كلها بعقيدة الإنسان وايدولوجيته وموقفه من الحياة والعالم، وتحديد الرؤية الفكرية للإنسان العربى، بعد أن فقدت أصالتها من كثرة ما دخل عليها من زيف وتشويش، عكس اتجاهها، من خلال تراكم مفتعل للآراء والمعتقدات مما شيدت فى نهاية المطاف بناء هرمياً من المسلّمات التى لا يجب العمل والتفكير إلا فى إطارها، ووفق قواعدها، ولهذا يقترح علينا «الإنسان والثورة»... أن ندخل فى مرحلة النقد الذاتى، ومناقشة المسلّمات التى أخذنا بها طوال السنوات الخمسين الماضية، ذلك أن هذه المسلّمات قادتنا إلى تكريس هذا الوجود العربى التقليدى: المجزأ، والمتخلف....

فمن أين تكون البداية؟.

لقد حدّدها صاحب «الإنسان والثورة» فى الشروط
الموضوعية لبواعث النهضة. وهى:

* رؤية عقائدية محددة. . .

* حركة جماهيرية واعية بحجم التحديات وبحجم
الطموحات. . .

* إرادة متحررة مدفوعة بمكامن القوة فى شخصيتنا
لامتلاك النهضة وشروطها.

* * *

وبعد أن يناقش التيارات الفكرية والسياسية
الرئيسية فى الوطن العربى وهى:

* التيار السلفى:

الذى انغلق على معطيات العصر واستغرق فى
معطيات التراث، حتى تحول هذا الاستغراق إلى دعوة
للانغلاق فى الماضى بكل إيجابياته وسلبياته. . .

* التيار الليبرالى:

وهو رد على التيار السلفى والذى لم يدرك رواده
الفواصل الدقيقة بين التحديث والاستلاب، وبين
الانغلاق والاستغراق، وبين الإتياع والإبداع. . .

* التيار الماركسى:

وهو تيار لم يدرك منظّروه أنهم أيضاً قد وقعوا فى
دائرة الاستلاب الفكرى والعقائدى، بنقلهم لرؤية

النموذج الأورومي ذاته، كشرط أساسي لإحداث النهضة الحقيقية...

✽ التيار القومي التقدمي:

وهو الذي تأثر تأثراً واضحاً بكافة المدارس الأوروبية مما أنتج الاضطراب الفكري الذي عانى منه الفكر القومي التقدمي. يخلص إلى القول: بأن الحركة الثورية العربية اتجهت إلى اتجاهين في مجال بحثها عن نظرية تُخرج الإنسان العربي من دوامة الأزمة، وكان الخيار أمامها محدداً منذ البداية.

إما الليبرالية، وإما الماركسية، كمنهجين محددين يملكان موقفاً من الإنسان والحياة والعالم، ولكن المشكلة كانت أن هذين المنهجين كانا يجسدان مظاهر الغربة والاستلاب في آن واحد.

والاستلاب هو استغراق في دوائر الهزيمة، ذلك أن الأمة العربية من موقع قدراتها في الخلق والإبداع، فقد استهدفت لتدمير تلك القدرات «الخلق والإبداع» وفي غياب المنهج بكافة معايير وقيمه وقوانينه، أصبحت غربة الإنسان عن ذاته تشكل مظهراً بارزاً من مظاهر حياتنا، ذلك أننا افتقدنا معايير الذاتية، فعاشنا المعايير المنبثقة عن عصور الاستلاب، حتى أصبحت تلك المعايير تشكل رؤيتنا الآنية والمستقبلية، ولهذا خرجت لاجتهادات والادعاءات الأيديولوجية بعيدة تماماً عن وقع الإنسان العربي وطموحاته في الحاضر والمستقبل،

وكانت النتيجة مزيداً من المعاناة والغربة، ومزيداً من تزيف وعيه القومي والتاريخي في آن واحد. مما أتاح للتجزئة أن تستمر، والإقليمية أن تنمو بمعدلات غير متوقعة، وبخاصة نموها النفسي والعنصري، في بعض أجزاء الوطن العربي.



وظلت المشكلة قائمة، وظل الوطن العربي، والإنسان العربي في حاجة إلى نظرية، تمتلك خصوصية المنهج لتحديد قدرات الأمة التاريخية (أحداث وفلسفة) والطبيعة (قدرات وثروة) والبشرية (خلق وإبداع) تجسد خصوصية التطور التاريخي والاجتماعي والثقافي...

نظرية تمتلك بمعاييرها القدرة على اكتشاف القواعد الظالمة، وتمتلك القدرة على تفجير القوة الإرادية في الإنسان العربي، نظرية تحدد موقع الإنسان والأمة من مسار حركة التاريخ الإنساني، تنقله من موقع التأثير إلى موقع التأثير الحضاري، نظرية تحدد بمنهج إنساني معايير التوازن في الفعل الحضاري البشري...



«وكانت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة تحمل الهموم، هموم الإنسان العربي في زمن يجسد مظاهر الهزيمة العقلية والنضالية لحركة الثورة العربية، فحملت حركتها الرفض للاختيارين المحددين أمام حركة الثورة

العربية، والمتمثلين في الليبرالية أو الماركسية، مستهدفة بلورة رفضها في اتجاه يغوص في واقع الأمة بحثاً عن مكان قوتها، وخصوصيتها مع انفتاح على العطاء البشري» لأنه في الوقت الذي حققت فيه البشرية تقدماً مذهلاً في مجال السيطرة على اللامتناهى في الصغر بتفجير الذرة، واللامتناهى في الكبير بغزو الفضاء، واللامتناهى المركب باستخدام العقول الآلية، إلا أن مشكلة حرية الإنسان، ممارسة وتطبيقاً ظلت تعاني أزمتها، حيث ظلت علاقات الإنسان بالإنسان تتمحور ضمن معطيات الاستعباد والاسترقاق، والفقر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذلك كله تشكل تجربة الإنسان في ثورة الفاتح من سبتمبر منعظاً جديداً لإعادة تحديد أنماط العلاقات بين الإنسان والإنسان ضمن إطار نظري وتطبيقي يركز على معطيات عقائدية. ترمى إلى تجسيد حرية الإنسان «الفرد والجماعة» في أنماط من العلاقات جديدة في مفهومها.. وفي ممارستها...

* ما هي هذه التجربة...؟.

* وما هي هذه النظرية...؟.

من هنا يقدم كتاب «الإنسان والثورة» ملامح الحضارة الجديدة التي تبشر بها ثورة الفاتح العظيمة، التي تركز على سيادة الجماهير على مقدراتها.

«لقد جسّد إنسان ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة

سلطته (سلطة الشعب) بالإعلان عن قيام السلطة في بداية عام 1977 كمضمون نظري وتطبيقي يجسد ملامح الطرح التقدمي للإنسان العربي ضمن رؤية وحركة قومية وإنسانية تستهدف تحرير الإنسان وتأطير⁽¹⁾ تحرزه ضمن الدولة القومية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. بأفق تقدمي يركز على معايير المسؤولية الإنسانية، لإحداث تحرير الإنسان وانعتاقه، وبناء الأنماط الجديدة للعلاقات البشرية.

ولكن تحرير الإنسان وانعتاقه، ما زالا بحاجة إلى المزيد من المعرفة بطبيعة مشكلاته... وهنا تأتي «الثورة» كأحد الاختيارات التي حددتها حركة الإنسان كأداة من أدوات اقتحام الواقع وتغييره...

«الثورة... والتحرر... قضيتان تمثلان محور حركة الإنسان في عالمناء، والثورة ليست أداة بلا مضمون، والتحرر ليس مضموناً بلا أداة، وبين تكامل الأداة والمضمون، يتحدد الاختيار العقائدي للإنسان المعاصر، بكل مضامين الاختيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن تكاملها تصح الثورة العقائدية عنواناً لحركة عصرنا، مستهدفة انتزاع الإنسان وتأطير علاقاته من علاقات السيطرة إلى علاقات التكامل، وفي هذا الإطار يمثل إعلان سلطة الشعب في

(1) الإطار: وهو كل ما أحاط بشيء. والفعل: أَطَرَّ يَاطِرُ.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية انعطافاً نحو تعميق مفهوم الثورة الحضارية الشاملة...».

وثورة الفاتح العظيمة مثلها مثل بقية الثورات العالمية تماماً، من حيث كونها تعبر عن ولادة عصر جديد...

«تاريخ الثورة لا يمكن أن يكون في تتبع الأحداث والوقائع اليومية التي تحقق بها ومن خلالها العديد من المنجزات، ولكن تاريخ الثورة يكمن في عمق عطائها الفكري والعقائدي، الذي يشكل أرضية لتلك المنجزات، فعطائنا الفكري يُغنى تجربة الإنسان، ويضع أمامه الحلول الحاسمة لمشاكله، خاصة وأن حلولها الفكرية والعقائدية، كانت وليدة التجربة الإنسانية كلها، ووعياً بكل جوانبها، ومحصلة لمسار التاريخ، لتضع حداً لازمة الإنسان فهي:

* وضعت حداً لتهويم⁽¹⁾ الإنسان المعاصر في بحثه (عن الحلول لمشكلاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنمي الطبيعة الإنسانية، وتكيف بحلولها مع تلك الطبيعة).

* ووضعت صيفاً عملية يمارس الإنسان من خلالها حريته وسيادته ضمن إطار عملي بديع...

(1) لتهويم: الطن

* كيف؟ .

لقد بدأت الثورة العربية في الجماهيرية، رافعة
أعلامها مرددة شعاراتها من أجل وحدة الأمة، وحرية
الإنسان العربي، ولكن الثورة عندما أرادت أن تحقق
أهدافها واجهتها تراكمات راسخة من المسلّمات التي
استقرت في الذهنية العربية، وكان طبيعياً أن تكون هذه
المسلّمات وتجذرها في كل مكان وسيلة من وسائل
الإقليمية المتعددة لدعم التجزئة والتبعثر القومي، وكان
لا بد من رفض هذه المسلّمات، وتحطيمها لصالح
أيديولوجية شعبية ديمقراطية جديدة، تكون هادية
للمناضلين في نضالهم من أجل الوحدة القومية. ومن
أجل إلغاء كل الموروث الاستعماري. بمضامينه السياسية
والاقتصادية والثقافية...

وكانت البداية الحقيقية هي رفض الاختيارين
السائدين على المستوى العربي والعالمي، الاختيار
الليبرالي، والاختيار الماركسي... وكانت بداية الرفض
هي شكل الحكم وأداته، وصلة ذلك بقضية
الديمقراطية، وقد وجدت ثورة الفاتح العظيمة أن عليها
اقتحام شعارات وأوهام الديمقراطية المزيفة بأفكارها
ومدارسها التي ظلت تسيطر على الجماهير العربية منذ
مرحلة الاستقلال الوطني، لأنها وجدت أن الخوض في
الديمقراطية بكل شعاراتها ومضامينها ومدارسها لا تتعدى
كونها إشغالاً للجائعين عن بطونهم الخاوية، بجرية

مزعومة سواء في التعبير أو في تكوين الأحزاب، وهل ما نواجهه في الوطن العربي والعالم، هو ديمقراطية لا نعرفها فنضيق معها وبها، أم أن ما نواجهه هو قضية تخلف ديمقراطي؟.

فمن خلال السيطرة على كل شيء، وادعاء الحرية والديمقراطية في كل الأوقات، ضاع الإنسان المعاصر... ويدّعي الاحتكاريون أنهم وحدهم الديمقراطيون، وأنهم وحدهم الذين يحكمون الشعب بالشعب سواء عن طريق برلماناتهم المزيفة أو محاكمهم العليا، حيث أصبحت هذه البرلمانات من أساسها فاسدة.

ويمكن القول بأن الفساد أصبح جزءاً من النظام البرلماني وهذه هي بالضبط أزمة الديمقراطية البرلمانية المعاصرة، فقد جاءت الديمقراطية لتكون البديل عن الحكم الفردي فإذا بالمظالم ترتكب باسمها...

لقد كانت الديمقراطية حلاً، فغدت في الولايات المتحدة والعالم المعاصر مشكلة. وإذا كان هذا هو الحال في المجتمعات الرأسمالية بكل ادعاءات الحرية والديمقراطية، فما هو الموقف بالنسبة للإنسان والحرية والديمقراطية في الماركسية، وهي الوجه الآخر للحضارة الغربية المعاصرة؟.

لقد أدانت الماركسية الديمقراطية البورجوازية بقوة، وفضحت عقمها في الحفاظ على سيادة

الشعب... منذ البداية قال ماركس وانجلز في البيان الشيوعي (1848) مخاطباً البورجوازيين: «إن قانونكم ليس إلا إرادة طبقتكم مصوغة في قانون عام». وهو حق فيما يعنيه من أن الليبرالية لم تحل مشكلة الديمقراطية، غير أن قيمته كانت متوقفة على أن تقدم الماركسية الحل البديل لمشكلة الديمقراطية وحياة الإنسان، فهل قدمته؟.

في المجتمعات الماركسية تحكم الطبقة «ديكتاتورية البروليتاريا» وحتى في داخل هذه الطبقة فإن الحكم يجرى عن طريق انتخاب الممثلين للعمال والفلاحين في كل مستوى تنظيمي من المستويات التنظيمية للحزب الشيوعي الحاكم وكلما تمت عملية التصعيد الانتخابي إلى أعلى كلما تركزت السلطة لكي تصل في النهاية إلى اللجنة المركزية للحزب، ثم تصل بشكل حاسم إلى يد أمينها الأول.

وإذا كان ذلك هو حال الإنسان المعاصر في إطار الحضارة الغربية المعاصرة بشقيها الرأسمالي والشيوعي... فما الحل؟.

«الإنسان والثورة» يقدم الحل من خلال عرضه لخطوط ومنطلقات النظرية العالمية الثالثة وفق بناء ايدولوجي متكامل المعنى والمضمون... إن فكر ثورة الفاتح وعملها يسعيان إلى إيجاد صيغة متوازنة بين

الإنسان والمجتمع، بين الحرية وممارساتها وبين السلطة وملكيتهما للشعب مجتمع متكامل بلا قاهرين ومقهورين.

والاشتراكية التي يبشر بها ويعمل من أجلها فكر النظرية العالمية الثالثة، وتعبّر عنها الحضارة الجديدة لا يمكن أن تترد إلى محض تغيير في نظام الملكية، ولا إلى مجرد تحويل للسلطة السياسية، لأن الثورة هنا لا تتحدد بتغيير البنى فحسب، بل بتغيير البشر أيضاً، وهي تسعى إلى إيجاد ثورة ثقافية شاملة، تعيد طرح الأسئلة من جديد، وتعيد مناقشة كثير من المسلمات في حياتنا المعاصرة، في الوقت الذي تعمل فيه على تغيير البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفقاً للتصورات والأطروحات الجديدة، التي تهتم بحياة الإنسان، ويعمله حيث يكون شريكاً لا أجيراً، بالتزامه لمسلسل السلطة الذي يحكم عن طريق إشراكه في اتخاذ كل القرارات المتعلقة بمصيره، ووضع السلطة والثروة والسلاح، كثلاثة مظاهر للحياة في يده، ورسم التصور المناسب لحياته التي يجب أن تكون سعيدة، ومستقرة في تعليمه وفي صحته، وفي مسكنه الذي لا يجب أن يكون ملكاً لأحد.

كل هذه الأرضية الايديولوجية والفكرية التي يقدمها صاحب «الإنسان والثورة» تقود الإنسان العربي إلى التفكير في إعادة التنظيم الجذري للمجتمع العربي تلك الإعادة التي تقتضي من الجميع، بل وتفرض

عليهم، مجهوداً من التخيل الخلاق لتأسيس نمط من المجتمع، ونمط من الحياة مختلفين جذرياً عن الأنماط الموجودة في الوقت الراهن في الوطن العربي، وفي جميع أنحاء العالم...

لأن وعي التشويهاً التي تربت على اعتناق الرأسمالية والشيوعية، في الوطن العربي، والعالم، جعل المؤمنين بالنظرية العالمية الثالثة - والمؤلف في مقدمتهم - ودعاتها يعملون ويحلمون بمجتمع عربي موحد، لا ينتج من أجل ربح بعض أفراد، وإنما من أجل حاجات الجميع.

الإنسان الذي يقدمه المؤلف، وفق أطروحات النظرية العالمية الثالثة إنسان متوازن، لا يستعيز بالقيم المادية عن القيم الروحية، ولكنه يحيا الاثنين معاً بغير تغليب جانب على آخر.

«والإنسان والثورة» يركز قدرأ متزايداً من الاهتمام بإنسان العالم الثالث وبالكيفية التي يشق بها هذا الإنسان طريقه وسط تقسيمات العالم وتكتلاته الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وخاصة أننا ضمن هذا العالم الثالث.

إن ذلك يأتي من خلال إحساس هذا الإنسان بأنه ليس معزولاً عن العالم وتقدمه، بل إنه شريك في بناء عالم متقدم وعادل من خلال الثورة.

والثورة وفق الأطروحات الجديدة، ليست مجرد علم أو فلسفة أو أيديولوجيا فقط، لأنها قبل كل شيء طريقة في العمل والسلوك، وأن وراء كل عمل ثوري إيماناً بالثورة وإدراكاً لحقيقة أن العالم قابل للتحوّل، وأن الوطن العربي يحتاج إلى التغيير الجذري الذي صنعه المأزق التاريخي، الذي ظللنا طوال الخمسين عاماً الماضية نعيش في إطاره، تابعين غير مبدعين.

إن إنساناً جديداً تسعى ثورة عصر الجماهير إلى الوصول إليه، بدأ يظهر الآن، وأول الملامح المميزة لهذا الإنسان، هو أنه إنسان غاضب ورافض لكل مظاهر الكبت السياسي والاجتماعي الذي تمارسه عليه السلطات المعاصرة لأن هذا الإنسان عندما يملك سلطته في يده، فإنه يكون قد قضى على أول مظاهر التعويق لكل مضامين حياته، ولكل قدراته الخلاقة كإنسان.

ولكن عن أي إنسان يتحدث الأستاذ جمعة الفزاني؟

عن إنسان جديد، هو إنسان عصر الجماهير، الذي بدأت صياغته هنا في الجماهيرية، من خلال موقف جديد من الحياة والعالم.

وهو أولاً وأخيراً جزء من جماهير الأمة العربية، وبالتالي فإن ملامح هذا الإنسان ستصبح بمرور الوقت، بعد أن تتأكد أطروحات النظرية العالمية الثالثة من خلال

كثرة المؤمنين بها في كل الوطن العربي... وفي ذلك الوقت فقط ستبدأ هذه الجماهير في صنع وحدتها، ودولتها الواحدة، دولة الوحدة العربية الجماهيرية، التي سيكون لها من التأثير الحتمي ما يؤكد الرسالة الحضارية العظمى للأمة العربية في عالم اليوم...

وإذا كان صاحب «الإنسان والثورة» قد صاغ مؤلفه تعبيراً وعقيدة، كدعوة للعمل، والثورة في الوطن العربي، من خلال تقديم التحليلات والوصول إلى نتائج، فإن ذلك يرجع - فيما نرى - إلى أن إيمان المؤلف بالوحدة العربية كان إيماناً مبكراً، وعميقاً... ولذا فإن المؤلف قد أقام العرس للثورة، وغنى لها أناشيده، من خلال حواراته الأيديولوجية التي قدمها لنا قبل ذلك في كتاب «عرس الثورة»...

وهكذا «الثورة» عنده أغنية في أفواه المقهورين. ولحناً يعزفه المناضلون من أجل الإنسان العربي...



في الإنسان والثورة تتحدد عذابات الإنسان العربي المعاصر. وضياعه وسط هموم متراكمة، عبر وعى تاريخي مزيف، وعبر الأعياب نظم حاكمة، اختارت أن تذلل نفسها، وتذل جماهيرها أمام قوى خارجية شرسة.

إن هموم الإنسان العربي المعاصر، تجاوزت كل المعقول واللامعقول في حياة الشعوب وأصبح من غير

المفيد الخوض فى مجموع القضايا التى تطرحها الإقليمية، وموظفو النظم من المثقفين الكتبة، الذين برعوا فى قلب الحقائق والأمور والأشياء... حتى تحوّل الذهن العربى إلى طاقة معطّلة. والإنسان العربى إلى كمّ مهمل، يرضى من الحياة بقليلها، ليس زهداً فيها، ولكن خوفاً من بطش الذين يستحوذون على كل شيء، لأنهم كساداتهم الذين يحمون مصالحهم: شرسون مدججون بكل أسلحة الفتك والدمار.

ابتداء من خلق الوعى المزيف ومروراً بالمعتقدات والسجون، وصولاً إلى أعواد المشائى، يوم لا تجدى الوسائل الأخرى فى القهر والإذلال.

فى «الإنسان والثورة» تتحدد الثنائية الكبرى التى غيرت، وما زالت قادرة على بغير وجه التاريخ... فتورة يفر إنسان ناثراً، تتجمد عند المقولات اللفظية، وتظل حبيسة الأتباع، غير قادرة على الإبداع.

ولكن إنساناً ناثراً يصنع ثورة، تكون وحدها القادرة على كسر جدار الخوف من السلطة والتسلط، وتكون قادرة أيضاً على دحض هذه المسلّمات التى عاشت عليها أجيال المدعورين والخائفين...

إن مسلسلاً هرمياً من المسلّمات والأكاذيب اللفظية العملية يجب تحطيمه من أجل وعى حقيقى بطبيعة الأمور والأشياء، وهذا المسلسل من المسلّمات بكل جوانبه

الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، لا يجب «ترقيعه» أو إصلاحه بل يجب نسفه من الأساس لأنه يجب تحطيم المعبد على سدنته وكهانه وحملة مباخره لأنهم جميعاً صنعوا الوثن، أو صنّع لهم ثم عبدوه...

لم يكن كل ما اختلفنا حوله حقيقياً، فعندما اختلفنا حول قضية الديمقراطية، اختلفنا حول مفهومين، سواء كنّا معارضين أو مؤيدين على قضية أو مفهوم ليس نابعاً منا، فلا الذين عربّوا الماركسية، وهاجموا بها الليبرالية كانوا يعرفون أن ما يهاجمون به من ألفاظ ومعاني، لم يكن نتيجة تطوّرهم التاريخي ولا كان أحد العطاءات النضالية لجماهيرهم، ولكنه كان تراث شعوب أخرى، ولا الذين هاجموا الماركسية كانوا أيضاً يعبّرون عن تراث جماهيرهم...

لا شيء من هذا... ولا من ذلك...

فماذا يقول «الإنسان والثورة»؟

إنه يقدم المنهج: المنهج في الإنسان والثورة يقدم النظرية، ويقدم الأساس الفكري الذي يجب أن يعتنقه الإنسان من أجل الثورة...

إن معايير التاريخ لا تتكون من كلمات منفصلة عن الواقع الاجتماعي، مهما كانت بلاغتها، إنما تتكون من أعمال وأقوال تتناسب وكثافة الواقع ومشكلاته وقضاياه المطروحة بكل القسوة والعنف...

والإنسان فى الثورة، يعرف أن الأمة العربية فى
صحنونها المعاصرة، قادرة على قهر أعدائها مهما تسربوا
بإدعاءات لفظية، لملموها من بقايا تعريب مبتسر⁽¹⁾
للماركسية أو من خلال تمسكنهم بكل أساليب الاستغلال
والقهر الامبريالى...

الإنسان والثورة... ثنائية نضالية حلم بها
صاحبها، ويحلم بها معه كل المظلومين والمشردين
والمقهورين والمطاردين من قبل النظم العربية الحاكمة.
يريدون بالعنف أن يقتلوا الحلم... ولكنهم يوم
أن خسروا علاقتهم مع الجماهير، والتاريخ، والمستقبل،
يوم أن زابدوا على الوطن... صنعوا نهائيتهم
بأيديهم...

ولن تضيع كلمات صيغت فى «الإنسان والثورة»
لأنها جاءت وليدة معاناة وآلام، وهموم، بقضايا الوطن،
والإنسان الذى يشعل الثورة.
الآن... وليس غداً...

شعبة المكتبات والطباعة والنشر
المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

(1) انتسر الشيء: أخذه طريقاً.
والمعنى: تعريب غير ناضج.

حوالہ الہامی
حوالہ الہامی

هوامش حول الفكر الوجودي

(1)

* هل الوحدة حقيقة...؟

* وهل نحن وحدويون...؟

* سؤالان - على الرغم من قسائتهما - إلا أنهما

يشكلان مدخلاً لفهم هوية الإنسان العربي لعله يستطيع
عبرهما أن يعبر حاجز الاستنكار ليصل إلى الحقيقة
الموضوعية (لهويته)، التي لا زلنا نبحث عنها في داخلنا
وعند الآخرين.

* ويشكلان في ذات الوقت مدخلاً لطرح (الوحدة

العربية) على الإنسان العربي من جديد، حتى ولو كان
طرحها ينطلق من (موقع الشك) ليصل عبر الحوار مع
النفس، ومع الآخرين إلى (مواقع اليقين).

* ويشكلان أرضية لتحديد حجم المعوقات الذاتية

التي تقف في وجه تحقيق الوحدة العربية، والذي يشكل
(الإنسان الفرد) بداية لها، إلى الإنسان (المنظمة)، إلى
الإنسان (النظام).

* ويشكلان أرضية لتحديد حجم (المعوقات

الموضوعية) التي تحد من تنامي العمل والفعل
الوحدوى، بدءاً (من القوى الإقليمية) ذات المصالح
السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية المتناقضة
مع الوحدة، كيفاً ونوعاً وموقفاً وإيماناً، والتي يدفعها
التناقض إلى اتخاذ مواقف مضادة من الوحدة العربية
وحركتها، وانتهاء (بالقوى الاستعمارية)، ذات المصالح
والطموحات فى الوطن العربى، اقتصادياً واستراتيجياً،
والتي تدفعها رؤيتها ومصالحها إلى وضع العراقيل في
وجه الفكر والعمل الوحدوى، والتي ترى فى التجزئة
الإقليمية مجالاً لتنامي مصالحها على امتداد الوطن.

• ويشكلان مدخلاً لتحديد هوية الوحدويين
المؤمنين بالوحدة والمناضلين من أجلها، تدفعهم
قناعاتهم الوحدوية إلى بلورة الوعى بالوحدة حتى
تتحول، ويتحول الإيمان الوحدوى إلى عقيدة فكرية
وسياسية وفقها يتحدد موقعهم من حركة الجماهير،
ويتحدد موقفهم من القوى الإقليمية - (إنساناً - وأنظمة -
ومنظمات) إيجابياً - أو سلبياً بمعيار موقفها من الوحدة
وحركتها الجماهيرية.

• ويشكلان مدخلاً لبلورة (النضال الوحدوى)
وتقويمه تقريباً نقدياً، لمناهجه، ومداخله، وأدواته.
بحيث يكون التقويم النقدى مؤسساً على عمق التجربة
التاريخية العربية ومسارات نضالها الوحدوى، بكل
انتصاراته وهزائمه، وحتى يشكل التقويم النقدى بداية

جادة لطرح الوحدة وسبل النضال الوجدوى (مراحلياً -
واستراتيجياً) - يتطابق والظروف الموضوعية التى يمر بها
الوطن العربى، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(2)

* هل الوحدة حقيقة... ؟

* وما مصداقية هذه الحقيقة... ؟

* هل تكفى المقومات الأساسية لشخصيتنا القومية
مصداقاً لحقيقة الوحدة وما هى هذه الشخصية القومية
المتمايزة، وما مصداقية تمايزها! هل يكمن فى أصالة
تكوينها، أم فى شمولية مقوماتها... ؟

وهل يكفى أن نبحث عن هذه المقومات الأساسية
فى أسفار التاريخ، نستمد من حقائقه الأسانيد الموضوعية
التى تؤكد بديهيات أصالتنا، ومقومات شخصيتنا لنُدفع
بها لتواجه (الردة الفكرية العقائدية) التى تستند عليها
الإقليمية لتشويه أصالتنا وتمايز مقومات شخصيتنا، لنصل
عبر هذا التشويه إلى إلغاء مقومات الوحدة فينا، باعتبار أن
الوطن العربى مجموعة من الأمم لا يمتلك مقومات الأمة
الواحدة.

* وهل نظل ضمن إطار (الرؤية الدفاعية) - عن

بديهيات - هى فى حكم التاريخ حقيقة، وفى حركة
الواقع ضرورة، لنجابه دفوعات الإقليمية ودعاتها، والتى
تريد منا أن نبعد عن معالجة الوحدة بإطارها الواقعى من

حيث ضرورتها الحياتية لبناء الحاضر، والغد الأفضل
للإنسان والوطن.

* إن مصداقية الوحدة (كحقيقة - ضرورة) تنبثق
من واقع الإنسان العربى الذى يعايش واقعياً التجزئة
والتخلف، وما ينتج عنهما من عجز وتبعية.

عجز عن تحقيق طموح الإنسان العربى وتبعية
للاستعمار القديم والجديد، باحتكاراته الاقتصادية،
ومؤسساته الثقافية والفكرية، واحتواء عسكرى مباشر،
لبعض ساحات الوطن ذات الأهمية الاستراتيجية. هذا
التعايش (اللاإرادى) كان ولا يزال نتاجاً لتجزئة الوطن إلى
كيانات سياسية إقليمية، لا تستطيع قدرات الإنسان
العربى فيه، حتى لو وظفت توظيفاً كاملاً أن تحقق (تحرر
إرادته) من أجل تجسيد تحرره الاقتصادى والسياسى
والثقافى، وبالتالي يصبح هذا التعايش (اللاإرادى) دافعاً
ضرورياً للإنسان العربى، لأن يمتلك أدوات اعتاقه،
التي لن تتحقق إلا بتنمية مكانم القوة للإنسان العربى،
والقوة تكمن فى الوحدة.

لذا تصبح الوحدة ضرورية...!

* وإن مصداقية الوحدة كحقيقة وضرورة، تنبثق
من طموحات الإنسان العربى الآنية والمستقبلية، خاصة
وأن طبيعة العصر الذى نعيشه ونعايشه، تفرض العديد من
الحقائق، والتي أصبحت بحكم الواقع ضرورة إنسانية،
سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، والتي تجاوزت فى مجملها

(الأطر القومية) لتضع الإنسان أمام منعطف تاريخي تتجاوز فيه الأمم إطارها القومي، لتقيم أطراً (قارية) تتعايش فيها القوميات، من أجل تحقيق الضرورة، والتكيف وضرورات العصر، ومعطياته التي تتجاوز الأطر السياسية القومية، والإنسان العربي يعايش هذه التطورات السياسية، ويعيش على هامشها من حيث حجم التأثير بها والتأثير فيها. لذا تصبح الوحدة ضرورة.

(3)

ومن مصداقية الوحدة (كحقيقة وضرورة) يتحدد حجم سؤالنا - هل نحن وحدويون؟ وما مصداق وحدويتنا؟.

سؤال قد يستنكره البعض، ويستنكر طرحه، ويسر به البعض الآخر، ويفرح لطرحه.

يستنكره البعض لأنه يحمل معاني التشكيك في أنفسنا وفي قدراتنا! ولمعاني الشك السلبية في ذات الإنسان والوطن والأمة.

ويفرح له البعض لأنهم قد يجدون فيه مدخلاً لتغطية أطروحاتهم الإقليمية وإضفاء الموضوعية عليها.

ولكن على الرغم من استنكار البعض أو فرحة البعض الآخر، نظل نطرح سؤالنا: هل نحن وحدويون، وما مصداقية وحدويتنا؟ لأن مبررات طرحه موضوعية،

تكمن في حجم حركة الأحداث التي يمر بها الوطن العربي والتي تشكل في مجملها وقفة مع النفس ومع التاريخ، يتحدد فيها مستقبلنا، بل وتعطى صيغة حاضرتنا وهويته.

الإنسان العربي لم يستوعب بعد حجم حركة الأحداث في الوطن العربي، وتأثيراتها الآنية والمستقبلية عليه وعلى الوطن والأمة، والتي تؤكد مؤشراتنا أننا أمام خيارين:

* إما أن نكون!

* وإما ألا نكون!

وفي الكينونة فعل إرادى، ترتكز عليه طموحاتنا، في تحرير إرادتنا، وما يتشح عنه من تحرر الإنسان، والوطن، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتي تشكل أرضية الفعل الحضارى لقدراتنا فى حضارة العصر والتي تتحقق من توظيف إمكانياتنا ضمن إطار العمل الحدودى، لنستطيع بها جماهير أمتنا أن تحقق فعل التأثير فى مجريات الأحداث، التى تؤكد بدء مرحلة انحدار وانحطاط قومى، تكمن فى التفريط فى الحقوق القومية المقدسة، وسياسات التفريط كما علمنا تاريخنا: بداية الانحدار إلى التفريط فى مقومات شخصيتنا ذاتها.

فهل بعد ذلك يستنكر علينا البعض أن نطرح سؤالنا: هل نحن وحديون؟

نظره، وصورة الأحداث في مجملها تشكل أرضية طرحنا للسؤال بل تشكل مساراتها... استمرار طرحه:

هل نحن وحدويون؟
وما مصداقية وحدويتنا؟

(4)

هل نحن وحدويون؟ هل الوحدة حقيقة؟
لقد شكلت تساؤلاتنا بما تحمله من مسرارة المضمون والمحتوى مدخلاً لأن يمارس الإنسان العربي نقداً ذاتياً، به ومن خلاله، يحاول أن يؤطر تلك الهوية، خاصة وأن التحديات العقائدية التي يواجهها الإنسان العربي، بما تحمله من مضامين الاستلاب العقائدي والسياسي لشخصية الإنسان والأمة والمستهدفة تأطيرهما ضمن إطار تزيف مقوماتهما التاريخية والنفسية، ذلك أن الاستعمار قد استوعب حقيقة الشخصية العربية في مكان قوتها وضعفها.

إن عمق السؤالين يتحدد بحجم التحديات التي تواجه الإنسان والأمة... تلك التحديات المنبثقة عن العوامل الذاتية للإنسان والأمة، والمنبثقة أيضاً عن العوامل الموضوعية.

ولن يستطيع الإنسان العربي أن يواجه عنفهما إلا بممارسة نقد ذاتي، يؤطر من خلاله الإنسان العربي

مقومات شخصيته القومية بكل مرتكزات الأصالة فيه .

وهذا لن يتأتى إلا بتحديد حجم التحديات،
وبتحديد حجم الطموحات

والجواب الذى ينبثق من إدراك حجم التحديات،
وحجم الطموحات، يُفترض أن ينطلق من الردّ على
التساؤلات البديهية، وذلك بغية تثبيتها حتى ينطلق
الإنسان العربى من موقع قوة البديهة، لا من موقع
التشكك فيها، ليمتلك بقوة البديهة أدوات المواجهة ضد
التحديات وليحدد وفقها حجم الطموحات . . .

هل نحن وحدويون؟

سؤال هو بحكم البديهة، بحكم الطبيعة، بحكم
التاريخ . . . ولكن بحكم الواقع بديهة مشكوك فيها.
فالتحدى الإقليمى بكل مضامين التخلف والتجزئة فيه
أدى إلى انتحار إرادة الإنسان العربى، حتى شكل الواقع
الإقليمى، الهزيمة للإنسان العربى .

لأن الإنسان العربى ضمن الواقع الإقليمى،
ويممارسته لكل مضامين العجز فيها، العسكرية
والسياسية والاقتصادية، قد لمس بوضوح ضرورات
الوحدات، ولكنه عجز عن تحقيقها!.

* فما هى ضرورات الوحدة . . . ؟.

* وما هى مسببات العجز . . . ؟.

* لقد شكل التحدى الصهيونى، بما رافق وجوده

من مؤامرات للاستعمار الغربى فى الوطن العربى ، حقيقة
الوعى القومى للإنسان العربى ، بل وشكل أبرز مبررات
الوحدة القومية ، لتكون مدخلاً لاستعادة الأرض والحق .
وبتعاظم التحدى الصهيونى ، تعاظمت معطيات الوعى
بحقيقة الأمة العربية ، وترسخت حقيقة الوحدة كأداة
للتحرير .

ولكن مع ذلك ظل الخطر الصهيونى يزداد حجماً ،
فى كيانه ، ويزداد قوة فى محتوى هذا الكيان سياسياً
وعسكرياً ، ولعل قوته تشكل مظهراً أمام الإنسان العربى ،
لعجز الإقليمية ، وقوة الكيان الصهيونى ، تُقاس واقعياً
بضعف وعجز الكيانات الإقليمية ، وتناسب - طردياً -
معها .

❖ ولقد شكّل النهب الامبريالى لإمكانات الأمة
العربية الاقتصادية أداة لتفجير الوعى ، بتحقيق القوة
وتحرير الثروة للإنسان العربى الذى لمس ، ويلمس ،
مظاهر قوته الاقتصادية . ولكنه لا يلمس نتائجها كقوة
اقتصادية متجسدة على الأرض العربية ، فكانت هذه
المفارقة تشكل للإنسان العربى منعطفاً للتمزق ، بين قوة
الثروة التى تمتلكها الأمة العربية ، وبين مظاهر التخلف
والجوع الذى يسود الجماهير العربية مما ترسخ معه فى
يقين الإنسان العربى ضرورات الوحدة .

وعلى الرغم ، من ترسخ هذه الحقائق الموضوعية ،

والتي تفترض تحقيق الوحدة إلا أن الإنسان العربي عجز
عن تحقيقها.

فَلِمَ كَانَ الْعَجْزُ؟

الآن الإنسان العربي لم يستوعب حقيقة تكوينه
القومي، أم أنه لم يستوعب حقيقة طموحاته، أم أن وعيه
للوحدة لم يكن بحجم الطموح، وبحجم الضرورة؟.

ولعل هذا التساؤل يضعنا أمام حقيقة تشكلت في
أعماق شخصيتنا وذلك بفعل تزييف وعينا، وبنائنا الثقافي
والنفسي في مجال استخدام الوعي الحقيقي بقيم
شخصيتنا، لتفجر تلك القيم قوة الإرادة فينا، تدفعنا إلى
ترجمتها في حركة نضالية، نمارس بها، ومن خلالها قوتنا
الذاتية، لتحقيق شخصيتنا القومية التي كانت ولا زالت
- وإن كان الوعي بها لم يتبلور بعد - تشكل حقيقتنا،!
وتشكل أرضية لمستقبلنا.

فهل نستكثر على أنفسنا تساؤلنا...

هل نحن وحدويون؟

وهل الوحدة حقيقة...؟

(5)

إن حدة الزيف التي اتسم بها الوعي العربي لذاته
القومية، ومضامينها، ومقوماتها (التاريخية والطبيعية
والبشرية)، وعلاقتها مع الشخصيات القومية الأخرى،

وتحديد فعلها في مسار الحضارة الإنسانية، قد استمدها الإنسان العربى من (التراث المزيف)، الذى وضعه الاستعمار العالمى، والذى استهدف فى مرحلة غزوه للوطن العربى تدمير شخصيتنا من الداخل (تدمير وعينا القومى والتاريخى، ووعينا بقدراتنا الذاتية)، وبالتالي تدمير مكوناتنا النفسية والذهنية، لينمى وعينا بحقيقتنا القومية، بشكل زائف. مما ترتب على هذا الزيف، زيف الوعى، وزيف الحركة.

وقد تجسد زيف الوعى فى زيفنا الفكرى والثقافى الذى لم يستطع أن يبلور مرحلة التحرر القومى، على الرغم من زخم العطاء الجماهيرى فيه والتى اصطدمت فى بدايات حركتها بالوجود الاستعمارى المباشر كوجود غريب عن شخصيتنا، بتأثير مرحلة التحرر العالمية، والتى اقتضت حساباتها السياسية إعادة رسم العلاقات البشرية وفق معطيات جديدة فى العلاقات بين الشعوب، أعطت فيها دول الاستعمار الاستقلال المزيف للعديد من شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وهى فى الوقت الذى انسلخت فيه من مواقعها كوجود عسكري ويشرى، إلا أنها ظلت تمتلك الوعى والحركة فى تلك الشعوب ذلك أنها اعتمدت على تزيف وعى الشعوب بذاتها ليتمكنها من استمرارية وجودها الفعّال، سياسياً، واقتصادياً من خلال بلورة الوعى

بمكونات تلك الشعوب من خلال منظورها الفكرى
والعقائدى.

وقد نما وعينا بذاتنا القومية وفق هذه الحقيقة، ذلك
أننا قد تشربنا عن غير قصد كل التأثيرات العقائدية الغربية
والتي نمت فى مجتمعات أوروبا، والتي تأسست وفق
النمو التاريخى والفكرى لشعوب أوروبا، وفق تطورها
القومى الذاتى، وبالتالي فقد استعملنا ذات القيم
والمعايير الأوروبية لتأطير وعينا القومى الأمر الذى ترتب
عليه تغريب فى وعينا مما جعلنا نستخدم معايير غربية
لاكتشاف مضاميننا ومقوماتنا. . مما جعل وعينا التاريخى
لطبيعة شخصيتنا القومية يتسق وذلك المنهج. . . ذلك أن
المقدمات الخاطئة تكون نتيجتها بالضرورة خاطئة،
وطالما أن مقدمات وعينا وأسسها المنهجية غريبة عن
مقوماتنا، فلا بد وأن تكون نتائجها وبالضرورة تحمل ذات
الغربة التى حملها منهج البحث والاكتشاف والاستقصاء.

فأزمة وعى الإنسان العربى بذاته القومية،
ومكوناتها التاريخية (أحداث وفلسفة) - والطبيعة (قدرات
وثروة) - والبشرية (خلق وإبداع) - قد تحدت بعدم قدرة
الإنسان العربى على إيجاد منهج به ومن خلاله، يستطيع
أن يستقرى تراث الأمة، وتاريخها ليجسم معايير القدرة
فيها ولتتحول إلى مصدر من مصادر القوة القومية، ذلك
أن الوعى بالذات يشكل أرضية مضمونها الآتى
والمستقبل، ولنا فى حركة التاريخ الإنسانى الحديث

مصادقاً لذلك، فحركة الوعي للأمة الإيطالية والألمانية تجذرت بقدرتهما على تحديد منهج رؤيتهما لمسار شخصيتهما القومية، حيث استطاع مفكرو الحركة القومية الإيطالية والألمانية أن يفجروا بمنهج الدراسة والاستقصاء كل مكان القوة في تراثهما التاريخي، فامتلك الحركة القومية فيهما إمكانات القوة المعنوية التي أطرت وعيها بشخصيتهما القومية، وبالتاريخ، وموقعهما من حركة التاريخ الإنساني، من حيث قوة الفعل، وفعل القوة في مساره.

ذلك أن امتلاك الرؤية التاريخية الصحيحة، بالمنهج العلمي الصحيح قادر على تحديد الإطار لفعل الشخصية القومية في مسار الحاضر والمستقبل، حيث أن تحرير الإرادة المعنوية يعتبر مدخلاً لتحرير وعي الأمة بذاتها.

من هنا تتضح أبعاد الأزمة المترتبة على زيف الوعي بذاتنا وشخصيتنا وقدراتنا، والذي كان عاملاً أساسياً في وجود الانكسار المعنوي والمادي في إرادتنا القومية، لأن جذور وعينا لم تكن تتركز على منهج موضوعي محدد.

وما نراه على ساحة العمل السياسي في الوطن العربي، من تنامي الظاهرة الإقليمية، التي تحاول أن تؤسس في غياب الوعي القومي ظاهرة (الإقليمية - القومية) وتحديد أطرها السياسية بحيث تنطبق حدود

الكيان الاقليمي - على حدود الكيان القومي . مجندة كافة أدوات المشروعية التاريخية لتوظيفها من أجل تمرير هذه الظاهرة، حتى تتحول الأمة العربية إلى مجموعة من الأمم تعطى لها كافة مقومات الأمة (من لغة وأرض وثقافة وتراث).

لذا فالوعي القومي لدى الإنسان العربي سيواجه واقعاً هو بحكم الحقيقة القومية زائفاً، ولكنه بحكم الواقع الاقليمي، قوة تحرك الواقع وتعمل فيه فعلها المؤثر على حركة الحاضر والمستقبل.

ومن هنا نصبح الطموحات القومية للإنسان العربي المستندة على حقائق الشخصية القومية ومكوناتها هي التي تشكل في ضمير ذلك الإنسان غربة الإنسان عن ذاته، وليست هوية لشخصيته، ذلك أن الانتماء القومي سيواجه تحديات ذاتية، عقائدية وسياسية تجعل من الطموح في الواقع الاقليمي ضمن إطار غربة الإنسان عن ذاته ممزوجة بتعقيدات الواقع والتأثيرات الموضوعية فيه. الأمر الذي يحدد المهمات الأولية التي قد تكون عاملاً من عوامل استنهاض الإنسان العربي وهي:

أولاً: إعادة ترسيخ الوعي القومي، وعي الإنسان بذاته التاريخية (أحداث وفلسفة) - والطبيعة (قدرات وثروة) والبشرية (خلق وإبداع) - بمنهج ينبثق من مقومات أصالته ذاتها، ويتحدد وفق حجم التحديات وحجم الطموحات، وهذا يتطلب إيجاد معايير لاكتشاف تراثنا من

أجل إرساء أرضية الوعي الحقيقي لشخصيتنا القومية.

ثانياً: ويرتبط بإعادة ترسيخ الوعي القومي تحديد موقعنا من حضارة العصر، مع تبيان حجم الفروقات التي (تجسّم حجم التحديات) - والتي تحدد مواقع تأثيرنا في معطيات العصر، سلباً وإيجاباً، والتي من خلالها نستطيع أن نستنبط طموحاتنا.

ثالثاً: ويرتبط بتحديد حجم التحديات وحجم الطموحات التي تشكل حافزاً لوعينا، من أجل دفع مكونات القوة في شخصيتنا القومية، والتي تشكل حافزاً ذاتياً تدفعنا لأن نتجاوز كل معوقات التحدي من أجل تحقيق الطموح. يرتبط ذلك الوعي بقدراتنا وإمكاناتنا المعنوية والمادية، ويتكامل الوعي بهما، وقدرتنا على تحديد أساليب استنهاض شخصيتنا القومية، ذلك لأن لبواعث النهضة شروطاً موضوعية لا بد من توفرها.

* حركة جماهيرية واعية بحجم التحديات وبحجم الطموحات.

* إرادة متحررة مدفوعة بمكامن القوة في شخصيتنا لامتلاك النهضة وشروطها.

تلك هي ملامح الأزمة، أزمة زيف الوعي التي يعانيها الإنسان العربي، ذلك أن الإنسان ضمن واقعه الاقليمي قد اختلطت أمامه الحقائق الموضوعية وتشابكت مضامين وعيه بتلك الحقائق، مما أفرز الأزمة المعاصرة

للإنسان العربي ..

ولعل تحديد أبعاد تلك الأزمة يضعنا أمام منعطف
نحتاج فيه أن نمارس نقدنا الذاتي ، لعقليتنا لتتضح أمام
أجيالنا حقيقة الأزمة ، ومسالك الخروج منها .

أزمة وعي ... أم أزمة إرادة؟

(6)

إن جذور أزمة الإنسان العربي المعاصر (أزمة
انتماء - وأزمة مسؤولية) تكمن في مكونات الوعي بذاته
وشخصيته القومية ، وانعكاس موروث للتخلف الثقافي ،
ومظاهر الاستلاب الثقافي الاستعماري لمكونات تلك
الشخصية ، كان انعكاساً حاداً مما أفرز زيف الوعي
بحقيقة الشخصية القومية ، وبالتالي أزمة وعيه بقدراته
التاريخية (أحداث وفلسفة) والطبيعية (قدرات وثروة) -
والبشرية (خلق وإبداع) .

الأمر الذي كان له نتائج تجسدت في التيارات
الفكرية والثقافية والتي استهدفت تحديد (الرؤية الشمولية
للتحرر القومي) وتحديد معالم مجتمع النهضة العربية ،
والتي تمثلت في تيارات هي :

- تيار سلفي .
- تيار ماركسي .
- تيار ليبرالي .
- تيار قومي تقدمي .

كان لها الأثر البالغ في الواقع العربي فكرياً وثقافياً، وانعكس هذا التأثير على الرؤية القومية الشمولية للتححرر.

أولاً - التيار السلفى:

وهو تيار ينغمس في الماضي بدعوى أن مكونات الماضي التراثية قد أنتجت العطاء الحضارى للأمة العربية وهي بهذا المعيار قادرة على إعطاء النهضة الحضارية في عالم العصر، دون أن يمتلك هذا التيار معايير التقويم للماضى التراثى، حتى يستطيع أن يفرز المعادلة الحقيقية التى تكيف عطاء التراث بمعطيات العصر ضمن معيار الأصالة والتجدد. فوقع هذا التيار فى خلط فكرى مشوش، كانت ردة فعله انغلاق عن معطيات العصر، واستغراق فى معطيات التراث، حتى تحول هذا الاستغراق إلى دغوة للانغلاق فى الماضى بكل إيجابياته وسلبياته.

ثانياً - التيار الليبرالى:

وقد أفرز تيار الانغلاق فى معطيات الماضى بتبشير يصل إلى درجة التعصب لكل الماضى بمعقوليته ولا معقوليته، تياراً تنكر لكل معطيات التراث، مؤكداً أن ذلك التراث كان الأرضية التى نما عليها التخلف والانحطاط الذى أصاب الأمة العربية، ومتشبهاً بمعطيات النموذج الأوروبى للنهضة، ونقل ذلك النموذج بحرفية، ومحاولة

إلباس معاييرها وقيمها للشخصية القومية العربية، دون أن يدرك رواد هذا التيار فواصل التأثير والتأثر، والتجديد والاستلاب.

ووصلت بهم الدعوة إلى إلغاء الحرف العربي باعتبار اللغة العربية قد أصبحت وبمعاييرهم لغة التخلف والانحطاط إضافة إلى ما نادوا به من التثبيت حتى باللباس الأوروبي وذلك ضمن إطار انبهارهم بالنموذج الأوروبي للنهضة، فسقط التيار الليبرالي في دائرة الاستلاب، دون أن يدرك رواده، الفواصل الدقيقة بين التحديث والاستلاب، وبين الانغلاق والاستغراق، وبين الإتياع والإبداع.

ثالثاً - التيار الماركسي:

مهد التيار الليبرالي، وبدعوى الارتباط بمعايير النموذج الأوروبي للنهضة، إلى إفراز تيار ماركسي يتخذ من تخلف الإنسان العربي مبرراً لتناميه، وضمن رؤية تجاوز الشخصية القومية والارتباط بالإطار الأممي كاتسماً للإنسان، كما اتخذ من مظاهر الاستغلال التي تحكم علاقات الإنسان بالإنسان في المجتمع العربي مبرراً إلى طرح الرؤية الشيوعية لإلغاء هذه العلاقة، دون أن يدرك رواده حقيقة التكوين العقائدي للإنسان العربي، والذي شكل فيه الدين محوراً أساسياً من محاوره، حتى أصبحت ذاتية الإنسان العربي ترتبط ارتباطاً عضوياً في تكوينها بالمسلمات الدينية.

كما انهم لم يدركوا انهم وقعوا فى دائرة الاستلاب الفكرى والعقائدى، بنقلهم لرؤية النموذج الأوروبى ذاته كشرط أساسى لإحداث النهضة العربيه، فوقعوا فى دائرة ضبابية الرؤية حيث اختلطت فى رؤيتهم القيم الحقيقية التى تبرز الفواصل بين الإلتباع والإبداع، وبين التحديث والاستلاب. وباصطراع هذه التيارات التى شكّلت فى مجملها ظاهرة الغربة.

غربة الإلتماء الحقيقى للأمة، والتى على الرغم من تعدّد مصادرها وغاياتها، حاولت أن تحكم حركة الواقع العربى وحركته المستقبلية بقوانين ومعايير، ليست منبثقة من ذلك الواقع، فالتيار السلفى فسر حركة التاريخ، وحركة المجتمع المستقبلية بقوانين الانغلاق والاستغراق، دون أن يدرك أن فى التراث العربى مكان من قوة ومواقع ضعف، والتيار الليبرالى حكم برؤيته حركة التاريخ العربى، وحركة المستقبلية بمعايير وقوانين النموذج الأوروبى التى نمت وفق التطور التاريخى لذاتية الخصائص القومية الأوروبية، والتى حملت معها مكوّنات تلك الشخصية، وجسدتها فى معايير نهضتها وقوانينها، فوقع هذا التيار فى مأزق: عدم الفصل بين معايير التحديث والاستلاب، وكذلك التيار الماركسى باعتباره قد نقل فى طياته ذات المعايير والقيم المنبثقة عن التطور الذاتى للشخصيات القومية فى أوروبا.

لذلك كله فالتيارات الفكرية التى استهدفت وضع

معايير وشروط النهضة العربية، اتسمت بظاهرة الغربة،
والتي كان من نتائجها: زيف فى الوعي بمقومات الأمة،
ومكوناتها التاريخية... (أحداث وفلسفة) والطبيعية
(قدرات وثروة)... والبشرية (خلق وإبداع)... والتي
ترتب عليها عدم حسم المنهج الفكرى الذى يمكن
الإنسان العربى من امتلاك أداة ذاتية (قيم ومعايير عربية)
ينظر بها، ومن خلالها إلى مقوماته التاريخية، ومعطيات
عصره حتى تكون الرؤية الواقعية لشروط النهضة، رؤية
تحمل مقومات النموذج العربى، بكل ملامح المجتمع
وصفاته وسماته، النفسية والاجتماعية والتاريخية
والاقتصادية والجغرافية.

رابعاً - التيار القومى التقدمى:

ومن الطموح لتحقيق هذه الرؤية تبلور التيار القومى
التقدمى الذى ارتبط بحقيقة الأمة (ماهية وجوداً)
كمسئولية وغاية، وحاول أن يضع وفق هذه الأرضية
(المنهج) الذى يرتبط بتلك الماهية وذلك الوجود، والذى
يحاول أن يكيف معطيات التراث بمعطيات العصر،
مستلهماً الدروس التى أثبتتها حركة التيارات الفكرية
السالفة، أى أن يضع المعايير التى تحدد موقع وجود الأمة
وماهيتها وحاضرها ومستقبلها فى الوجود البشرى
المعاصر، من حيث فواصل التأثير والتأثر، والفواصل بين
الانفلاق والاستغراق، وبين التحديث والاستلاب، وبين
الإبداع والإبداع.

ولكن: على الرغم من هذا الطموح في تحديد منهج يمتلك خصوصية الشخصية القومية، إلا أن التيار القومي التقدمي قد وقع في ذات الأزمة (أزمة الغربة) ذلك أن التيار القومي التقدمي لم يمتلك المنهج الموضوعي والمستمد من مكونات الشخصية العربية. فترتب على ذلك عدم قدرة هذا التيار على تحديد موقعه من التيارات الفكرية والثقافية التي يتماوج بها العصر، فاختلطت رؤية رواده لا في تحديد الرؤية المستقبلية للتححر القومي، ولكن حتى في تحديد الشخصية القومية ذاتها. حيث تأثر تأثراً واضحاً بكافة المدارس الأوروبية التي استهدفت بناء ودراسة تطور شخصيتها القومية. ذلك الأمر الذي أنتج الاضطراب الفكرى (والذى نلمسه في كتابات مفكرينا القوميين) في تحديد مقومات الشخصية القومية العربية. فلم يحددوا تأثير المقومات الحقيقية في بناء تلك الشخصية، والتي تحتاج إلى دراسة البنية الاجتماعية، والتكوين النفسى والاجتماعى والتاريخى لكل مقوم من مقومات الشخصية القومية.

فطُبعت كتاباتنا القومية ببعض التأثيرات للنموذج الأوروبي فى المنهج وفى الرؤية وفى الحركة.

(7)

إذا كانت التيارات الفكرية التى طبعت وعينا بطابع الغربة مما أحدث أزمة فى الانتماء والمسؤولية لدى

الإنسان العربي؛ فكانت ملامح الانتماء تحصل في تكوينها غربة الفكر، وغربة المنهج، مما ترتب عليها غربة في الحركة.

ذلك أن الانتماء هو وليد التكوين الفكري بكل مقومات الشخصية القومية، من حيث موقفها من الإنسان والتاريخ والكون.

وكلما كان الوعي بحقيقة الشخصية القومية، وقدراتها التاريخية (أحداث وفلسفة) والطبيعية (قدرات وثروة) والبشرية (خلق وإبداع). كان وعياً حقيقياً وكان الانتماء عميقاً وحقيقياً، ولكن الانتماء الذي نُمى معطيات التيارات الفكرية التي استهدفت تحديد الرؤية القومية آنياً، ومستقبلياً قد شابه، مناحى القصور: قصور في الرؤية وقصور في الحركة. وبالتالي قصور في المسؤولية. سيظل هذا القصور يشكل قاسماً مشتركاً لكافة الاجتهادات الفكرية، ما لم يمتلك الفكر القومي منهجاً محدداً يكون الأداة القادرة على تحديد معايير الموقف من الحداثة والتراث، لتشكل تلك المعايير فواصل المنهج حتى لا تقع في دائرة الانغلاق والاستلاب والاتباع، ذلك أن الانغلاق تشويه لموروثنا الثقافي والفكري والتاريخي. وعزل كامل لعبقرية شخصيتنا عن المسار الحضاري حيث أن الأمة العربية قد ملكت في تاريخها، وضمن خصوصية نموها في التاريخ؛ إمكانيات الخلق والإبداع التي أهلتها لأن يكون لها تأثير بارز

ومستمر في حركة التاريخ الإنساني، والانغلاق: تشويه لذلك الموقف، وتشويه لتلك المسؤولية، ذلك أن الأمة العربية أمة مكلفة ومسؤولة برسالة إنسانية، هي في ضمير الإنسان، عطاء ثورياً دائماً ومستمراً.

والاستلاب: هو استغراق في دوائر الهزيمة، ذلك أن الأمة العربية من موقع قدراتها في الخلق والإبداع قد استهدفت، لتدمير تلك القدرات (الخلق والإبداع) فكانت مظاهر الاستلاب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي تتركز مخططاتها في كل حين، من أجل إفراغ الشخصية القومية من تلك القدرات بصور مختلفة من الدعاوى حتى أصبحت غربة الإنسان عن ذاته، تشكل مظهراً بارزاً من مظاهر حياتنا، ذلك لأننا افتقدنا معايير الذاتية فعائشنا المعايير المنبثقة عن عصور الاستلاب حتى أصبحت تلك المعايير تشكل رؤيتنا الأنية والمستقبلية.

والمنهج الذي نحتاجه هو المنهج النابع من خصوصيتنا القومية، وخصوصية تطورنا التاريخي والاجتماعي والثقافي، لنحدد بمعاييره كافة القواعد الظالمة، الفكرية والثقافية والاجتماعية التي أفرزتها ظاهرة الاستلاب طيلة عصور الاستعباد التي توالى على الوطن العربي.

من هنا تصبح قضية المنهج وتحديد (بكافة معايير وقيمه وقوانينه) - تشكل المعايير التي نحتاجها - حتى نستطيع بها أن نحدد القواعد الظالمة في بناء

شخصيتنا الفكرية والثقافية والتاريخية، لكنشف بها حدود الفواصل بين الاستغراق والاستلاب والاتباع. وحتى ينمو وعينا نمواً متسقاً وأصيلًا، وليكون الانتماء الحقيقي نتاجاً لها.



هل كان الفكر القومي يمتلك هذا المنهج...؟
بالرجوع إلى بدايات النهضة العربية أو بدايات التبشير بالرؤية القومية نلاحظ التأثيرات الفكرية للنموذج الأوروبي في المنهج وفي الرؤية وفي الحركة مما ترتب عليه الصدام الفكرى المبكر بين التيارات السلفية والماركسية والليبرالية، والتي استخدمت معايير ظاهرة الاستلاب ومناهجه في تحديد الرؤية القومية الآنية والمستقبلية. مما أفرز معه ظواهر الانغلاق والاستغراق والتحديث والاستلاب، والاتباع والإبداع.

ذلك أن صدمة الحداثة التى تولدت عن الانبهار بالنموذج الأوروبي فى فترة الركود الفكرى والعقلى للأمة العربية... ترتب عليه تشويه المدخل الفكرى للنهضة العربية، والتى لم تكن بأى حال من الأحوال بعيدة عن مخططات الاستعمار الأوروبى ذاته، كمظهر مبكر من مظاهر الاستعمار الثقافى، الأمر الذى أفرز معه، وبشكل يتناقض مع منطلقاته تيارات ترفض الحداثة بكل معطياتها الفكرية والثقافية، فتماوجت مظاهر الصراع بين منهجين: منهج الحداثة ومنهج السلفية، فاصطبغت رؤيتهما فى

نتيجتها الكلية بصبغة الغربية عن حقيقة الحركة التاريخية للإنسان العربي، وانعكست تلك الغربية على الرؤية التي استهدفت بناء ودراسة تطور الشخصية القومية وبالتالي أفرزت رؤية مشوهة للواقع العربي بكل مقوماته الاجتماعية والنفسية والتاريخية.

واستمرت ظاهرة الغربية بارزة في كتابات مفكرينا القوميين الذين تصدوا لدراسة المجتمع العربي والشخصية القومية، والذين وقعوا في دائرة التأثير بالمنهج المطروحة عالمياً، دون أن يمدوا أبصارهم لاستنباط قواعد المنهج الحقيقي، والمربط بحركة الإنسان ذاته، وموقفه من التاريخ والحياة.

فما هو المنهج .. وما هي ملامحه؟

(8)

إن خروج الفكر القومي التقدمي من أزمة الغربية التي يعانيها، أبعدته عن مجال التأثير في حركة الإنسان العربي (عقائدياً وسياسياً ونضالياً) مما جعل الإنسان العربي - وفي مواجهة الاستلاب الثقافي الذي مارسه الاستعمار العالمي - يتجه إلى تأكيد هويته القومية، وجعل من تحديد الهوية القومية لشخصيته (تاريخاً وثقافة) وبناء بشرياً، اقتصادياً واجتماعياً، ورؤية مستقبلية هدفاً أساسياً لحركة تحديد هويته.

وعلى الرغم من جوانب القصور التي رافقت مسار

تحديد الهوية القومية للإنسان العربى فى تاريخنا المعاصر إلا أن ذلك المسار القومى قد نجح فى تأكيد ذاته، وفى التصدى لكافة المناهج التى حاولت أن تستوعب الهوية القومية ضمن منظورها الفكرى والعقائدى. ولكن هذا التأكيد القومى للهوية العربية لم يستطع أن يؤطر مقوماتها، وأن يحدد رؤيتها فى نسق عقائدى يتبلور وفق معطيات الشخصية القومية للأمة فى إطار نظرى يمتلك عقلانية النظرية وموضوعيتها، الأمر الذى جعل النضال القومى يركز على أسس فكرية غير محددة فى إطار منهجى استوعب مقومات الأمة وطموحاتها.

هذا القصور جعل النضال القومى تشكل فيه ظاهرة الغربى والاستلاب العقائدى منحنى واضح المعالم، مما أفقد النضال القومى القدرة على إيجاد معادلات التوازن بين الخصوصية القومية، ومعطيات الحداثة التى أقرزت ظاهرة الغربى والاستلاب بشكل واضح فى مسار الحركة الثورية العربية، فاتجهت الحركة الثورية العربية فى اتجاهين يجسدان مظاهر الغربى والاستلاب، اتجهت إلى البحث عن نظرية تخرج الإنسان العربى من دوامة الأزمة، وكان الخيار بين الليبرالية أو الماركسية كمنهجين محددين أرادت بهما أطراف الحركة الثورية العربية أن تبلور الشخصية القومية، ورؤيتها المستقبلية، وأصبحت بذلك معايير المنهج الليبرالى والماركسى تشكل فى رؤية المؤمنين بها

مداخل تؤطر حركة الواقع العربى فى حاضره ومستقبله، محاولين تحديد نمط الشخصية القومية ضمن تلك المعايير، والتي لا تتكيف من حيث قدرتها على ترجمة النمط الخاصى للإنسان العربى، على الرغم من محاولات تحديدها وفق تلك المعايير، وظلت بذلك أزمة الفكر القومى التقدمى، وأزمة حركته النضالية والثورية تنعكس بشكل سلبى على مسار الحاضر والمستقبل القومى. ذلك أن الحركة الثورية العربية قد افتقدت خصوصية التحليل، وخصوصية الرؤية.

وقد عجزت بذلك عن تحديد مكان القوة فى شخصية الإنسان العربى لتحديث تفجراً ثورياً فى تلك المقومات، فظلت الحاجة إلى نظرية تمثل أعقد المشكلات الفكرية التى تواجهها حركة النضال العربى المعاصر.

* نظرية تمتلك خصوصية النهج لتحديد قدرات الأمة التاريخية (أحداث وفلسفة) والطبيعة (قدرات وثروة) والبشرية (خلق وإبداع) تجسد خصوصية التطور التاريخى والاجتماعى والثقافى.

* نظرية تمتلك بمعاييرها القدرة على اكتشاف القواعد الظالمة فى المجتمع، وتمتلك القدرة على تفجير القوة الإرادية فى الإنسان العربى نظرية تحدد موقع الإنسان والأمة من مسار حركة التاريخ الإنسانى. تنقله من موقع النأثر إلى موقع التأثير الحضارى.

* نظرية تحدد بمنهج إنسانى معايير التوازن فى القفل الحضارى البشرى بحيث لا يقع الإنسان العربى فى دائرة الانغلاق أو الاستلاب أو الإتياع. ذلك أن الانغلاق تشويه لموروثنا الثقافى والفكرى والتاريخى، وعزل كامل لعبقرية شخصيتنا عن المسار الحضارى... ذلك أن الأمة العربية قد ملكت وما زالت تمتلك قدرة الفعل الحضارى المؤثر فى عالم البشر.

لذلك كان النضال القومى يحدد وباستمرارية ملامح أزمته (الحاجة إلى نظرية)...

وكان فى منظور ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة وهى تتفجر فى الوطن العربى، وفى زمن يجسد مظاهر الهزيمة العقلية والنضالية لحركة الثورة العربية والتي أثّرت فيه بشكل صارخ وملح ضرورات البحث عن أداة استنهاض الأمة والإنسان لتنتقله من مواقع الهزيمة إلى مشارف النصر، سياسياً وفكرياً وعقائدياً، فحملت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة ذات الهموم التى حملتها حركة الثورة العربية باعتبارها تجسيدا لطموحات الأمة فى الانعتاق من كل مظاهر الغربة والاستلاب، فحملت حركتها مظاهر الرفض للاختيارين المحددين أمام حركة الثورة العربية والمتمثلين فى ليبرالية أو ماركسية. مستهدفة بلورة رفضها فى اتجاه يغوص فى واقع الأمة بحثاً عن مكان قوتها وخصوصيتها مع انفتاح على العطاء البشرى.

فكان من نتائج الرفض امتلاك أداة الرؤية القومية التي تجسد خصوصية الوطن والأمة. ويلورتها في منهج محدد يمتلك معايير وقيمه وقوانينه، والتي تشكل إطار الرؤية الثورية التي تكتشف حدود القواصل بين الاستغراق والاستلاب والاتباع... وحتى يكون انتماؤنا الحقيقي للوطن وللإنسان تجسيدا لرؤيتنا، ونتاجاً لها. كانت حركة ثورة الفاتح من سبتمبر في اتجاه تحديد النظرية التي تغطي للثورة في الوطن العربي مجالاً لبناء الإنسان والوطن والأمة.

(9)

لقد أثبتت التجربة التاريخية لحركة النضال العربي العديد من الحقائق المستمدة من عمق المعاناة من أجل بلورة الرؤية المستقبلية التي تعطى لطموحات الجماهير أبعادها النظرية والتنفيذية، وتجسدت هذه الحقائق في :

* رفض حاسم لكل محاولات الاستلاب التي مارستها - وحاولت أن تمارسها - كافة النظريات العقائدية لتأطير الرؤية المستقبلية للنضال القومي ضمن أطروحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. هذا الرفض الذي جعل من مهمات حركة النضال القومية تجذير رؤية التحرر بأفق إنساني تستلهم فيه قوى التحرر القومي، فكراً وممارسة، تجربة الإنسان في كل مكان، دون أن تقع في مزالق الانغلاق أو الاتباع أو الاستلاب تحركها

في ذلك خصوصية المقومات والرؤية للأمة العربية.

* ضرورة بلورة النظرية بكل معطيات حلولها، التي تحدد إطار الرؤية المستقبلية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. لتكون أساس التطور العقائدي. الذي يحدد موقع الأمة من حركة التاريخ والإنسان من عالمنا المعاصر. . . وهي بذلك لا بد أن تكون نظرية معاصرة، تحتوى شمولية النظرة الإنسانية من حركة التاريخ، وجذرية حلولها إزاء حركة الإنسان، نظرية قادرة على اكتشاف القوى الظالمة في المجتمع العربي والإنساني. . . وبلورة التوجه النضالي الجماهيري لتدميرها. . . وهي بذلك تستلهم قوانين حركة التاريخ والإنسان. لا على المستوى القومي فحسب ولكن على المستوى الإنساني لتكون حلولها حلولاً إنسانية. . . تدفع نضال الإنسان وتبلور تجربته.

* تحديد الرؤية المستقبلية وقوانينها. ذلك أن الرؤية هي امتزاج النظرية وحلولها، بالتجربة النضالية للإنسان، وقوانين حركته، ليكون البرنامج الثوري بأساليبه وأدواته نتاجاً لهذا الامتزاج.

والرؤية المستقبلية للنضال القومي تحمل في معطياتها وفي تكوينها محصلة التجربة الإنسانية في العالم، وفي العالم الثالث بالذات. الذي كانت تحركه (الحرية) - (والتحضر) في وجه قوانين الاستغلال

والاستعباد والاستلاب، وبالتالي تعتبر تجربة العالم الثالث محصلة للتجربة النضالية للإنسان من أجل الحرية وللتحرر، وتشكل مصداقيتها...

فإذا كانت التجربة الإنسانية في العالم الليبرالي قد حددت تجربة الإنسان وفق أطروحاتها العقائدية، باستلابها حركة الإنسان المادية والفكرية، مما جعل تلك الحركة حبيسة الرؤية الليبرالية السياسية والاجتماعية والاقتصادية... أى حبيسة الرؤية الحضارية الليبرالية بكل قوانينها... مما ترتب عليه مصادرة (الفعل الإرادى) للإنسان في العالم الليبرالي. وقد شكلت هذه المصادر أزمة الإنسان المعاصر المستعبد بأطروحات النظرية الليبرالية. وشكلت بالتالى أزمة الحرية والتحرر لديه. حتى أصبحت قضية الانعتاق من قوانين الحركة الليبرالية سمة بارزة في تجربة الإنسان في العالم الليبرالي... على الرغم من محاولات التجديد والتحديث لدى الليبرالية.

(وإذا كانت التجربة الإنسانية في العالم الشيوعى قد حددت بمقولاتها تجربة الإنسان وفق أطروحاتها العقائدية بما لا يدع مجالاً لإثراء التجربة الإنسانية ذاتها حيث أن الماركسية قد استلبت العقل الإنسانى وأطرته بمقولاتها، فأصبحت المعطيات الحضارية المادية والفكرية محصلة لذلك التأطير... وبالتالي أصبحت حركة الإنسان في العالم الشيوعى رهن تأطيراتها حتى افتقد الإنسان الفعل الإرادى فى حركته. وبالتالي افتقد

حريته وتحرره، لذلك أصبحت أزمة الحرية والتحرر في العالم الشيوعي أزمة حقيقية على الرغم من محاولات مصادرتها... لذلك كله تعتبر تجربة إنسان العالم الثالث محصلة للتجربة الإنسانية في توجيهها نحو الحرية والتحرر... وهي بالتالي تشكل مصداقية تلك التجربة الإنسانية.

فما تجربة إنسان العالم الثالث...؟



كانت تجربة إنسان العالم الثالث.. ولا زالت.. تستهدف بلورة النمو القومي التقدمي بما يجسد حرية الإنسان وتحرره في إطار إنساني غير متعصب أو مغلق يستلهم التجربة الإنسانية، بدون أن تستلبه تجربة العالم الليبرالي أو الشيوعي...

فهي تجربة تمتلك خصوصية المنطلق والغاية، دون أن تقع في مزالق الانغلاق أو الاستلاب، وبالتالي فإن تجربة إنسان العالم الثالث تستهدف إيجاد الحلول لمعضلات النمو، والحرية والتحرر لمجتمع يتطلع لأن يتجاوز التخلف وكل مظاهر الاستغلال والاستلاب، فإذا كان الطريق الرأسمالي قد تجسدت مظاهره الاستغلالية والاستعبادية...

وإذا كان الطريق الشيوعي قد تحددت مظاهر الاستلاب فيه... فإن العالم الثالث بتجربته يتوجه نحو

التطور إلى غير الرأسمالية والشيوعية... ذلك أن رؤيته في بناء الحضارة الجديدة، تحدت وفق معايير تطور تجربة إنسان العالم الثالث... ووفق مقاييس رؤيته المستقبلية، مستندة على قوانين حركة نضاله التي ليس هي بذات القوانين المحركة لإنسان العالم الليبرالي أو الشيوعي.

فموقع إنسان العالم الثالث من حركة التاريخ ليس بذات الموقع لإنسان العالم الشيوعي... أو الليبرالي... فحركة التاريخ في العالم الثالث تحكمها رؤيته لتطور مجتمعاته والإنسانية جمعاء... صراع الإنسان مع الإنسان... لا تفسره النظرة المثالية فحسب ولا النظرة المادية فحسب ولكن تفسره حركة الصراع... قوانين الصراع: من دين وقومية ومصالح اقتصادية واجتماعية... وبالتالي فموقع الإنسان من هذا الصراع هو نفس الموقع الذي يحدد موقع الإنسان من صراع تحديد رؤيته المستقبلية حيث أن الرؤية المستقبلية لإنسان العالم الثالث تكمن في إطار حريته وتحرره (كإنسان - وأمة) - لتكون من محصلة هذا التوجه تحديد موقع الإنسان والأمة من الصراع العالمي. وعلاقة الإنسان في تجربته النضالية، وتوجهها لتحقيق الانعتاق النهائي للإنسان والأمة هي ذات العلاقة التي تحكم التجربة الإنسانية لأمم العالم... وإنسان العالم الثالث يستهدف إنهاء القواعد الظالمة في علاقات الإنسان بالإنسان في إطار المجتمع القومي. والتي حكمها

قوانين الاستغلال والاستعباد المستمدة من أطروحات الليبرالية أو الشيوعية.

وفى ذات الوقت يستهدف إنسان العالم الثالث تأطير علاقات الأمة بالأمة ضمن علاقات التكامل والتكافل، متجاوزاً فى ذلك علاقات الاستعباد والاستغلال التى تحكم الحركة الإنسانية فى عالمنا المعاصر...

هذه الرؤية هى محصلة تجربة إنسانية، والتى تمتاز فيها رؤية تحرير الأمة وتحرير الإنسان، فى علاقة جدلية مترابطة، يستمد منها الإنسان خصوصية تطوره ونموه، وبالتالي خصوصية رؤيته المستقبلية.

وعالمنا الثالث... حدد منطلقات رؤيته المستقبلية ضمن إطار الحرية والتحرر للأمة والإنسان، بالفعل الإرادى للإنسان (الثورة) التى تكسب الرؤية شموليتها وجذريتها.

فالثورة هى وسيلة الرؤية لإنسان العالم الثالث فى نضاله من أجل الحرية والتحرر.

الواقع العربى
وحركة النضال الجماهيرى

الواقع العربى وحركة النضال الجماهيرى

إن أهم ما يميز حركة الواقع العربى عقائدياً،
وسياسياً، هو قدرة الجماهير العربية العريضة، على
تحديد «هويتها العقائدية، والنضالية»، ضمن إطار
المحتوى القومى، التقدمى... فى الوقت الذى حاولت
فيه القوى والدوائر الامبريالية أن تؤطر حركة الواقع...
وهويته ضمن المحتوى الإقليمى الرسمى... وما يترتب
على ذلك من أقلمة الحركة الجماهيرية سياسياً من حدود
«الانفصال الإقليمى» والذى يحقق للقوى الرجعية القدرة
على «تبيع» كل أنماط النضال القومى الوجدوى...

ولكن الجماهير العربية... أسقطت عبر حركتها
النضالية... فى كل مواقفها اليومية... تجاه الأحداث
والسياسات... والبرامج المطروحة على خارطة
الواقع... كل تلك التوجهات الإقليمية...
الرجعية... لتبلور عبر تلك الحركة... وتلك
المواقف... مركّزات رؤيتها الاستراتيجية للواقع
العربى، حاضراً ومستقبلاً فى مظاهره:

أولاً - على المستوى العقائدي:

لقد أكد النضال الجماهيري القومي - في مرحلته التاريخية الحديثة، القمولات العقائدية المنبثقة من أصالة الأمة العربية، وخصوصيتها القومية، بكل أبعاد تلك الخصوصية الإنسانية والتقدمية - مجسدة تلك الأبعاد - في حركة نضالية قومية، شكلت ولا زالت تشكل الاختيار القومي لحركة الجماهير - من أجل تغيير واقعها المجزأ، لتشكل بذلك الاختيار - أرضية عقائدية، منها... ووفقها تستهدف تغيير الواقع ثورياً.

وتبلورت وفق ذلك الاختيار - الرؤية الشورية - لقدرات الأمة العربية العقائدية في الإسهام - ومن مركز الزيادة - في دفع الحضارة البشرية نحو تحقيق طموحات الإنسان في عالمنا المعاصر حل معضلاته.

ثانياً - على المستوى السياسي:

أثبتت التجربة النضالية للجماهير العربية، المستهدفة تغيير الواقع العربي ثورياً، نحو تحقيق الاختيارات القومية التقدمية... أثبتت قدرة الجماهير العربية - إذا ما تحررت إرادتها - على المبادرة النضالية لبلورة متطلبات النضال الجماهيري... لإسقاط كافة البرامج والسياسات المنبثقة عن الاستراتيجية الرجعية الإقليمية - المرتبطة - مصلحة ووجوداً بالاستعمار العالمي وسياساته... وذلك بزخم حركتها اليومية... وتبلور أهدافها المرحلية... فسقطت عبر حركتها، المحاولات

الامبريالية - لاحتواء الوطن العربي سياسياً واقتصادياً...
«سقوط حلف بغداد - نظرية الفراغ لايزنهاور - القواعد
العسكرية...».

وإذا كانت الجماهير العربية قد نجحت في تحديد
معايير النضال القومي - جماهيرياً... إلا أن «الأدوات
التنظيمية» لم تستطع أن تستوعب حركة الجماهير...
وتعبئة قدراتها وإمكانياتها النضالية لتغيير الواقع، وتحقيق
الاختيارات القومية... وعلى الرغم من قصور الأدوات
التنظيمية إلا أن الجماهير... أكدت - بحركتها الذاتية -
على تحقيق النجاحات الثورية وترسيخها على الواقع مما
أكد أن المراهنة على حركة الجماهير - نضالياً... معيار
حقيقي، لتجسيد الاختيارات القومية.

وعلى ضوء تحديد المنطلقات العقائدية - لحركة
الجماهير ثورياً، وتأطير تلك الحركة ضمن أدواتها
التنظيمية... تجسدت العديد من الظواهر السياسية على
أرض الواقع العربي... منها:

اشتداد الهجمة الرجعية - الأمبريالية - سياسياً
 واجتماعياً وعسكرياً بهدف احتواء الواقع العربي ضمن
إطار استراتيجيية التحالف الرجعي - الأمبريالي...
ولمواجهة تنامي حركة «الرفض الجماهيري» لواقع
التجزئة والتخلف... والتبعية، وقد تحدت بعض
مردودات هذا التوجه في:

(أ) دراسة الأنظمة الرجعية - المحاكمة - في كثير من الأقطار العربية... ضد جماهيرنا... مما خلق تناقضاً بين تلك الأنظمة وبين الجماهير... أدى إلى تقنين تلك الأنظمة لشرعية قمعها لحركة الجماهير - ضمن قوانين قمعية الأداة، رجعية المحتوى.

(ب) وقد أدى بهذه القوى والأنظمة الرجعية - في محاولتها لاحتواء التناقض بينها وبين الجماهير - إلى إفراز القوى الاجتماعية التي تستند إليها تلك الأنظمة في ترسيخ شرعية وجودها... واستمراريتها... من خلال الإخلال بتوازن القوى اجتماعياً واقتصادياً، لتكون في صالحها... ولمواجهة تنامي حركة الجماهير الراضين لمعطيات الإقليمية...

وإزاء ذلك تحددت ملامح التحالف بين القوى الرجعية والامبريالية العالمية - لاحتواء الواقع العربي سياسياً واقتصادياً - ضمن رؤيتها الاستراتيجية لذلك الواقع - في إطار تجزئته سياسياً، وعقائدياً... فبرزت الظواهر المجسدة لذلك التحالف في:

(أ) ربط قدرات الأمة العربية الاقتصادية، وثرواتها الطبيعية، «البشرية والنفطية»، - اقتصاديات العالم الرأسمالي، واحتكاراته لتظل هذه القدرات - ضمن إطار تلك الاقتصاديات، وبحيث يحول استمرار استنزاف تلك القدرات - دون إمكانية توظيفها في

أحداث التحولات الاقتصادية والتنمية في الوطن
العربي .

(ب) ربط إمكانات الأمة العربية الاستراتيجية...
وتحكمها من حيث الموقع في مداخل القارات
الثلاث... بدائرة من القواعد العسكرية تحقق
الاستراتيجية الأمبريالية العالمية الرامية الى تطويق
حركة الثورة العربية، والأفريقية، والآسيوية -
والتحكم في حركة شعوب العالم كله.

وضمن منطلقات تحالف الرجعية مع الأمبريالية العالمية
تحددت هوية الاستراتيجية الأمبريالية، وبرامجها
السياسية والاقتصادية في الوطن العربي، وفي معطيات
سياسية... من أبرز محاورها... «القضية الفلسطينية»،
وذلك من خلال الاستسلامية المطروحة على الساحة
العربية، والمستهدفة تصفية الثورة الفلسطينية المسلحة
«إقراراً بسياسة الأمر الواقع»... وتمريراً للاعتراف
بالوجود الصهيوني، وتمييعاً لكل مظاهر الرفض
الجماهيري لذلك الوجود، ليكون الإقرار. وذلك
التموير... والتميع، وسيلة لاحتواء حركة الجماهير
الثورية ضمن إطار من الرؤية الإقليمية والرجعية...

تلك هي بعض سمات حركة الواقع العربي...
ومظاهر تلك الحركة... والتي تحدد إطاراً عاماً،
لاستراتيجية التحالف الرجعي - الأمبريالي.

وهذا يتطلب من القوى الثورية... أن تعي أبعاد
حركة هذه القوى... وأهدافها الاستراتيجية... لتبرز
المخاطر المحدقة بحركة الثورة العربية... ولتحديد
إطار حركتها الاستراتيجية الثورية ضمن معايير النضال
ال جماهيري... وذلك بدفع الجماهير إلى نضال يتكافأ
وقدراتها وصولاً إلى تحقيق كافة السياسات والبرامج
المطابقة لاختياراتها... وأهدافها.

حركة التحرر القومى

□ المقومات.

□ الرؤية المستقبلية.

حركة التحرر القومى

(1)

من أبرز الظواهر التى رافقت حركة التحرر الإنسانى هى ظاهرة تحديد هوية الإنسان العقائدية وخصوصيتها وتميزها فى عالم يموج بالتحولات العقائدية والسياسية والعلمية، والتغيرات المتتالية السريعة فى مجال التقنية التى أدت إلى تعميق الفواصل بين المعطيات الفكرية والمعطيات الحضارية المادية، مما أدى إلى تحديد مسارات الإنسان وفق تلك المعايير المادية، الأمر الذى أدى إلى تداخل فى مثل الإنسان وقيمته الطبيعية وتوجهها المادى، . . . وما جعل من قضية (تحديد الهوية العقائدية) ظاهرة تشكل جوهر (حركة التحرر)، وتشكل فى ذات الوقت (عمق أزمته)، فقد ظلت حركة التحرر لا زالت تشكل أقوى العوامل المؤثرة والفاعلة فى حركة التاريخ المعاصر، والمستهدفة (بلورة الهوية القومية بمعطياتها الثورية والتقدمية)، وشكلت وعى الإنسان بذاته ووجوده، وعبرت عن كل طموحاته المنبثقة عن الترابط العضوى بين الإنسان وأرضية مجتمعه الثقافية والتراثية. . . . مما جعل من توجه الإنسان

لتحديد هويته العقائدية يمثل (اختياراً) ارتضاه الإنسان لتأطير حركة تحرره القومي، والتي مثلت التجسيد الواقعي العقلاني، لتوجه الإنسان ذاته وخاصة إنسان الأمة العربية الذي اكتسب من عمق عطائه التاريخي القدرة على الرفض والعطاء في آن واحد.

1- الرفض العقلاني لكل ما يتناقض واختيارات الأمة العربية العقائدية، ومردودها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، من عقائد وايدولوجيات، تحاول استيعاب حركة الشعوب، ضمن منظورها العقائدي، وقد تجسدت هذه الظاهرة في حركة الشعب العربي تاريخياً، مما جعل من هذه القدرة ظاهرة تميز هذه الأمة في حركتها الحضارية، وتكسيها قوة المواجهة عقائدياً وحضارياً.

2- والقدرة على العطاء الحضاري عقائدياً لبلورة اختيارات الإنسان حتى أصبحت هذه القدرة تميز الشعب العربي في حركته التاريخية منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحالي مما يعطى لهذه الأمة الفعالية والحيوية الحضارية، في دفع حضارة العصر، لخدمة أهداف الإنسان، وتحقيق إنسانيته بما مثلته هذه الأمة، وعبر موقعها كمركز ثقل حضاري وعقائدي للعالم كله والذي يمثل تراثاً حياً قائماً في كل آن، نستمد منه خصوصية

الشخصية الحضارية للأمة العربية ونستمد منه
المواقف المتميزة والتي تتفق وتلك الشخصية،
والتي تجسد قدرتنا على الإسهام بفعالية في دفع
حضارة العصر نحو آفاق أفضل لخير الإنسان
والإنسانية.

3- في عالم تموج حركته وتتسم بمتواليات سريعة في
التقدم التقني، وجمود ظاهرة العطاء العقائدي
مما أحدث فجوة عميقة من الانفصال بين قيم
الفطرة الإنسانية وبين مثل معطيات الحضارة
المادية، وأحدث في ذات الوقت توثيقاً لعوامل
الاتصال بين الإنسان والإنسان، بما أحدثته ثورة
التقنية من سيطرة الإنسان على المتناهيات
الثلاثة، المتناهية في الصغر بتفجير الذرة وخلق
الرعب النووي، والمتناهي في الكبر بالسيطرة
على الفضاء، والمتناهي المركب في السيطرة
على العقول الالكترونية. هذه السيطرة أدت إلى
قدرة الإنسان على تكثيف علاقاته بالإنسان، وإن
ظلت ضمن إطار الاتصال المادي، على الرغم
من ترسيخ عوامل الانفصال العقائدي (متمثلة في
تصارع العقائد والأيديولوجيات) هذا الموقف
المتناقض (موقف الاتصال المكثف) وموقف
(الانفصال المكثف) أدى إلى بروز - حدة
الأزمة - والمتمثلة في حاجة الإنسان إلى تحديد
هويته القومية، ولعل الأمة العربية مؤهلة قبل

غيرها أن تسهم بفعالية في حل هذه المعضلة لما
لها من مواقف حضارية وقدرة على :

— (الرفض كموقف) برفض كل المناهج
العقائدية التي تحاول أن تستلب تجربة الإنسان
المعاصر وتصادرها ضمن منظورها وبما يتناقض
وفطرة الإنسان ذاته.

— (موقف العطاء) الذي تبلور فيه الأمة العربية
معطيات الهوية العقائدية منهجياً وفق فطرة الإنسان،
وتحقيقاً لذاته حتى تتحول الهوية العقائدية إلى اختيار
إنساني، يسهم في حل أزمة الإنسان، وصولاً إلى
ترسيخ مضامين الايديولوجية التقدمية التي تشكل
اختياراً حضارياً شاملاً يستهدف إيجاد علاقات جديدة
متوازنة ومنسجمة مع الاختيارات التقدمية لا على
مستوى العلاقات الداخلية سياسياً واجتماعياً
واقتصادياً، ولكن حتى على مستوى العلاقات الدولية
ضمن منظور التكامل والتكافؤ وحتى تتحول حركة
المواجهة التي تجسدها حركة التحرر الإنساني في
عالمنا المعاصر الى مواجهة عقائدية تستمد مقوماتها
من حقيقة الانسان ذاته ومسؤوليته في الوجود. كوجود
فعال ومبشر بمهمة حضارية لا كما تحول وفق
الايديولوجيات المتصارعة لعالمنا المعاصر الى أداة
قهر واستعباد، ايديولوجية تركز على حرية الاختيار
والممارسة، وضمن إطار الحرية المسؤولية عن

الإنسان أينما كان وكيفما كان. ايدولوجية تقدمية تستهدف استنباط الحلول من واقع أزمة الإنسان ومن واقع مسؤوليته مستهدفة تحقيق المسؤوليات الآتية:

— تجاوز كل عوامل الانفصال لعالمنا المعاصر تلك العوامل المنبثقة من واقع الصراع بين الإنسان والإنسان والمستمدة من أرضية الصراع العقائدى بين الايدولوجيات العالمية، والتي تسعى إلى استيعاب حركة الإنسان فى عالمنا، ومصادرتها وفق منظورها ومقولاتها، حتى تتحول عوامل الاتصال التى ولدتها ثورة العقل - العقل الإنسانى - فى مجال التقنية إلى عامل حضارى إنسانى، يستهدف تحقيق الاختيار الايدولوجى للإنسان أيضاً أينما كان وكيفما كان، لقهر عوامل الاستبداد والاستلاب السياسى والاجتماعى والثقافى.

أحدث التكيف بين الخصوصية القومية وشخصيتها المتميزة فاصلاً بين المجال الإنسانى لتكون الايدولوجية القومية إنسانية فى حلولها، تقدمية فى محتواها، تتجاوز بتعبيرها عن الإنسان ذاته كل عوامل الانفصال والتمايز. حتى تصبح هذه العقيدة، عقيدة الإنسان، تحقق توازناً ذاتياً فى مجالها، المادى والروحى.

● فى مواجهة الاستبداد والقهر السياسى أصبح النضال السياسى للتحرر القومى من كل أشكال الاستعمار قديمة وحديثة، مدخلاً طبيعياً لتأطير المحتوى لديموقراطى الذى تتحقق من خلاله الحرية ضمن إطار

من المسؤولية الجماعية، فى المستوى القومى
والإنسانى .

وتحل من خلالها أزمة الحرية فى عالمنا المعاصر،
تلك الأزمة التى ظلت تحرك كافة الصراعات فى عالمنا
بين القوى من أجل تحديد أنماط جديدة من العلاقات
(علاقات الإنسان بالإنسان فى المجتمع القومى أو
علاقات المجتمع بالمجتمع على المستوى الإنسانى).

ومواجهة الاستبداد والقهر السياسى تعنى :

— تحقيق التحرر السياسى .

— تحقيق أنماط العلاقات الجديدة (الديمقراطية

والاشتراكية).

— تحقيق الثورة الثقافية (حركة التاصيل والتجديد

الثقافى).

● وفى مواجهة الاستلاب الاجتماعى

والاقتصادى، كانت الاشتراكية مرتكزاً أساسياً للثورة
القومية، من أجل تجاوز التخلف والفقر ولخلق أنماط
جديدة من العلاقات (علاقات المساواة والتكافؤ
والتكامل) يتم من خلالهما تحقيق المسؤولية العالمية
لإلغاء كافة أشكال التمايز بين العالم الفقير والغنى، أو
بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، وذلك بخلق
قيم جديدة تستمد من الاشتراكية التقدمية بما تجسده من
مسؤولية، يتحقق بها ومن خلالها إيجاد نظام اقتصادى
عالمى، يتكامل فيه وبه الجهد الإنسانى بين ثورة العقل

التقنية وبين المقدرات الطبيعية (ثروة المواد الخام)، لخلق توازن في التقدم، وفي العلاقات بين الإنسان الذي يمتلك قدرة التقنية، وبين الإنسان الذي يمتلك قدرة المواد الخام، لخلق عالم متوازن التقدم يشترك فيه الإنسان مع الإنسان في قدرة العقل وإمكانيات الطبيعة.

(2)

تميزت حركة التاريخ الإنساني الحديث بمظاهر تأطير الخصوصية القومية في إطار الدولة القومية، ولم تصل البشرية إلى مرحلة تأطير تمايزها القومى إلا بعد نضال طويل فى عمق التاريخ، حيث كانت تشد المتناقضات حركة الإنسان، والتي كانت سبباً فى خلق ازدواجية الانتماء بين الواقع الامبراطورى، والطموح القومى إلا أن الحركة القومية فى أوروبا قد حسمت هذا التناقض، ورسخت الانتماء القومى وأطرت حركتها فى إطار الدولة القومية والشخصية القومية، بكل ملامح التميز فيها وفى مقوماتها الثقافية والتاريخية والنفسية.

وإذا كانت أوروبا قد حسمت قضية ازدواجية الانتماء فيها فإن العالم الثالث لا زال تتنامى فيه حركة الصراع بين المتناقضين، ولعل مرد ذلك يرجع إلى عوامل داخلية وخارجية استهدفت تجسيم المتناقضات وترسيخها في محاورين:

* تنمية الظاهرة الإقليمية لتكون محتوى للإنتماء

تلغى به التطلعات القومية بتنمية المشروعية الإقليمية (من حيث بناء مؤسساتها وإبراز مشروعيتها التاريخية) وخاصة في الوطن العربي .

* تنمية ظاهرة الاستعمار والتي جزأت الوطن بتنمية الدولة الإقليمية .

وقد كان هذا الموقف الأوروبي متناقضاً مع الفكرة القومية التي جسدها أوروبا في القرن التاسع عشر، ولذلك ظلت ظاهرة التحرر القومي تشكل أقوى العوامل المحركة للتاريخ الإنساني في العالم، ذلك أنها تعطى لحركة الإنسان مضمونها وتجسده وعبءه بذاته القومية وتعبير عن كامل طموحاته في بلورة تحرره القومي وفي إطار الاختيارات العقائدية والسياسية والنضالية .

مما جعل من ظاهرة التحرر القومي (وخاصة في العالم الثالث) ظاهرة ثورية تقدمية، تعطى موضوعاً لحركة الشعوب معناها الواقعي من أجل تحقيق طموحاتها .

* تحرر سياسي .

* تحرر اجتماعي واقتصادي .

* تحرر ثقافي .

وارتبطت الظاهرة القومية بأداة تحقيق تحررها والمتمثلة في (الثورة العقائدية) التي ارتضتها شعوب العالم الثالث أداة نضالية تعيد بها تحديد أطر شخصيتها

القومية وتؤكد بها تحررها القومي وتواجه بها كل الاستلابات العقائدية والسياسية والاقتصادية، والتي كانت نتاجاً للاستعمار الجديد.

وبذلك اكتسبت ظاهرة التحرر القومي في العالم الثالث مضامينها العقائدية، والتي تمثل في أرضيتها الفكرية، وممارستها (الخصوصية القومية)، حتى أصبحت الحركة القومية ظاهرة حضارية شاملة تستهدف أحداث التغيرات القادرة على إيجاد أرضية التكيف بين الطموح القومي، والأفق الإنساني.

والأمة العربية امتلكت مقومات تمايز شخصيتها القومية، تمتلك في عمق التاريخ تجربة إنسانية، ترسخت فيها مقومات وحدتها، وأعطت من حصيلة تلك التجربة عطاء حضارياً، جسّد فعاليتها وحيويتها كشخصية حضارية متميزة تعاملت مع الشعوب بأفق إنساني، كان (الدين) محركاً له حيث تفاعلت الحضارة العربية الإسلامية من خلال تماسها بالوجود الإنساني، فأعطت وأكسبت الوجود الإنساني، مظاهر حضارية، فكرية ومادية، كان ولا زال لها الأثر البالغ في تاريخ البشرية.

هذه الأمة امتلكت من خلال التفاعل التاريخي، بين عناصرها البشرية وفي أرضية مكانية، محددة (الوطن العربي) مقومات الأمة ذات اللغة الواحدة، والتاريخ الواحد، والثقافة الواحدة، والأرض المحددة، مما ترسخ معه كيان بشري واحد منسجم في تكوينه الاجتماعي

والنفسى، كشعب له شخصية قومية واحدة، تركز على مقومات تعطى له أبعداً واحدة فى كينونته بل وتعطى مضامين واحدة لصيرورته التاريخية.

ذلك لأن مقومات الشخصية القومية العربية، قد تميزت بقدرتها على الانفراد بكافة المقومات الموضوعية (من وحدة الأرض واللغة والتاريخ والتشريع) وبكافة المقومات المعنوية (وحدة المصلحة والإرادة المشتركة والمشئنة الواحدة والأعراف الواحدة) والتي لم تبرز كمقومات أساسية فى أية أمة من الأمم بالإضافة إلى الموقع الجغرافى التى ساهمت فى إبراز تلك المقومات وإعطائها المجال الحيوى لإبراز فعلها الحضارى لتجسيد فعاليتها الحضارية، والتأثير فى الدوائر الجغرافية المحيطة بالوطن العربى.

مما يبرز الدور الخلاق للأمة العربية فى عمق التاريخ، وبالتالي أصبحت هذه الأمة لتميز قدرتها (فعلاً وعطاءً) ولتميز قدراتها الاستراتيجية (أرضاً وثورة) محور الصراع الاستراتيجى بين القوى الإمبريالية فى التاريخ الحديث، فتجسمت فوق أرضها أبشع ظاهرة فى تاريخ الإنسان حيث تجزأ الوطن إلى كيانات (إدارية) تهيمن عليها الإدارات العسكرية الفرنسية والانجليزية والإيطالية.

حيث استعمرت فرنسا الجزائر 1830 وتونس 1881 ولبنان وسوريا وجيوتى وأجزاء من أرض الصومال

واستعمرت بريطانيا جنوب الجزيرة العربية
والخليج العربي 1830 ومصر والسودان 1882 والعراق
وفلسطين وأجزاء أخرى من الوطن العربي وحيث
استعمرت إيطاليا ليبيا 1911 فكان مردود هذه الظاهرة:

أولاً: تجزئة الوطن العربي خاصة بعد معاهدة
سايكس بيكو والتي كرست هذه التجزئة حيث رسمت
الحدود الإدارية بين مناطق النفوذ الفرنسي والانجليزي
والإيطالي وتكرست به الحدود السياسية (للدولة
الإقليمية) في الوطن العربي.

ثانياً: والتوازنات الدولية التي كانت معياراً
للتحالفات الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى وأثنائها
أدت إلى خلق (وطن قومي لليهود). حيث أعطى من لا
يملك من لا يستحق وعداً في إنشاء هذا الوطن للحركة
الصهيونية العالمية.

ثالثاً: ربط مقدرات الوطن العربي (البشرية
والاقتصادية والثقافية) بمصالح الدولة التي تستعمر هذا
الجزء أو ذاك، وذلك لاستخدامها في تنمية القدرات
المراسمالية الانجليزية والفرنسية والإيطالية وتنمية بلدانها
على حساب الإنسان العربي، الذي ظل يوزح - ولا
يزال - في إطار التخلف الاجتماعي والاقتصادي على
لرغم من امتلاكه لمقدرات إقتصادية لو وظفت توظيفاً
كاملاً لكان التقدم الاقتصادي والاجتماعي محصلة له.

كانت هذه المحاور عوامل محركة لتاريخ المعاصر، حيث أنتج المحور الأول (ظاهرة الدولة الإقليمية) والتي وضعت إطارها السياسى والقانونى الدولى ككيان سياسى له استقلاليته ضمن الحدود التى رسمتها الدوائر الاستعمارية، لتمييز مناطق نفوذها.

* وحيث أنتج المحور الثانى أبشع ظاهرة عرفها التاريخ الإنسانى وهى ظاهرة الاغتصاب بالقوة لجزء من وطن فرض عليه الاغتصاب حيث شاءت التحالفات الدولية أن تضع سابقة تاريخية فى العلاقات بين الأمم (وهى السماح باغتصاب جزء من أمة تمتلك كل شرعية تاريخية أو قانونية فى أرضها لتعطى رغماً عن إرادتها إلى غرباء عنها).

* وولد المحور الثالث ظاهرة الاستعمار الجديد بكل مؤسساته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية (من شركات متعددة الجنسية إلى استلاب ثقافى إلى وجود عسكري مباشر) لتشكل الواقع العربى فى مساره الأنى.

ومن تشابك نتائج هذه المحاور وتداخلها تشكل الواقع العربى، وقواه المصطرعة لتفرض ظاهرتين متناقضتين ومتصارعتين:

* ظاهرة الحركة القومية والتي تهدف إلى إعادة بناء الشخصية القومية، ذلك أن حركة التاريخ اتسمت بسمه التحرك القومى الساعى إلى بناء دولة الوحدة

القومية، ضمن خصوصيتها القومية، والإنسان العربي هو أداة الحسم في حركة التاريخ، ذلك أن التجربة التاريخية في حركة الإنسان على هذه الأرض أثبتت عدة قوانين تمثلت في قدرة الإنسان باعتباره أداة القوة على حسم الصراع لصالح الإنسان، ولصالح اختياراته مهما تشابكت الظروف وتعقدت، ضمن منظور تقدمي ثوري، حيث مثلت الثورة لدى الإنسان العربي أداة اقتحام وأداة اكتشاف.

أداة اقتحام للواقع العربي المشدود إلى تناقضاته والمتجسدة في التجزئة والإقليمية فحملت الثورة مقومات حسم التناقض، وطرحت منظورها العقائدي والحضاري، كشورة تحمل سمات الشمولية والجزئية والتقدمية، فحددت اختيارات الإنسان العربي، حتى أصبحت تلك الاختيارات مضموناً لرؤية الإنسان الآتية والمستقبلية.

✽ فالحرية عند الإنسان العربي تمثل اختياراً يشكل لدى الثورة العربية مدخلاً لتحرير الإنسان والوطن، من كل العوائق التي تشد حركة الإنسان والوطن (من استعمار ورجعية، ومردودها المتجسد في التجزئة والتخلف والتبعية). فالحرية تشكل المضمون السياسي والاجتماعي للثورة العربية، والتي تسعى إلى إعادة صياغة العلاقات الإنسانية والقومية في الدولة القومية الموحدة ضمن إطار من التحرر الاجتماعي (الاشتراكية) لتنمية الإنسان العربي من خلال العدل والمساواة ودفع

قدراته الخلاقة إلى تجاوز التخلف بتكثيف توطيف قدرات الإنسان والوطن البشرية والطبيعية لخلق وتيرات عالية من النمو الاجتماعى والاقتصادى فى الدولة القومية التقدمية (الموحدة) وتأطير علاقات تلك الدولة الإنسانية لمنظور التكامل والتكافؤ السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى لدعم أنماط التعايش التقدمى بين الأمم.

* والوحدة فى يقين الإنسان العربى تشكل اختياراً يعطى لموقف الإنسان مضمونه، ويفرز من الموقف مسؤولياته، فالوحدة اختيار فكرى ونضالى ينبثق من عمق الارتباط بمكونات الأمة والطموحات المستقبلية لها، والاختيار الوجدوى لدى الإنسان العربى وليد صراع بين سلبات الواقع وطموحات المستقبل ولذا فالوحدة ليست وليدة استثناء فى حركة الإنسان العربى، ولكنها وليدة المعاناة النضالية لحسم الصراع فى الواقع العربى تستمد منه الموقف والمسؤولية. موقف الرفض للإقليمية والتجزئة والتبعية والتخلف، والمسؤولية فى النضال من أجل إعادة تحديد الهوية القومية فى دولة الوحدة التقدمية.

وقد جسمت الثورة العربية، كشورة عقائدية اختيارات الإنسان العربى (فى التحرر والوحدة) ضمن إطار من المواجهة الشاملة.

* ففى مواجهة التخلف الاقتصادى والاجتماعى،

كانت الاشتراكية فى الثورة العقائدية مرتكزاً أساسياً يجسد الطموح فى إيجاد وتيرات عالية ومتنامية النمو تحقيقاً وتعميقاً للتحرر الاجتماعى والاقتصادى بما توفره هذه التويرات من تقدم اقتصادى واجتماعى فى ظل منظور المساواة والعدل، وفى ظل تمكين الجماهير من تأكيد سيطرتها على مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، والاشتراكية فى منظور الثورة العقائدية تأكيداً للوعى بمردودات حركة الإنسان فى عمق التاريخ حيث أكدت أن المنظور الرأسمالى والشيوعى غير قادر على استيعاب وتيرات النمو فى الشعوب المتخلفة وغير قادر على استيعاب طموحات الاختيار القومى فى بناء الشخصية القومية المتحررة من كل عوامل السيطرة والاستغلال.

❖ وفى مواجهة التخلف الثقافى، أوجدت الثورة العقائدية انطلاقة من كينونتها الحضارية المرتكز الضرورى لتكامل التحرر السياسى والاقتصادى بتحرر ثقافى يعطى لحركة الإنسان فى العالم الثالث مقاييسها الفكرية المنبثقة من واقعها، والمستهدفة تغيير ذلك الواقع وفق القيم المستمدة من حركة الإنسان ذاته وتراثه الفكرى والثقافى ترسيخاً للشخصية القومية وتميزاً لها ولمكوناتها الفكرية والثقافية.

❖ وفى مواجهة التخلف السياسى كانت الديمقراطية الشعبية، المحتوى التقدمى فى الثورة العقائدية فى العالم الثالث تلك الديمقراطية الشعبية التى

تعطى لإرادة الجماهير حرية الاختيار والممارسة والمسؤولية. ضمن إطار الحرية المسؤولة المستمدة من الطموح ، المستقبلى للجماهير، والذي يجسد معنى التحرر القومى فى كل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* وعلى ذلك فالديمقراطية الشعبية تمثل ضمن محاور الثورة العقائدية ومركزاتها الأساس الذى تنطلق منه وبه الجماهير لتعطى لإرادتها المعنى المتجسد فى أداة الحكم بما يحقق مضمون السيطرة الجماهيرية، ويعطيها البعد التنفيذى، الممارس لتلك السلطة.

* وعلى ذلك فالديمقراطية الشعبية المنبثقة عن اختيار التوجه القومى فى العالم الثالث، لا تمثل الشكل التقليدى للديمقراطية، لأنها - وعبر شمولية الثورة العقائدية تشكل محتوى الثورة.

وبالتالى فالديمقراطية الشعبية لا تتحدد مجالات تنفيذها فى أداة الحكم فحسب، ولكنها تتجسد أيضاً فى تكريس المعنى الديمقراطى فى العلاقات المستمدة - ثورياً - من عطاء الثورة العقائدية، فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تكون الديمقراطية الشعبية محصلة لتفاعل العلاقات الديمقراطية، وتجسيدها سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

* فالديمقراطية الشعبية، تعنى وبالضرورة تكامل التحرر السياسى والاقتصادى والاجتماعى، لتشكيل من

تفاعلها كلاً لا يتجزأ لمفهوم الديمقراطية الشعبية ضمن محتوى سيطرة الجماهير على تلك المقومات .

* ظاهرة استمرار النهب الاقتصادي لثروات الأمة من قبل الاحتكارات العالمية، والشركات المتعددة الجنسية، دون أن توظف (القوى الإقليمية) حاكمة الكيانات السياسية في الوطن العربي عائداتها لاستحداث التقدم والنمو. وربط كافة المقدرات البشرية بتلك الاحتكارات لتصبح الثروة العربية عاملاً لتنامي التقدم التكنولوجي والتقني في الدول الاستعمارية، واستخدام القوى البشرية العربية كأداة إنتاج في المؤسسات الاحتكارية.

مما ترتب عليه استنزاف في الثروة، وربط للقدرة البشرية العربية ضمن دوائر الاحتكارات الرأسمالية ليظل الوطن العربي مصدراً للطاقة والمواد الخام، ومصدراً للعمالة وسوقاً للاستهلاك الرأسمالي، وليظل بذلك الوطن العربي مشدوداً في ثروته وقدرته البشرية وسوقه، وحتى في فوائضه المالية إلى قنوات الرأسمالية وأسواقها الاستهلاكية مما أفرغ الوطن العربي من كل الإمكانيات لاستحداث التنمية الحقيقية، واستثمار القدرات المتاحة بشرياً واقتصادياً، لدعمها وتناميها.

لذلك ولدت الظاهرة الإقليمية العجز والتبعية مما أحدث التناقض بين واقع الإنسان بكل القدرات فيه، وعجزه عن تحقيق طموحاته. لذلك أصبحت الثورة

العربية أداة اقتحام، وأداة اكتشاف.

* اقتحام لتغيير الواقع، ورفض لما هو قائم من كيانات إقليمية، ودعوة مسؤولة ومناضلة لبناء دولة الوحدة التقدمية.

* وأداة اكتشاف لمواقع الاستغلال والاستبداد وتدميرها من أجل استحداث الانعتاق الحقيقي للإنسان العربي، وترسيخ تحرره السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

* فحملت الثورة العربية مضامين التحرر السياسي.

* التحرر من الاستعمار.

* وتحرر إنساني (الديمقراطية الشعبية المباشرة) وحملت مضامين التحرر الاجتماعي والاقتصادي (الاشتراكية) وحملت مضامين الوحدة.

(3)

لذلك - على القوى التقدمية في عالمنا المعاصر، وخاصة القوى الاشتراكية - أن تستلهم في مواقفها إزاء حركة الثورة العربية تاريخ أوروبا بشموليته.

ذلك أن الثورة العربية، وهي تستهدف تحقيق الطموحات الإنسانية التقدمية للمجتمع العربي تستلهم

قوانين التاريخ الإنسانى الحديث وخاصة، تاريخ النمو القومى لأوروبا فى تجربة (الوحدة الألمانية) و(الوحدة الإيطالية) والتي استطاع فيها الإنسان الألمانى والإيطالى أن يحقق وجوده القومى على الرغم من الواقع الذى عاشه فى القرن التاسع عشر، واقع التخلف والتجزئة والتبعية، إلا أن الإنسان الألمانى والإيطالى كأداة حسم للصراع وظفته الحركة القومية الألمانية والإيطالية، ووظفت قدراته لحسم ذلك الصراع لصالح طموحات الحركة القومية الألمانية والإيطالية.

وقد كانت الحركة القومية الألمانية والإيطالية آنذاك حركة تقدمية وثورية جسدت اختيارات الإنسان بأبعادها التقدمية والوحدوية.

ونحن كمرب إذ نستلهم هذه التجربة، ونحن فى صراع مع الواقع العربى، وتشابك العلاقات فيه والتناقضات، نأمل من القوى التقدمية (الاشتراكية) فى الأمة أن تستلهم ذات التجربة التاريخية التى نمت وفق التطور الذاتى لشعوب أوروبا وتجسيد ذلك الاستلهم فى تجديد رؤية موضوعية للحركة القومية العربية وطموحها التحررى وهذا هو الموقف الأخلاقى والعقلانى الذى نتمنى من أصدقائنا أن يتخذه معياراً لفهم حركتنا القومية التقدمية وأداتها المتجسدة فى الثورة العربية، والتى تتجسد فى ثورة الفاتح من سبتمبر كمحصلة لتجربة الثورة العربية، وكتاج لها... ذلك أن الموقف المبدئى الذى

يدفع بالثورة العربية إلى تجسيد اختيارات الإنسان وتأطير
طموحه وتحديد هويته العقائدية بما لا يتناقض
وخصوصيته القومية، مؤسسة لهذه الهوية ضمن معايير
وقيم ومثل تعطى لوجود الإنسان في هذا الكون، معنى
لوجوده ككائن فاعل في الحياة، ضمن «معطيات
الممارسة» المتكيفة مع طبقة البشرية «الذات الإنسانية»
كذات متحررة الإرادة... ضمن إطار المسؤولية
الاجتماعية التي يحتمها الوجود البشرى «من الإنسان
الفرد إلى الشعب».

هذه المبادئ هي:

1- التمسك بسلطة الشعب... وتثبيت مجتمع
القائد، والسيد، مجتمع الحرية... الذي يحقق
انعتاق الإنسان من كل مظاهر الاستعباد السياسى
والاجتماعى والاقتصادى.

2- التمسك بالاشتراكية... تحقيقاً لملكية الشعب
لمقدراته الاجتماعية والاقتصادية بما يرسخ
الحرية الاجتماعية.

3- التمسك بالقيم الروحية ضماناً للأخلاق والسلوك
والآداب الإنسانية.

4- التمسك بالحرية، والاستعداد للدفاع عنها، فوق
أرضه وفي أي مكان من العالم وحمائمه
للمضطهدين من أجلها.

هذه القيم تشكل في ضمير الإنسان العربي محصلة لتجربة الإنسان في كل مكان من عالمنا المعاصر... ذلك أن هذه التجربة تستهدف «خلق الشعب الذي بيده السلطة، وبيده الثروة وبيده السلاح» ولتكون هذه المقولات الأساس النظاري والعقائدي، لنضال الإنسان في كل مكان من عالمنا خاصة وأن الإنسان في عالمنا يعيش محنة الاستعباد السياسي والاجتماعي والاقتصادي...

لذلك نكتسب تجربة الإنسان العربي، أهميتها التطبيقية، والنظرية عالمياً...

* لأن حرية الإنسان... كل لا يتجزأ.

* ولأن أي معطيات نظرية أو عقائدية، أو تطبيقية تستهدف إيجاد الحلول الموضوعية لحرية الإنسان المعاصر تشكل تجربة إنسانية... هامة تكتسب أهميتها من واقع التناقض القائم في حضارة العصر... ففي الوقت الذي حققت فيه البشرية تقدماً مذهلاً في مجال السيطرة على اللامتناهيات الثلاثة، اللامتناهى في الصغر بتفجير الذرة واللامتناهى في الكبر بغزو الفضاء، واللامتناهى المركب باستخدام العقول الآلية... إلا أن مشكلة حرية الإنسان ممارسة وتطبيقاً ظلت تعاني أزمتها... حيث ظلت علاقات الإنسان بالإنسان، تتمحور ضمن معطيات الاستعباد، والاسترقاق، والقهر السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي.

لذلك كله تشكل تجربة الإنسان في ثورة الفاتح من
سبتمبر منعطفاً جديداً لإعادة تحديد أنماط العلاقات بين
الإنسان، والإنسان ضمن إطار نظري . . . وتطبيقي يرتكز
على معطيات عقائدية، ترمى إلى تجسيد حرية الإنسان
«الفرد والجماعة» في أنماط من العلاقات جديدة في
مفهومها . . . وفي ممارستها . . .

* ما هي هذه التجربة؟

* وما هي هذه النظرية؟

منذ أن وجد الإنسان على الأرض ومنذ أن نظمت
المجتمعات البشرية في إطار الاستقرار كمجتمعات قائمة
ومنظمة ومستقرة، تحددت فيها علاقات الفرد بالفرد
وعلاقات الفرد بالمجتمع وعلاقات المجتمع بالمجتمع،
ضمن إطار من العلاقات ظلت محل تساؤل من قبل
الإنسان ذاته: كيف يمارس الإنسان سلطته وحرية؟
وتعددت الإجابات البشرية وتباينت وتأسست وفقها
(الأنظمة السياسية والاجتماعية) على طول التاريخ
البشري، متحددة في:

سلطة الفرد أو القبيلة أو المجلس النيابي أو الحزب
أو مجموعة الأحزاب أو الطائفة أو الطبقة. وحاولت هذه
الأدوات أن تعطي لنفسها مشروعية النظام النموذجي
فكرياً وسياسياً ولكن هذه المشروعية سقطت بتعدد مظاهر
الأزمات التي عانتها وتعانيها أدوات الحكم في عمق
التاريخ الإنساني.

وظلت أداة الحكم تشكل مشكلة أساسية تواجه المجتمعات البشرية، مما ترتب عليها من مخاطر عميقة الأثر بالغة التأثير في مسار الحياة الإنسانية، وما الصراع الدائر الآن في كافة المجتمعات البشرية المعاصرة إلا مظهراً من مظاهر أزمة الإنسان المعاصر وأزمة حريته.

ذلك أن الإنسان لم يهتد إلى الإجابة الحقيقية لكيفية ممارسته لسلطته، ذلك أن للسلطة الشعبية وجهاً واحداً ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، التي تتيح للإنسان أن يرسخ مفهومه الجديد للديمقراطية الحقيقية والتي تعنى (رقابة الشعب على نفسه).

فالديمقراطية المباشرة هي الديمقراطية التي يحقق فيها الإنسان سيادته بشمولية وديمومة وإطلاق، حيث ترتبط السيادة بالممارسة الكاملة لها، لأنها لا تتجزأ ولا يمكن التنازل عنها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال ممارسة الشعب لكامل سلطاته في اتخاذ القرار وفي تنفيذه.

لذلك تركز تحربة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على هذه القاعدة الأساسية المحسدة لسيادة الجماهير على مقدراتها وذلك من خلال:

أولاً: يقسم الشعب بكامل فئاته المهنية من متحجين وفلاحين وطلاب وحرفيين وموظفين ومهنيين إلى مجموعة من المؤتمرات الشعبية - عضويتها عضوية

طبيعية لكل أفراد الشعب المتواجد في نطاقها الإداري وقد بلغ عدد المؤتمرات الشعبية الأساسية في الجماهيرية 1787 مؤتمراً تضم كافة أفراد الشعب من نساء ورجال.

ثانياً: يختار كل مؤتمر شعبي من المؤتمرات الشعبية الأساسية عن طريق التصعيد المباشر، وبتفاعل جماهيري (أمانة مؤتمر)، تسمى أمانة المؤتمر الشعبي الأساس.

ثم تختار أمانة المؤتمر أميناً مساعداً للمؤتمر من بين أعضائها وتكون أمانة المؤتمر مسؤولة عن إدارة شؤون المؤتمر الإدارية، وتنظيم كل الجوانب الإدارية والتحضيرية في التحضير لانعقاد المؤتمر وأثناء انعقاده، ثم متابعة العمل اليومي مع اللجان الشعبية ورؤسائها، في متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر، وتجميع تقارير المتابعة اليومية في تقرير كامل يعرض على المؤتمر في دورة انعقاده العادية، لتتم محاسبة اللجان الشعبية الواقعة في نطاق المؤتمر والمسؤولة عن مرافق الإنتاج والخدمات فيه أو مراقبة تنفيذ تلك القرارات.

ثالثاً: يختار المؤتمر الشعبي الأساسي (لجاناً شعبية) بالتصعيد المباشر ولكل مرفق من مرافق الإنتاج والخدمات (لجنة شعبية) تدير ذلك المرفق، إدارة شعبية (تحل محل الإدارة الحكومية) وتكون مسؤولة، مسؤولية مباشرة، عن تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبي الأساسي.

رابعاً: يشكل كل أصحاب مهنة أو وظيفة، نقابات واتحادات مهنية خاصة بهم، علاوة على عضويتهم الطبيعية فى المؤتمرات الشعبية الأساسية.

خامساً: تلتقى المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية فى ملتقى عام (مؤتمر الشعب العام) ليلبى قرارات الشعب من خلال مؤتمراته ولجانه الشعبية ونقباته واتحاداته، ويصوغها فى برنامج سياسى واجتماعى واقتصادى يشكل إطاراً عاماً لسياسة المجتمع كل سنة.

ويختار مؤتمر الشعب العام، كهيئة المؤتمرات الشعبية، لجنة شعبية عامة، تحل محل مجلس الوزراء، تكون مسؤولة أمام المؤتمر فى الإشراف على تنفيذ قرارات الشعب. وكل أمين من أمنائها يكون مسؤولاً، مسؤولية مباشرة، عن تنفيذ ما يخص قطاعه فى البرنامج السياسى الصادر عن المؤتمرات الشعبية، كما يكون مسؤولاً عن متابعة اللجان الشعبية وتوفير كافة الإمكانيات المادية والفنية لتنفيذ قرارات الشعب (المؤتمرات الشعبية الأساسية).

كما يختار أمانة له (الأمانة العامة) المسؤولة أمام مؤتمر الشعب العام فى تنظيم وإعداد ومتابعة تنفيذ قراراته على مستوى الجماهيرية.

ومؤتمر الشعب العام ليس مجموعة أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية، ولكنه ملتقى

المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية، يصوغ قرارات المؤتمرات الشعبية ليضعها في برنامج سياسى واجتماعى واقتصادى لكل الجماهيرية.

وبهذا، ومن خلال الممارسة اليومية، ترسخت فى الجماهيرية تجربة هى فى معيار التجارب تمتلك صفة التفرد وتمتلك صفة الفعالية وهى بتفردا بمعطياتها الفكرية والعقائدية، تضع حداً لازمة الإنسان المعاصر ولأزمة أدوات حكمه، فهى أداة حكم جماهيرية، يمارس الشعب بشمولية وإطلاق، كل الشعب، سلطته من خلالها ممارسة شاملة وجادة، تجسد سيادة الشعب بشمولية وإطلاق وديمومة وتحقق عدم تجزئة السيادة والتنازل عنها، كما توجد فى أدوات الحكم الأخرى المعاصرة. ويصبح الشعب فيها هو أداة الحكم.

وهى بفعاليتها تعطى مجالاً رحباً للجماهير لأن تحقق ذاتها وسيطرة إرادتها على مقدراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالتالي يصبح الشعب كله الرقيب على نفسه، وهو المسؤول عن استمرار الديمقراطية الشعبية المباشرة، بعد أن ألغى الشعب، كل الشعب، بملكته، للسلطة والثروة والسلاح، كل مصادر القوة لأية أداة ديكتاتورية.

إن النظام الديمقراطى الشعبى وفق هذه النظرية وأساليبها العملية يمثل منعطفاً جديداً لمسار الإنسان فى

تاريخه المعاصر نحو تثبيت مجتمع الحرية وقطع الطريق نهائياً على كافة أدوات الحكم التقليدية.

لذا فقد جسد إنسان ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة سلطته (سلطة الشعب) بالإعلان عن قيام هذه السلطة في بداية 1977م. كمضمون نظري وتطبيقي يجسد ملامح الطموح التقدمي للإنسان العربي ضمن رؤية وحركة قومية وإنسانية، تستهدف تحرير الإنسان، ونأطير تحرره ضمن الدولة القومية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، بأفق تقدمي يرتكز على معايير المسؤولية الإنسانية، لإحداث تحرير الإنسان وانعتاقه وبناء الأنماط الجديدة للعلاقات البشرية.

أزمة الثورة
فى العالم الثالث

أزمة الثورة فى العالم الثالث

إبراهيم يوسف (الأمريكي)

ظلت (الثورة) أحد الاختيارات التى حددتها حركة الإنسان وعمق تجربته كأداة من أدوات اقتحام الواقع وتغييره وفق معطياتها العقائدية. وليستطيع الإنسان من خلالها أن يترجم تلك المعطيات ترجمة عملية، تتغير وفقها حركة المجتمع سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً.

وهكذا أصبحت الثورة فى تاريخنا المعاصر تمثل انعطافاً تاريخياً فى مضمون أدوات التغيير وفعاليتها، حيث حدد العالم الثالث، ضمن طموحاته فى تجاوز واقعه المتخلف (الثورة) كأداة وحيدة فاعلة، وقادرة ومؤثرة فى تأطير مضامين التغيير وترجمة محتوى التجاوز.

* تجاوز التخلف إلى التقدم.

* تجاوز الفقر إلى الغنى.

* تجاوز القهر والاستبداد السياسى.

* تجاوز كل المعوقات التى تقف بفعل العوامل الذاتية أو الموضوعية وتقف أمام حركة مجتمعات العالم الثالث.

ولكن هل استكملت الثورة كأداة للتغيير ومضمون
للتجاوز مقوماتها؟ أم أن الثورة في العالم الثالث لا زالت
تطمح إلى استكمال مقوماتها العقائدية حتى تتبلور كأداة،
واختيار، ومضمون!

في يقيننا أن الثورة في العالم الثالث، ومن خلال
مظاهر حركتها الفعلية على أرض الواقع لم تستكمل
مقوماتها الأساسية لتصبح بذلك الاستكمال أداة فاعلة،
واختياراً محدداً، ومضموناً عميق الجذور. تصبح وفقه
حركة الإنسان ترجمة له يعطى لتلك الحركة أبعادها،
ويحدد مسارها العقائدى والنضالى تجديداً نهائياً.

ذلك لأن الثورة كأداة لاستحداث التغيير الجذرى
الشامل في حركة المجتمع تتطلب تحديد القوى المرتبطة
بالأداة، والقادرة على أن تكون القوة المستقطبة، القادرة
على حسم الصراع من أجل أن تكون «الثورة» أداة لتغيير
المجتمع.

ففي مواجهة الاستعمار المباشر حددت حركة
المجتمع في العالم الثالث الثورة المسلحة كأداة لحسم
الصراع مع الاستعمار وجيوبه.

وفي مواجهة الاستعمار الجديد أكد الإنسان في
العالم الثالث أن النضال الثورى الجماهيرى قادر على
إسقاط واجهات الاستعمار الجديد السياسية والاقتصادية.

ولأن الثورة كاختيار تعطى لحركة الإنسان أبعادها

لحقيقية تتطلب تعميق الانتماء القومي بمحتواه الاجتماعي، وهذا يتطلب بالضرورة بلورة التوجه العقائدي، حتى يحمل الاختيار عمق الجذور التاريخية لحركة الإنسان في مجتمعه وآفاق طموحاته المستقبلية، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة الوضوح العقائدي في الاختيار، حتى يكون الاختيار معياراً للثورة في العالم الثالث، ينهي مرحلة التذبذب فيما تطرحه الثورة في العالم الثالث من مضامين عقائدية، خاصة وأن أزمة العصر الذي نعيشه تتسم بالصراع العقائدي الذي يمثل استلاباً جديداً يحاول أن يأسر حركة الثورة في العالم الثالث ويستقطبها ضمن دوائره. وهذا يتطلب أن يكون الاختيار في ثورة العالم الثالث متكيفاً مع جذوره التاريخية وقادراً على استيعاب طموحات الإنسان في الحاضر والمستقبل، ليكون الاختيار بعد ذلك محدد (الهوية العقائدية) بما يعطى للثورة كأداة - المنهج المتكيف مع طبيعة الإنسان وطبيعة مجتمعاته.

ولأن الثورة كمضمون تعطي لحركة الإنسان في عمق الحاضر والمستقبل الإطار الفكري والإنساني لتكون الثورة أداة فاعلة، واختياراً محدداً يحقق للثورة عمق ارتباطها بحركة الإنسان، تتكامل فيه - المضمون - الهوية العقائدية للأداة والاختيار، ولتصبح عبرة، عملية حضارية شاملة. تتجاوز بها الثورة في العالم الثالث أزمته التنظيمية والعقائدية.

والثورة إذا استكملت مقوماتها تستطيع من خلال بلورة الجهد الإنساني أن تكون مضموناً لعصر التحرر، وعنواناً لحركة الإنسان فيه. فلا ثورة بلا إنسان. ولا إنسان بلا فكر، ومن تكامل الفكر مع الثورة مع الإنسان - تكون الثورة عملية حضارية شاملة.

من الظواهر الفاعلة في حركة شعوب العالم الثالث (وعبها الموضوعي) بعمق التحديات التي تواجه حركتها، وهي تسعى إلى ترسيخ تحررها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في مؤسسات وطنية تحقق سيطرة تلك الشعوب على مقدراتها، هذا الوعي شكل معياراً «ذاتياً» ينبثق من واقع شعوب العالم الثالث، وتفاعل حركتها الذاتية مع تاريخها وثقافتها وطموحاتها، تتحدد وفقه الاختيارات وحجم التحديات التي تواجه تحقيقها.

فبعد الحرب العالمية الثانية اتسمت حركة شعوب العالم الثالث، بشامي تلك الحركة وتعاضدها على طريق التحرير، خاصة بعد أن انحسر المد الاستعماري المباشر بتنامي حركة التحرير، وأزيلت الإدارة الاستعمارية بكل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، محققة بهذا التحرر بداية تحقيق الاختيارات، بما يضمن إعادة تشكيل مجتمعات العالم الثالث وفقها، على الرغم من استمرار حدة التحديات التي تواجه تلك الحركة.

وعلى الرغم من النجاحات الظاهرية التي حققتها حركة التحرر لشعوب العالم الثالث، إلا أن ثقل المعارك

انتقل إلى داخل بنية تلك المجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ظلت ترسبات الإدارة الاستعمارية تفعل فعلها المؤثر والفعال، لمحاولة ربط تلك البنى بفلسفة الإدارة الاستعمارية السياسية والاقتصادية، وعلى ذلك فقد واجهت الإدارات الوطنية على ساحة العالم الثالث عقد مشكلات مجتمعاتها وهي:

أولاً - تعقد المشكلات السياسية «الداخلية» في مجتمعات العالم الثالث:

حيث توزعت الولاءات السياسية وفق توزع الفئات الاجتماعية، والتي ارتبطت مصالحها وحركتها بين الإدارة الوطنية بما تطرحه من اختيارات سياسية واجتماعية تعمق معنى الولاء الوطنى، وترتبط بالجماهير العريضة باعتبارها مصدر تلك الاختيارات وغايتها، وبين فئات ارتبطت بحكم تعاملها مع الإدارة الاستعمارية بفلسفة تلك الإدارة ومنظورها، مما جعلها - ومن واقع الحفاظ على مصالحها - تناوى اختيارات الحركة الوطنية وتحاول كسب المواقع التى تؤهلها للاستمرار فى دورها تجاه أداة الحكم، وربطها بفلسفة الإدارة الاستعمارية.

ومن هنا توزعت «الولاءات» السياسية فى داخل مجتمعات العالم الثالث وبالضرورة تكون محصلتها استمرار الصراع السياسى على أداة الحكم، التى - بالسيطرة عليها - تتحقق اختيارات التحرر، أو تستمر سيطرة فلسفة الإدارة الاستعمارية بوجوه محلية!...

هذه الظاهرة، ظاهرة توزيع الولاءات وازدواجيتها
في داخل مجتمعات العالم الثالث، أدت إلى نتيجتين،
متصلتين، ومتناقضتين في ذات الوقت.

* الأولى: تجذر حركة التحرر في العالم الثالث
عقائدياً، وتجذر اختياراتها لتتحول وفقها إلى «ثورة»
عميقة الجذور، جذرية الاختيار، عنيفة الأداة، تستمد
جذريتها من واقع التحديات التي تواجه حركتها على
طريق تحقيق طموحاتها، فتحولت حركة شعوب العالم
الثالث من حركة تحررية، إلى حركة ثورية شاملة،
تستهدف تغيير بنية مجتمعاتها السياسية والاجتماعية
والاقتصادية والثقافية، وفق رؤيتها العقائدية السابعة من
معاييرها الذاتية، المستلهمة لحركة الجماهير وتراثها
ومكوناتها الثقافية.

* الثانية: وأما تجذر حركة التحرر في العالم
الثالث ومحاولة اكتساب مواقع جديدة في داخل
مجتمعات العالم الثالث، تحولت الإدارة الاستعمارية
القديمة. بأدواتها المباشرة، السياسية والاقتصادية، إلى
إدارة وأدوات تحمل نفس السمات الاستعمارية القديمة،
ولكن بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال: شد أطراف
ولاء الفئات المرتبطة بالإدارة الاستعمارية القديمة،
وتمكنها من السيطرة على أداة الحكم، ضماناً لاستمرار
الظاهرة الاستعمارية، وترسيخها لفلسفة الاستعمار
ومنظوره. وتحقيقاً لهذا الأمر تحددت سمات ظاهرة

لاستعمار الجديد لمجابهة تنامي ، وتجذر حركة التحرر
الثورية فى العالم الثالث وتحددت أدواتها، فى السيطرة
اللامباشرة على المقدرات الاقتصادية، وعلى المقدرات
الثقافية من منهج ولغة وتاريخ .

ثانياً - تعقد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية :

واجهت حركة التحرر فى العالم الثالث واقعاً
اجتماعياً متخلفاً، ترسخ تخلفه بفعل الإدارة الاستعمارية
التي كانت تركز سياستها الاجتماعية والاقتصادية على
الاستلاب الاقتصادى والاجتماعى ، بما يحقق
لمجتمعاتها، خارج مجتمعات العالم الثالث، مزيداً من
التقدم بفعل الثروة الطبيعية والبشرية وتراكمها فى تلك
المجتمعات، الأمر الذى أدى إلى إحداث مزيد من
التقدم لشعوب أوروبا، ومزيد من التخلف لشعوب العالم
الثالث، ضمن علاقات غير إنسانية، تربط تلك الشعوب
بهذه الشعوب، تمثلت فى علاقات الاستغلال بأشنع
صورها... «ظاهرة الرق». وانعكست هذه العلاقات،
على علاقات الإنسان بالإنسان فى داخل مجتمعات
العالم الثالث بين « إنسان أوروبا » وبين « إنسان شعوب
العالم الثالث » وبين الإنسان والإنسان فى داخل مجتمعات
العالم الثالث، التى تحدت فى شكل علاقات السيد بأداته،
التي يحركها لتنحى وللتعطى من جهدها البشرى مردوداً
يحقق تراكم المال بيد الإنسان «السيد» فبرزت العلاقات
الرأسمالية، التى تمثل عبودية الإنسان للإنسان، وكانت
الفئة المرتبطة بالإدارة الاستعمارية، وسيلة تحقيق تلك

العبودية، على الرغم من المردود الهامشي الذي ينتج عن وساطتها تلك، إلا أنها ظلت تلعب ذات الدور متعلقة بأوهام المساواة مع الإنسان «السيد».

* واجهت حركة التحرر هذا الواقع المتخلف اللا إنسانى فكان لا بد لها من إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بما يحقق اختياراتها وطموحاتها، وفى مواجهة ظاهرة الاستلاب اللامباشر والتى انبثقت عن الاستلاب المباشر، بما تسحبه من ثقل اجتماعى واقتصادى للفئات التى ارتبطت بالإدارة الاستعمارية سياسياً واقتصادياً... توجهت حركة تحرر شعوب العالم الثالث إلى الاشتراكية، والعدالة الاجتماعية «كمنهج» لإعادة تثبيت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الإنسان والإنسان فى داخل مجتمعاتها. بما يحقق توازناً فى العلاقات وقدرة على التطور لتجاوز الواقع المتخلف من خلال استثمار جهد الجماهير العريضة فى إعادة بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً - تعقد المشكلات الثقافية :

ارتبطت ظاهرة الاستلاب الثقافى بالاستعمار، خاصة بعد أن وعت الدوائر الاستعمارية، واستوعبت خطورة ما تمثله حركة التحرر فى العالم الثالث، على مصالحها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فتولدت داخل المستعمرات اتجاهات لتثبيت فلسفة الاستعمار ومنظوره، وذلك بإعطاء بعض الامتيازات «الصورية» للفئات المرتبطة بالإدارة الاستعمارية، وذلك بإتاحة

الفرصة أمامها للتزود بثقافة الدولة المستعمرة، ومناهجها، وتراثها الثقافى والفكرى، فبرزت ظاهرة محاولة إحلال التوازن الثقافى والاجتماعى، بين تلك الفئات «المحلية» وبين «سادة» الإدارة الاستعمارية، وذلك تمهيداً لأن تكون هذه الفئات، أداة لاستمرارية الوجود الاستعمارى، فكراً، وفلسفة، ومنظوراً، بعد إزالة الإدارة الاستعمارية المباشرة ومؤسساتها ولتكون تلك الفئات «أداة اتصال» بين الدولة المستعمرة، والمجتمع المستعمر، مما ترتب عليه نمو «الازدواجية الثقافية» فى داخل المجتمع الواحد، أو انقسام المجتمع الواحد إلى مجتمعين متميزين فى اللغة، والثقافة والتكوين.

* مجتمع الكثرة... أو الأغلبية، التى تنفشى فيها الأمية، والمحفوظة بحكم نفورها الطبيعى من التواجد الاستعمارى المباشر بثقافتها وتراثها النابع من واقع تفاعلها الاجتماعى فيما بينها، من لغة وثقافة وفنون.

* مجتمع الأقلية الذى اندمج أو أتيحت له فرصة الاندماج مع السادة المستعمرين، والذى انسلخ بحكم هذا الاندماج عن تراثه وثقافته ولغته، متلقفاً لغة المستعمر وثقافته وفنونه، تمسحاً بالسادة وتقليداً لهم.

واجهت حركة التحرر فى العالم الثالث هذه الظاهرة، متجهة، وبحكم ارتباطها بتوجهات الجماهير العريضة إلى إعادة التوازن الثقافى فى داخل مجتمعاتها، وكسنت الثورة الثقافية هى أداة إيجاد ذلك التوازن،

خاصة، بعد أن وعت تلك الحركة بخطورة استمرارية
الازدواج الثقافى فى المجتمع الواحد، وبعد أن لمست
التغيرات العميقة فى بنية الاستعمار، والتي كان
الاستعمار الجديد من محصلتها.

كانت الثورة فى العالم الثالث وليدة المعاناة التي
شدت حركة شعوب هذا العالم ضمن إطار التخلف
الاجتماعى والاقتصادى، والاستلاب الفكرى والثقافى،
الأمر الذى أدى إلى تقييد حركة تلك الشعوب ضمن دائرة
الفراغ العقائدى، الذى شكل - ولا زال - مضمون حركة
الثورة فى العالم الثالث، على الرغم من بعض ظواهر
الرفض لذلك الفراغ الذى نلمسه فى حركة الثورة فى
العالم الثالث.

إلا أن تلك الحركة ظلت حبيسة دوائر مفرغة فى
تحديد مضمونها العقائدى، مما أحدث تناقضاً جوهرياً
فى مضمون الثورة فى العالم الثالث، أدى هذا التناقض
إلى إيجاد محورين تتحرك عليهما حركة الثورة ويشكلان
فى آن واحد «أزمتهما» هما:

* محور الرفض العقائدى بمضامينه الإيجابية،
والنابع من تعقد المشكلات السياسية والاجتماعية
والاقتصادية والثقافية فى مجتمعات العالم الثالث،
والمتمثلة فى بروز عاملين يشكلان توجهاً طارداً، وتوجهاً
مستقطباً، ومن اصطراعهما يتحدد مضمون الثورة
واختيارها.

أدت حركة شعوب العالم الثالث، ومن واقع معاناتها الناتج عن تعقد مشكلاتها اليومية إلى رفض ذلك الواقع، وتفجير اختيارات تمثل الحلول الموضوعية لتلك المشكلات، إلا أن ذلك الرفض وتلك الاختيارات ظلت رهينة المنظور الفكرى والعقائدى للقادة الإصلاحيين الذين يمثلون مرحلة تاريخية، تصدروا فيها قيادة حركة التحرير فى العالم الثالث، إلا أنهم وبحكم تكوينهم الفكرى والعقائدى ظلوا عاجزين عن التكيف فى موقع الريادة، لتكثيف ذلك الرفض وقيادته، لإغناء محتوى لشورة العقائدية، فأضفوا من موقع العجز، رؤيتهم الإصلاحية على حركة شعوبهم الثورية، فكانوا بذلك يمثلون موقع التوجه الطارد من شعوبهم، ومن اضطراع الشعوب ذاتها مع التوجه الطارد للاختيارات الشورية المنبثقة من حركة الشعوب ذاتها، والمتجهة بحكم الفعل الثورى لأن تكون مضموناً عقائدياً لتلك الحركة، انشقت القيادات الثورية القادرة - موضوعياً - على قيادة حركة شعوب العالم الثالث نحو إغناء حركة الثورة بالمضامين العقائدية القادرة على إيجاد الحلول للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفق خصوصية النمو القومى لدى تلك الشعوب، فكانت هذه القيادات تمثل السوجه المستقطب لتلك الحركة، والتي بدأت تعطى لمضامين الرفض العقائدى شكله ومحتواه.

* محور الثورة العقائدية والتي كانت نتاجاً لاضطراع التوجهين الطارد والمستقطب فى حركة الثورة

فى العالم الثالث والتى وضعت - وتضع - محتوى الثورة
فيه للخروج من أزمة الفراغ والتذبذب العقائدى تجاه
تعقد المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية
والثقافية .

ولعل أبرز توجهات الثورة العقائدية فى العالم
الثالث تحديدها لمفهوم الثورة والتحرر كقضيتين تمثلان
محور حركة الإنسان فى عالمنا المعاصر، فالثورة ليست
أداة بلا مضمون، والتحرر ليس مضموناً بلا أداة، وبين
تكامل الأداة والمضمون، يتحدد الاختيار العقائدى
للإنسان المعاصر . بكل مضامين الاختيار السياسية
والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن تكاملهما تصبح
الثورة العقائدية عنواناً لحركة عصرنا مستهدفة انتزاع
الإنسان وتأطير علاقاته من علاقات السيطرة إلى علاقات
التكامل .

وفى هذا الإطار يمثل إعلان سلطة الشعب فى
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية انعطافاً نحو
تعميق مفهوم الثورة الحضارية الشاملة، لأنه يمثل
التجسيد العملى لانتزاع الإنسان من أزمتة، وتأطيراً عملياً
لعلاقاته، فهو يمثل لكل الالتزامات الوطنية والقومية
والإنسانية التى يتحملها الشعب العربى فى (الجمهورية)
الدور الرائد للثورة الحضارية الشاملة فى عصر الجماهير
لأنه :

* يرفض كل أدوات الحكم الفردية والحزبية

والطبقية والطائفية، مجسداً سلطة الشعب، الذى لا سلطة لسواه عبر الديمقراطية الشعبية المباشرة.

* ويتمسك بالحرية مستعداً للدفاع عنها فوق أرضه وفى أي مكان من العالم، وحماية المضطهدين من أجلها.

* ويتمسك بالاشتراكية تحقيقاً لملكية الشعب.

* ويتمسك بالقيم الروحية ضماناً للأخلاق والسلوك والأداب الإنسانية من أجل أن يثبت الشعب العربى الليبي فى عصر الجماهير مجتمع الثورة الحضارية الشاملة، مجتمع الشعب القائد والسيد الذى بيده السلطة، وبيده الثورة، وبيده السلاح.

لأن مجتمع الشعب القائد، تترتب على الجماهير فيه مسؤولية الالتزام بمحتوى الثورة الحضارية الشاملة (الأداة والمضمون) وصولاً إلى إعطاء قيم الثورة الحضارية الشاملة بعدها الواقعى، لتحقيق بذلك مضامين عصر الجماهير الوطنية، والقومية، والإنسانية. لينتق الإنسان نهائياً من كل عوامل الاضطهاد، وتتأطر علاقاته ضمن علاقات التكامل الإنسانى.

* * *

ثورة
الفتاح من سبتمبر
العظيمة

1

عبرة التاريخ

إن عبرة التاريخ لا تكمن في أحداثه ووقائعه،
وسردها آلياً . . .

فحدث التاريخ لا تتحدد أبعاده إلا من خلال كونه
محصلة لتجربة إنسانية يكتسب أهميته من دلالة تلك
التجربة وتأثيرها في حركة الحياة . . والأجيال.

* فالحدث التاريخي . . كحدث جامد الحركة . .
والمعنى . . والدلالة . . والتأثير، قد لا يشكل في سفر
التاريخ قيمة . . فكم من الأحداث شغلت الناس حيناً . .
ثم ارتكبت في زوايا النسيان . . وكأن قيمتها أنها شغلت
في حيز الحياة لحظة منها . . وحركت في أعماقها
انفعالات آنية . . تلاشت كرجع الصدى.

* والحدث التاريخي كحدث متحرك . . المعنى
والتأثير . . يكتسب في سفر التاريخ . . معنى . .
وعرة . . وتجربة . . متصلة التأثير . لأنه يشكل في وجدان
الجماهير قيمة مستمرة، لأنه كان - ولا زال - محصلة
لتجربة إنسانية متدفقة التأثير في حياة البشر . .

* فعبرة الحدث . . تعطى لاستمراريته
(مضمونها).

* ومعنى الحدث.. يشكل (مضمونها الفعال).

* تاريخية الثورة:

والتاريخ هو إدراك لهذه الاستمرارية... فتاريخية (الثورة الفرنسية) تكمن في قدرة الثورة على الاستمرار بمضمونها.. وأبعادها.. كثورة تقدمية، طرحت مقولات فكرية كان لها التأثير العميق في مسيرة الإنسان.

وتاريخية الثورة الشعبية لسبارتاكوس، تكمن في مضامين رفض العبودية. وتاريخية الثورة الفلسطينية، تكمن في مواقفها إزاء اغتصاب حقوقها القومية ورفضها لمحاولات إعطاء الشرعية لمن لا يملك تلك الحقوق.

لذا فتاريخية أى حدث تكمن في قدرته على بلورة تجربة إنسانية مؤثرة، ونقلها بكل مضامينها وأبعادها إلى الأجيال.. حية التأثير عميقة الأثر.. والعبرة.

من هذا الإطار تحددت فلسفة التاريخ كمنهج لدراسة أحداث التاريخ ووقائعه.

فدراسة التاريخ لم تعد نقل الأحداث والوقائع التاريخية كما حدثت دون دراسة أبعاد تأثيرها.. وعمق هذا التأثير.. وانعكاساته على حركة الأجيال.

* قيمة الثورة الفرنسية:

فدراسة الثورة الفرنسية (كحدث تاريخي) كان له الأثر الكبير في الحياة الإنسانية.. بعمق عطائها الفكري والعقائدي المؤثر لا على حركة الأحداث في فرنسا

فحسب... ولكن حتى على مستوى حركة الأحداث العالمية. لذا لا يمكن أن تتركز دراسة الثورة الفرنسية على حركة الأحداث اليومية، لأن تلك الدراسة لا تبرز قيمة الثورة الفرنسية... وحجم إنجازاتها... وحجم حركة الجماهير الفرنسية فيها... بل تبرز الأحداث بشكل منفصل عن حجم تأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولو أخذنا بهذا المنهج لما برزت (قيمة الثورة الفرنسية) كشورة تاريخية، كانت نقطة البداية لعصر جديد... وكانت نقطة النهاية لعصر قديم... ذلك لأن الثورة الفرنسية حملت حركتها معطيات فكرية جديدة، لم تكن مألوفة في ذلك العصر، إضافة لقدرتها على التلاحم مع الجماهير، مما أكسبها تلاحماً جماهيرياً لم يقتصر على متابعة حركة الأحداث اليومية... ولكن على مستوى دفع الأحداث وصنعها.

فالثورة الفرنسية حفرت في مسار التاريخ العديد من التغيرات...

* فجسدت الجمهورية... بعد أن حطمت الملكية المستبدة المرتكزة في استبداديتها على الحق الإلهي للملوك.

* وجسدت (مبادئ الحرية، والإخاء، والمساواة) بعد أن حطمت مقولات الاستبداد، والاستغلال المتولدة عن عصور الإقطاع.

* وجسدت مقولات (الشعب مصدر السلطات)
بعد أن حطمت مقولات الملك مصدر السلطات.

* وجسدت حق الحرية الطبيعي للإنسان بعد أن
حطمت عبودية الإنسان التي كان يمارسها الإقطاع.

ولولا التحام الجماهير الفرنسية بثورتها ومعطيات
فكرها لما اكتسبت تاريخية تأثيرها واستمراريتها. حتى
أكدت (الثورة معطيات فكرها) من خلال دفع الجماهير
لأن ذاتها في مسار الثورة نفسها. ولولا هذا الالتحام
الجماهيري لما نجحت الثورة الفرنسية في التصدي لكافة
المخططات الرامية إلى إجهاضها وطمس تأثيرها. . حيث
تحالفت كل القوى (الملكية) الرجعية آنذاك. . لإعادة
الملكية إلى فرنسا. . لأنها أدركت أن سقوط الملكية
الفرنسية سيشكل منعطفاً تاريخياً عميقاً في كيانات أوروبا
السياسية ذلك لأن إسقاط الملكية الفرنسية حمل معه
(معطيات فكرية، عقائدية) تشكل رؤية ثورية لكل
جماهير أوروبا. . من أجل ترسيخ نضالها لتحقيق
(الحرية، والمساواة، والإخاء).

لذلك تحالفت الملكية الانجليزية، والنمساوية،
والألمانية، ودفعت جيوشها لإسقاط (الثورة) وإعادة
(الملكية) إلى فرنسا.

* الفكر والجماهير:

ولكن. . الرجعية الأوروبية لم تدرك ببصيرتها. .
ورؤيتها أنها أمام حدث تاريخي يحمل معه إمكانيات

انتصاره الكامنة في (الفكر والجماهير)، ويحمل معه معطيات حل التناقض القائم في حياة الإنسان الأوروبي كله. لذلك جردت الرجعية الأوروبية جيوشها للقضاء على الثورة. وكان المعركة التي أسقطت فيها جماهير الثورة الفرنسية (الملكية المستبدة) كانت معركة عسكرية محدودة العطاء. . . والتأثير. . . لذلك ما أن تحركت جيوش الملكيات الأوروبية لتحاصر فرنسا الثورة، والجمهورية ومتحالفة مع الرجعية الفرنسية من نبلاء وإقطاعيين حتى أدركت قوة الثورة، وقوة الحدث التاريخي الذي تمثله. ذلك لأن الصدام مع الجماهير الفرنسية وضع الرجعية الأوروبية أمام حقائق جوهرية كانت غائبة عن إدراكها وهي:

1 - حجم العطاء الفكري والعائدي الذي ارتكزت عليه الثورة الفرنسية، حيث كانت معطيات الحرية والمساواة والإخاء معطيات فكرية لها تأثيرها في أوساط الجماهير الأوروبية كلها تحرك عواطف الإنسان وتدفعه إلى النضال من أجل تحقيقها. لذا ما أن تفجرت الثورة الفرنسية وبدأت في تجسيد تلك المعطيات حتى اكتسبت عواطف كل الأوروبيين ذلك لأن الحق الطبيعي للإنسان في الحرية والمساواة، وأن الشعب مصدر السلطات، كانت إرهابات فكرية تغذى طموح الإنسان الأوروبي للتحرر من عبودية الملوك الإقطاعيين. لذلك لمس إنسان لثورة الفرنسية تعاطفاً غير محدود من إنسان أوروبا كلها، لآمر الذي عمق التناقضات الداخلية في أوروبا وعمق

الصراع فيها. خاصة بعد أن واجهت الرجعية الأوروبية هزائم عسكرية على أيدي جيوش الثورة الفرنسية.

2- التحام الجماهير الفرنسية مع الثورة، لأن الجماهير الفرنسية أدركت من خلال معاشة استبداد الملوك وطمعهم، ومن خلال استعباد الاقطاع واستبداده، أدركت أن فكر الثورة وحركتها يجسد طموحها في التحرر والانعقاد. لذا هبت الجماهير الفرنسية لتدافع عن الثورة في وجه أعدائها والتصدى لهم بمختلف وسائل التصدى العسكرى والسياسى والفكرى، مما أفرز حقيقة التلاحم بين الثورة وجماهيرها، الأمر الذى يفسر ظاهرة التحام الفقراء والفلاحين بالثورة الفرنسية وتشكيلهم الجيوش الثورية وطوايبرها للدفاع عن الثورة والاستمرار بها.

* ولادة عصر:

أدركت الرجعية الأوروبية هاتين الحقيقتين. وبتطور الثورة الفرنسية وتطور أحداثها، والتي حاولت فيها الرجعية الأوروبية المحاولة تلو المحاولة، لأن تعيد الخارطة السياسية لأوروبا، كما كانت عليه قبل الثورة. ولكنها فشلت لأن حجم التغيرات التي أحدثتها الثورة الفرنسية في فكر وضمير الإنسان الأوروبي سوف لن تعيد أوروبا إلى ما كانت عليه لأنها صعدت التناقض بين التحرر والاستعباد، والمساواة والاستغلال، والإخاء والعبودية. لذلك تفجرت ثورة 1830 ، وثورة 1848 فى

كل أوروبا كمصداق لعمق التغير الفكرى والنضالى الذى أحدثته الثورة الفرنسية.

* ولادة عصر الجمهوريات.

* ولادة عصر الحرية والمساواة والإخاء.

بعد أن خاضت الجماهير معاناة تحقيق ذاتها بالثورة ومن خلالها فاكتملت الثورة الفرنسية تاريخيتها كحدث له دلالاته فى مسار التاريخ الإنسانى. من هنا تبرز قيمة الحدث، وتتجدد أبعاده وتأثيراته.

* (ثورة الفاتح من سبتمبر):

وثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة كشورة، هى بمقاييس التاريخ تمتلك قوة الحدث وفعاليته، من خلال حجم عطائها الفكرى والمقائدى، وتأثيراتها السياسية. فهى فى مسار الزمن فى القرن العشرين الذى تتصارع فيه المتناقضات الفكرية والسياسية، والتى تعطى مؤشرات لازمة الإنسان:

فهو عصر التقدم العلمى والتقنى الذى أحدث تحولات عميقة فى مجال العلم واستخداماته: من تفجير الذرة إلى ارتياد الفضاء إلى العقول الآلية. ولكنه فى ذات الوقت، هو عصر استعباد الإنسان، واستعباد حاجاته البشرية حيث أطرت فيه الأدوات الديكتاتورية حركة الإنسان وحرية ضمن أطر سياسية، تستعبد الإنسان، وتستبعد حرية. فحكم الحزب ديكتاتورية وحكم الطبقة ديكتاتورية. وهى ديكتاتورية حددت برؤيتها ومصالحها

مجال حركة الإنسان بما يعطى لهذه المصالح مجالاً للنمو والتعاضد.

في هذا القرن الذي تتصارع فيه المتناقضات تتفجر فيه ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، كحدث تاريخي له دلالاته السياسية والعقائدية كتجربة إنسانية سيكون لها التأثير العميق على حياة الإنسان المعاصر، ذلك لأنها أرست تجربة إنسانية وضعت لحلولها إطاراً جديداً لحركة الإنسان في ممارسته لحريته.

* تاريخية الثورة:

فتاريخ الثورة لا يمكن أن يكون في تتبع الأحداث والوقائع اليومية التي تحقق بها ومن خلالها العديد من المنجزات. ولكن تاريخ الثورة يكمن في عمق عطائها الفكري والعقائدي الذي يشكل أرضية لتلك المنجزات. فعطائها الفكري يغني تجربة الإنسان ويضع أمامه الحلول الحاسمة لمشاكله، خاصة وأن حلولها الفكرية والعقائدية كانت وليدة التجربة الإنسانية كلها ووعياً بكل جوانبها ومحصلة لمسار التاريخ لتضع حداً لازمة الإنسان. فهي:

* وضعت حداً لتهويم الإنسان المعاصر في بحثه (عن الحلول لمشكلاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنمي الطبيعة الإنسانية، وتكيف بحلولها مع تلك الطبيعة).

* ووضعت صيفاً عملية يمارس الإنسان من

حلّالها حرّيته وسيادته ضمن إطار عملي بديع .

— فالحرية السياسية تمارس بسيادة الإنسان ذاته لا نيابة عنه ولا بشكل قهري . فهي تنمى إرادته ، وتعطيها إمكانات النمو والفعل في الوقت الذي كانت فيه النظريات الأخرى تتعامل مع الإنسان كرقم حسابي ، تكون الانتخابات فرصته الوحيدة لممارسة إرادته وسيادته ضمن صيغ محددة مسبقاً من قبل أدوات الحكم .

— والحرية الاجتماعية أصبحت ضمن سياق فكر ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة جزءاً لا يتجزأ من ممارسة السيادة كلها بشمولية وإطلاق وديمومة . فسيادة الإنسان لا تتجزأ في ممارستها . لذا حددت مقولات هي :

* السلطة بيد الشعب ؛

* والثروة بيد الشعب ؛

* والسلاح بيد الشعب ..

إدراكاً منها أنه يستحيل على الإنسان أن يمارس سيادته بصورة شاملة دون أن يمتلك السلطة والثروة والسلاح .

وهذه المقولات كانت أرضية التلاحم بين الجماهير والثورة في توافق متناغم بين الرؤية والفعل .. وبين التخطيط والتنفيذ . لذا اكتسبت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة تاريخية العطاء الفكرى والعقائدى ، وتاريخية التأثير . لذا فهي تشكل في مسار التاريخ محور

تحوله، لأن الثورة تشكل مضمون التحول من حلال
عطاءاتها في حركة التاريخ. ولأن الحلول الفكرية
والعقائدية تحرك مسار التاريخ المعاصر ليشهد تحولاً
خطيراً كما شهده التاريخ الحديث بتفجر الثورة الفرنسية
عندما أنهت الثورة الفرنسية عصر استبدادية ملوك الحق
الإلهي، وانبج عصر الجمهوريات.

وثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة تنهى عصر
الجمهوريات لشرق عصر الجماهيريات، لتحدد بذلك
ثورة الفاتح منعطف التاريخ الجديد. . بشرف تجسيد
العصر الجديد على أرض ليبيا لتحقيق به وبها. . نبوءة
أرسطو الذي قال من ليبيا دائماً يأتي الجديد.

* * *

الأبعاد والمعطيات

استطاعت ثورة الفاتح من سبتمبر كظاهرة للثورة الشعبية فى عالمنا المعاصر أن تؤكد بعض الحقائق النضالية والفكرية متجاوزة بتلك الحقائق كل الثوابت والمسلمات التى كرستها معطيات النظرية الرأسمالية والشيوعية. تلك المسلمات التى أطرت حركة الإنسان ضمن مقولاتها مما جعل حركة الإنسان تتحدد وفق معطيات قطعية وحدية متجاوزة بتلك الحدية والقطعية طبيعة الإنسان ذاتها، المتفاعلة مع واقعها والمحددة لذلك التفاعل إطار حركتها مما أوقع الإنسان فى عالمنا المعاصر، ضمن لعبة التناقضات بين المقولات الفكرية والواقع المعاش.

وضمن هذه المعطيات أكدت ثورة الفاتح من سبتمبر من خلال أبعادها الفكرية والنضالية سقوط تلك الثوابت بمتغيرات أصبحت تمثل على الواقع (ثوابت) فكرية جديدة منها:

* الظاهرة القومية:

على الرغم من محاولات تجاوز الظاهرة القومية كقانون إنسانى يحدد حركة الإنسان ويحدد علاقته مع

أخيه الإنسان ضمن إطار القانون القومى ، على الرغم من تلك المحاولات المتولدة عن طرح البديل الأسمى كقانون يلغى الظاهرة القومية وتتحدد بمقتضاء حركة الإنسان وحركة علاقاته، إلا أن ثورة الفاتح من سبتمبر بما تمثله من تجسيد فكرى ونضالى للظاهرة القومية أثبتت أن الظاهرة القومية لا زالت تمثل محركاً وقانوناً تتحدد وفقه حركة الإنسان وتتحدد علاقاته، وأنه من المستحيل تجاوز الظاهرة القومية وإلغاؤها إلا من خلال تكريس العلاقات القومية، وإعطائها المضامين الإنسانية. لتتحول الظاهرة القومية كما جسدها ثورة الفاتح من سبتمبر إلى ظاهرة قومية إنسانية. تحمل كل مضامين الرفض لكل مظاهر الاحتواء السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى، لتكرس من خلال ذلك كل ملامح التحرر القومى الذى يهدف إلى تجاوز كل علاقات الاحتواء، وترسيخ علاقات التكامل والتكافؤ.

* الظاهرة الاقتصادية:

أكدت ثورة الفاتح من سبتمبر من خلال تجربتها فى التحرر والتنمية والتحول فى المجال الاقتصادى والاجتماعى أنها تجاوزت من حيث إرساء المقولات الفكرية والتطبيقات العملية أنها ثورة (تجاوزت) بتجربتها كل التجارب الإنسانية. والتى استهدفت إرساء قوانين اقتصادية واجتماعية لنقل المجتمعات المتخلفة من واقع التخلف إلى واقع التقدم وفقها لتكرس قوانين تحمل كل

المضامين التحررية والإنمائية لمجتمع متخلف، حيث نجحت في الربط بين تنمية التحرر الاقتصادي بحتمة التحول ذاتها، حيث لا يمكن أن تتأتى عملية التحول من التخلف إلى التقدم إلا إذا تحققت كل عوامل التحرر للمقدرات الاقتصادية وتوظيف تلك المقدرات لخدمة التحول، حيث استهدفت خطط التحول الثوري لثورة الفاتح من سبتمبر لا إلى استثمار النفط في خلق الرفاهية الاستهلاكية فحسب، ولكنها استهدفت في أن يكون استثمار النفط لتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تنتج من محصولتها خلق القوة الاقتصادية والقوة الاجتماعية، والتقنية والروحية. ففي مجال الزراعة مثلاً لم تستهدف ثورة الفاتح من سبتمبر توزيع الأرض على الفلاحين لتكتسب من ذلك بعدها الاشتراكي ولكنها توجهت إلى الصحراء لتنتزع الأرض الصالحة للزراعة من بين رمالها في أكبر عمليات للاستصلاح شهدتها دول العالم الثالث وصولاً إلى تأكيد التحرر السياسي بالاكتماء الذاتي زراعياً.

واتجهت في المجال الصناعي إلى إيجاد الصناعات التي تلبى حاجات الجماهير الحقيقية ولتكون هذه الصناعات مدخلاً لتحقيق الصناعات الأساسية في المجتمع متجاوزة بهذه التجربة عقدة العالم الثالث في مجال الصناعة حيث نجد دول العالم الثالث تتجه إلى الصناعات الثقيلة دون أن توفر لها كل عوامل النجاح

التقنية والبشرية الأمر الذى يؤدى بتلك التحربة إلى
الفشل.

وبهذه التجربة تجاوزت ثورة الفاتح من سبتمبر فى
التنمية الشاملة كل محاولات التنمية فى عالمنا الثالث
لتؤكد أن التنمية الشاملة مجموعة من المسارات
المتشابكة والمتداخلة بدءاً من التحرر الاقتصادى
والاجتماعى وانتهاء بالتحول من تحت خط الفقر
والتخلف إلى بناء القوة الاقتصادية والتقنية، ووصولاً إلى
تأكيد الاكتفاء الذاتى الذى يرسخ القوة السياسية
كمحصلة للتحرر ذاته.

* ظاهرة الرفض العقائدى:

من خلال التجربة السياسية والاقتصادية لثورة
الفاتح من سبتمبر تأكدت معطيات الثورة الفكرية
والعقائدية تلك المعطيات المتسمة بسمة الرفض لكل
الموروث الفكرى والعقائدى للنظرية الليبرالية
(الرأسمالية) أو الشيوعية مجسدة بذلك الرفض تحولاً فى
مفهوم الثورة فى العالم الثالث، حيث اكتسبت (الثورة)
بهذا التحول بُعداً جديداً يعطى لأبعادها (الشعبية
والتقدمية) مجالاً تكتسب به الثورة بعدها العقائدى،
خاصة بعد أن استوعبت ثورة الفاتح من سبتمبر ملامح
الصراع ومحاوره والمتمثلة فى الصراع العقائدى.

وعلى ذلك لم يكن الرفض العقائدى رفضاً سلبياً
ولكنه رفض يحمل كل ملامح الإيجابية التى تتجه إلى

استنباط المعايير والقيم الفكرية من واقع الظاهرة القومية،
وتطور المجتمعات وفق تلك الخصوصية، من خلال
تفاعل الإنسان مع واقعه وصولاً إلى إرساء مجموعة
الحلول الموضوعية لمعضلات الإنسان السياسية
والاقتصادية والاجتماعية. مما أعطى لثورة الفاتح من
سبتمبر وهي تتوجه إلى إرساء معالم الرفض مجموعة من
الحلول الفكرية والعقائدية يستكمل بناؤها من خلال
تفاعل الفكر مع الواقع، في تجربة عملية يكون من
محصلتها البناء النظري المتكامل.

هذه بعض الظواهر التي أكدتها حركة ثورة الفاتح
من سبتمبر فكراً ونضالاً، والتي تمثل على أرض الواقع
ثوابت فكرية تنبئ بميلاد عصر جديد. ألا وهو عصر
انتصار الإنسان على كل عوامل القهر والاستعباد تقود
حركة الإنسان فيه ثورة اليسار العالمي الجديد، لترسم
ملامح عالم إنساني جديدة.



الشعب .. وصدق الرؤية المستقبلية

منذ أن تفجرت ثورة الفاتح من سبتمبر على أرض ليبيا مكملة مسيرة التحرير التي خاضها الشعب العربي الليبي ضد الاستعمار الإيطالي، والذي توقف لأسباب موضوعية. تحدت محاولات الاستعمار العالمي، تزيف نضال الشعب وتفريغه من محتواه الثوري والتقدمي، مما أحدث في مسيرة الشعب التحريرية فجوة، تمكنت فيها تحالفات الرجعية والاستعمار من تسديد قبضتها على حركة الشعب، وتزيف مكوناتنا التاريخية. موظفة قدراتها السياسية في تحويل توجهات الشعب، من توجهات فاعلة، ومؤثرة، لا على ساحة ليبيا فحسب ولكن حتى على الساحة العربية. وكان فيها الشعب العربي الليبي - معلماً للشعوب خصائص الجهاد والنضال من أجل الحرية».

وتحويلها إلى توجهات ساكنة، حاولت فيها الرجعية أن تنسلخ بالشعب العربي عن مقوماته القومية والنضالية. ولكن ثورة الفاتح من سبتمبر التي فجرتها الطلائع الثورية المسلحة، قد استلهمت حقيقة الوجود النضالي الكامن في التكوين الذاتي للشعب العربي

الليبي . ففجرت الثورة، لتستكمل مهمة التحرير، ولتسد
الفجوة المقطعة من تلك المسيرة.

لذا كانت القيادة التاريخية لثورة الفاتح من
سبتمبر، قد حددت منذ تفجر الثورة موقعها من مسيرة
التحرير الشعبية، ومن تحديد أبعاد الرؤية المستقبلية لها،
فكانت هذه القيادة تجسد المعنى الحقيقي للقيادة
التاريخية، تستمد قيمتها التاريخية - من خلال - قدرتها
على تحديد أبعاد الرؤية المستقبلية لحركة الشعب.
وتحديدها تحديداً موضوعياً، مستلهمة قدرات الشعب
ومقوماته النضالية المستمدة من خصوصية التجربة
التاريخية، والتي شكلت وجدان الشعب وصهرت
ضميره، لتعطيه إمكانات التمايز (في التكوين وفي
الحركة) بين الشعوب.

وعلى ذلك فإن القيادة التاريخية لثورة الفاتح، قد
حددت الرؤية الاستراتيجية لحركة الشعب. فكراً،
وممارسة، لتكون مدخلاً للتحويلات السياسية،
والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في مسار الشعب.

* حيث حددت قيادة الفاتح العظيم مضامين الرؤية
المستقبلية للشعب العربي الليبي، وفق مقولة (الشعب
القائد والسيد الذي بيده السلطة، وبيده الثروة، وبيده
السلح) ولتكون الحرية والانعقاد محصلة لها، ولذا فإن
القيادة التاريخية قد اعتمدت، وتعتمد على حضور
الشعب - كل الشعب - في احداث التحويلات الحضارية

حضوراً، دائماً، وفاعلاً، ومؤثراً، يتجسد في اتجاه تنفيذ الأهداف بدءاً من معركة الجلاء، وانتهاء بمعركة التحول الثورى، ومروراً بتفجر الثورة الشعبية، لتتمكن الجماهير من خلال حضورها (الثورة الشعبية) من فرض سيطرتها على مقدراتها السياسية، والاقتصادية، ولتتمكن من خلال اللجان الشعبية من ترسيخ مضامين تحررها وانعتاقها.

* وتثبيتاً لمجتمع الحرية، كانت سلطة الشعب، ترجمة أمينة لها، حيث حققت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة الديمقراطية الشعبية المباشرة الجديدة، فكراً وممارسة، لتكون المحتوى السياسى لأداة الحكم يمارس الشعب - كل الشعب - سلطته السياسية من خلال مؤتمراته الشعبية، ولجانه الشعبية، واتحاداته، ونقاباته وروابطه المهنية، ليكون انعتاق الجماهير نهائياً من ديكتاتوريات الفرد، والطبقة، والطائفة، والقبيلة. ومحصلة لتلك السلطة وتظل أداة الحكم من مسؤولية الجماهير تجسد حضورها الدائم والفاعل والمؤثر على ساحة العمل السياسى.

* وتثبيتاً لمجتمع الحرية، كانت الثروة بيد الشعب تحقيقاً لملكيته للثروة، حتى تستكمل الجماهير من خلال سيطرتها المباشرة على مقدراتها الاقتصادية مقومات نعتاقها من ديكتاتورية الطبقة اقتصادياً، ومن استئثار القلة لثروة المجتمع.

وتشبيهاً لمجتمع الحرية، كان لا بد أن يكون السلاح بيد الشعب الذى يمارس السلطة، ويمتلك الثروة، لا بد وأن يتحمل مسؤولية الدفاع عن السلطة والثروة. وهذا لن يتأتى إلا من خلال تمكين الشعب كل الشعب من امتلاك السلاح، وتنمية قدراته القتالية، ورفع كفاياته لاستيعاب الأسلحة الأكثر تطوراً وتقدماً تقنياً، من خلال التدريب الكامل والدائم، حتى يكون الشعب مستعداً للدفاع عن سلطته وثورته وثروته.

من خلال خلق الشعب الذى بيده السلطة والثروة والسلاح تشكلت أبعاد الرؤية المستقبلية، وتحدد مضمونها، تلك الرؤية التى تشكل معياراً ومقياساً لتاريخية القيادة التى تحددت من خلال قدرتها على تحديد الرؤية الاستراتيجية المشكلة لأرضية التحولات الحضارية على أرض الجماهيرية والتى تشكلت من خلال الشعب كله، ليكون أداؤها ومدخلها وغايتها.

وقد نجحت القيادة التاريخية فى استشراف الواقع وتحديد أبعاده، والرؤية التى تتعامل بها معه.

وحددت مقومات الواقع فأعطته موضوعياً رؤية التحولات وأبعادها.

لقد كانت التجربة والممارسة العملية معياراً أساسياً، دفعت فيها القيادة التاريخية جماهير الشعب كله بممارساته للسلطة، وملكيته للثروة والسلاح لثبت ومن

خلال الممارسة العملية ذاتها مصداقية الرؤية الاستراتيجية لثورة الفاتح من سبتمبر، ومصداقية تاريخية القيادة، لتكامل بأبعاد الرؤية، وممارستها التجربة الإنسانية العظيمة في الانعتاق الإنسانى من كل أدوات القهر والاستبداد والاستغلال التى تشكل منعطفاً تاريخياً فى التاريخ البشرى، يتحدد وفقه مستقبل حركة الشعوب فى عالمنا. والتى تشكل الثورة الشعبية إحدى توجهات هذا التاريخ، حتى تصبح الثورة هى الإنسان، والإنسان هو الثورة تنتصر بهما الحرية، وتحقق ضمانات ممارستها واستمرارها.

الفتاح . . وسلطة الشعب

منذ أن تفجرت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة على أرض «ليبيا» فى نهاية الستينيات من هذا القرن . . . واجهت العديد من التحديات الموضوعية - المثيقة عن حركة الواقع حتى اتسم الواقع بمضمونها . . . ولعلنا لو حددناها لتجسدت فى :

* استكمال تحرير ليبيا - كمحصلة لجهد الشعب العربى اللبى ضد الطليان . ذلك الجهاد الذى «سرق العهد المباد» كل بطولاته . . . وابتسر نتائجه، الأمر الذى أدى إلى وقوع «ليبيا» ضمن دائرة النفوذ الأمريكى، والبريطانى . . . تحكم فيه استراتيجيات، ومصالح هذه الدول . . . ولذا كانت مهمة الثورة الأولى . . . هى استكمال التحرير مواصلة لمهام الجهاد . . . لذا كان «الإجلاء» مهمة مكملة «للتحرير» الذى تحقق بتفجير الثورة .

* بناء قاعدة اقتصادية قوية، كمدخل لضمان الحرية، واستكمال لخطاها، وذلك للقضاء على «التخلف» بكل مظاهره الاجتماعية والاقتصادية . . . لذا كانت التحولات الاجتماعية والاقتصادية بدءاً من السيطرة

على النفط... وتأمين المصالح الاقتصادية مثل
المصارف وشركات التأمين... وغيرها... وتوظيف
هذه المقدرات لإحداث وتيرة عالية من النمو تمهيداً
لدخول مرحلة القوة الصناعية، زراعياً، وصناعياً، وهذا
ما ترجمته ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة على أرض
الواقع... من خلال خطط التنمية والتحول.

* إعادة صياغة فلسفة الحياة في ليبيا، ضمن
منظور قومي تقدمي - وإفراغ كل محتوى إقليمي من
قدرات التأثير في الواقع الليبي بعد الثورة... لذا كانت
«الوحدة القومية» موقفاً، وفلسفة، وحركة، تشكل أبرز
المداخل، لإعادة صياغة الحياة في ليبيا بمنظور قومي
تقدمي...

* وضع الأسس - العقائدية، والعملية. لحضور
ال جماهير على ساحة العمل السياسي والاجتماعي،
والاقتصادي... ليكون ذلك الحضور مدخلاً، لبلورة
شعبية الثورة ومدخلاً للزج بال جماهير لتقود حركة حاضرها
ونستشرف آفاق مستقبلها... لذا كانت «الثورة الشعبية»
محصلة لذلك الحضور، وبداية حقيقية، لممارسة
الحرية، وسيطرة الجماهير على مقدراتها السياسية
والاقتصادية...

وكانت «الثورة الشعبية» وسيلة «لبلورة الحضور
ال جماهيري المكثف على ساحة العمل السياسي
والثوري... من خلال نقاطها الخمس... وممارسات

لجانها الشعبية، اختياراً وتصعيداً، ومراقبة، وتسييراً.

وكانت «الثورة الشعبية» مقدمة لا بد منها...
لممارسة الديمقراطية الشعبية المباشرة والجديدة - أى
ممارسة سلطة الشعب - وذلك لترشيد حركة
ال جماهير... وإلغاء كافة أشكال الوصاية على ممارسة
الديمقراطية، ودحراً لكل غوغائية قد تشكل بوجودها
مدخلاً للفوضى.

هذه هى مجمل التحديات التى واجهت ثورة
الفاتح من سبتمبر العظيمة منذ أن تفجرت على أرض
ال جماهيرية. «وهى فى مجملها تحديات «محلية» تتأثر
بحركة الواقع الليبى وتؤثر فى مساره، نحو تأطير «مجتمع
الثورة» الشعبى، والقومى، والتقدمى...



منذ أن وجد الإنسان على الأرض... ومنذ أن
«نظمت المجتمعات» ضمن أسس الاستقرار
والتنظيم... كمجتمعات قائمة ومنظمة، ومستقرة،
تحدد علاقة الفرد، بالفرد، وتحدد علاقة المجتمع
بالفرد، وتحدد الملائق بين أفراد... طرح تساؤل
ملح... وهو:

كيف يمارس الإنسان سلطته...؟

تعددت الإجابات... «ويتعددها» تشكلت
«الأنظمة» المختلفة، والمتباينة... على طول التاريخ

البشرى الملىء بالتجارب... تمثلت فى سلطة الفرد،
وسلطة القبيلة، وسلطة المجلس التمشيلى، أو سلطة
الحزب، أو سلطة الطائفة.

كل هذه «الأنظمة» تحاول أن تكون، ومن خلال
الممارسة هى الإجابة الوحيدة على السؤال المحدد،
الذى طرحته البشرية... كيف يمارس الإنسان سلطته؟.

* ولعل الإجابة الأولى فى المجتمعات البشرية،
قد حددت إجابتها، فى وجود «ملك مقدس» يحكم...
حكم «الملك الإله» المطلق، المستبد، والمقدس...
ولعل تاريخ مصر الفرعونى أكبر تجسيد لهذه الإجابة...
حيث أصبح الولاء البشرى لسلطته مزدوجة بازدواجية
«الملك الإله» ذاته... تستمد ازدواجيتها من كونه -
بشراً، وإلهاً فى ذات... ولذا لا بد وأن يكون مردودها
فى الولاء. الخضوع والتقديس... الخضوع لإرادة
البشر فيه. والتقديس لإرادة الله فيه.

ومن ألوهية قرارات الملك الإله، برزت ديكتاتورية
الاستبداد الفردى... فى تلك المجتمعات.

* ولكن البشرية ظلت تطرح تساؤلها الملح...
كيف يمارس الإنسان سلطته... أو كيف يمارس الإنسان
حريته...؟... وطرححت البشرية من خلال تجربتها
التاريخية العديد من الإجابات التى تحدت فى أشكال
الأنظمة التى مورست على أرض الواقع مثل...

— أنظمة الحكم الثيوقراطية... وهى حكم «الأقلية الدينية» المتمثلة فى حكم الكهنة... ورجال المعابد...

— أنظمة الحكم الأوليجركية... وهى حكم «الأقلية الثرية» المتمثلة فى حكم كبار الأثرياء...

— أنظمة الحكم الديكتاتورية... والمتمثلة فى حكم قادة الجيوش، المعتمدة على قوة السلاح...

— الأنظمة «الديمقراطية» وخاصة «ديمقراطية أثينا» والتى جسدت إجابة هامة فى تاريخ البشرية عن «كيفية ممارسة السلطة»... ولكن هذه الإجابة ظلت «قاصرة» عن استيعاب طموحات الإنسان فى ممارسة حريته... لأنها - وعلى الرغم من إيجابياتها الكثيرة - وقعت فى العديد من مظاهر السلبية، والقصور تمثل فى:

— حرمان المرأة من المشاركة فى «ممارسة الديمقراطية» وصنع اختيارات المجتمع الأثينى آنذاك!.

— حرمان الأجانب والعبيد من المشاركة فى ممارسة الديمقراطية ولكن وعلى الرغم من هذا القصور الذى أصاب ممارسة الديمقراطية الأثينية انها ظلت «إجابة واعية» لاختيارات الإنسان... الذى يسعى إلى ممارسة سلطته، تقنياً لممارسة حريته... ضمن إطار تقنين العلاقات فى داخل المجتمع...

* وظلت الإجابات تتكاثر، على سؤال البشرية

الحائز، حتى العصور الوسطى، بعد تفتت الأنظمة
الامبراطورية، الرومانية، وبدايات العصور الوسطى،
الذى سيطرت فيه على أوروبا قوتان «القوة الكهنوتية»
متمثلة في سيطرة الكنيسة، و«قوة الإقطاع» المتمثلة في
سيطرة أمراء الإقطاع، سياسياً واقتصادياً على كل
أوروبا... وإماراتها... في نظام سياسى يعتمد على
القوة البشرية من جهة، وعلى القوة الإلهية من جهة أخرى
فبرز نظام هو «التفويض الإلهى» فى الحكم والذى مارس
من خلال القوة الألوهية فيه أبشع أنواع الاستبداد
السياسى والاقتصادى على الإنسان فى أوروبا... حيث
ظل يباع ويشترى كما تباع الأرض وتشترى لأنه من أقان
الأرض - أو عبيدها... وظل هذا النظام يستمد قوته من
جانبين. من أمراء الإقطاع كقوة سياسية واقتصادية
وعسكرية. ومن الكنيسة، كقوة إلهية تمتلك سلطة الدين
«والتحریم والغفران»... حتى كانت «النهضة الأوروبية»
التي أحدثت تبديلاً فى بنية المجتمعات الاقتصادية
والفكرى مما ترتب عليه... تبديلاً فى الفكر السياسى،
وطموحاً فى تغيير بنيانه. ولذلك كانت مرحلة النهضة
الأوروبية، تشكل مدخلاً جديداً، لإجابة جديدة عن
سؤال البشرية الحائز، كيف يمارس الإنسان حريته...
وسلطته؟...

• ومن خلال الصراع بين قوى الصراع فى أوروبا،
فى النهضة، وما بعدها، تحددت أشكال الإجابات

المستقبلية على ذلك السؤال! . فقد تحالفت «الكنيسة والإقطاع» ضد «البرجوازية، وملوك الإمارات» من أجل فرض إرادتهم... والسيطرة من خلالها على أداة الحكم في ممالك أوروبا الإقطاعية... كل يبرر هذه السيطرة تبريراً فكرياً، وعقائدياً...

* ففي مواجهة «نظرية الحق الإلهي في الحكم» التي ارتكزت عليها أدوات حكم التفويض الإلهي - برزت ظاهرة فكرية، تركز على «نظرية الحق الطبيعي للإنسان»...

* وفي مواجهة الحقوق الكنسية والإقطاعية، السياسية والاقتصادية، برزت الدعوة لحقوق الأفراد السياسية والاقتصادية، التي تدعو إلى إطلاق النشاط الفردي، في كل المجالات فكانت ظاهرة التحولات الاقتصادية في أوروبا معياراً لها... فمن اقتصاد إقطاعي يعتمد على الأرض مقياساً للثروة، برزت ظاهرة الاقتصاد التجاري في المدن الأوروبية، والتي قادها «البرجوازيون» والسليين أرادوا بتبنيهم «بحرية إطلاق النشاط الفردي»... إطلاق حرية ممارساتهم، لتتصر بذلك رؤيتهم وفلسفتهم في «أداة الحكم».

* ما هو الحق الطبيعي للإنسان؟... وما علاقته بممارسة الإنسان لسلطته؟.

أجاب مفكرو الحق الطبيعي للإنسان... على أن

الإنسان يولد حراً، ولذا يجب أن يمارس هذه الحرية الطبيعية... وما «أداة الحكم» إلا نتاجاً لهذا الحق، وعليها أن «تحمي ممارساته»... ولذا فقد برزت «النظرية التعاقدية» التي تطورت إلى نظرية فصل السلطات، ثم تبلورت كنظرية كاملة وهي «النظرية الليبرالية». هذه النظرية أنتجت فيما أنتجت وضمن مؤسساتها «البرلمان» و«الأحزاب» في جانبها السياسي، و«الرأسمالية» في جانبها الاقتصادي والاجتماعي علماً بأن الرأسمالية لا تتجزأ في ممارستها عن الجانب السياسي للنظرية، تلك الرأسمالية التي تطورت من رأسمالية تجارية إلى صناعية إلى احتكارية التي أنتجت عصر الامبريالية، وهذا الجانب لا يهمنا ونحن نستعرض أدوات الحكم السياسية على الرغم من تداخل تأثيراته على أدوات الحكم.

فالنظرية الليبرالية في جانبها السياسي والتي تحققت في محصلتها في الديمقراطية الغربية - التي استبعدت في الممارسة العملية تطبيق الديمقراطية المباشرة حيث تقننت وفق هذا الرفض ممارسات الديمقراطية ضمن إطار «التعاقدية» التي بشر بها جان جاك روسو... والتي في جوهرها أن يتنازل الإنسان عن جزء من حقوقه الطبيعية، أي كل أفراد المجتمع تنازلاً صورياً... من أجل أن يتم التعاقد مع الدولة وسلطانها لتفرض وتؤطر ممارسة الحرية الطبيعية للإنسان للحصول على مكاسب من الحقوق المكتسبة، حقوق التعامل

والواجبات والمسؤوليات فى داخل المجتمع . ثم نظمت الدولة على أساسها ، والتي ترعى من خلالها نشاط الإنسان وفق حقه الطبيعى ، ولكن هل معنى ذلك أن يمارس الإنسان من خلال الديمقراطية المباشرة حقوقه الطبيعية ؟ .

حددت النظرية الليبرالية قنوات ممارسة الحقوق الطبيعية من خلال التمثيل والتفويض لتركز فى مجلس البرلمان ليمارس السيادة نيابة عن الشعب من خلال الدعوة إلى استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة ، فتولد عن التفويض والتمثيل والإنابة شكل سياسى تناقض فى محصلته العملية مع نظرية الحق الطبيعى للإنسان ذاته .

فالسيادة كما حققها القانون الدستورى تتميز بصفات هى :

- * الشمولية .
- * والديمومة .
- * لا يمكن التنازل عنها .
- * إنها كل لا يتجزأ .

والبرلمان الذى احتكر السيادة ضمن نظرية التفويض والتمثيل والإنابة تعبيراً عن التناقض مع السيادة التى حددها القانون الدستورى . ثم أضافت الليبرالية . واستناداً إلى تناقض المصالح فى المجتمع الواحد إطلاق تكوين الأحزاب أمام القوى الاجتماعية ذات المصالح الواحدة والرؤية الواحدة أو العقيدة الواحدة المعبرة عن

هذه المصالح أن تكون أحزاباً من أجل السيطرة على أداة الحكم. وعلى ذلك يؤكد المفكرون الغربيون ذاتهم أن الديمقراطية الغربية الليبرالية قد خرجت من واقع استبداد الفرد لتورث استبداديتها لاستبداديات الحزب والبرلمان.

* فالبرلمان - ومن خلال تصارع الأحزاب ذاتها - يرى في الفرد رقماً إحصائياً ويتعامل معه وفق هذه الأسس، ووفق هذه النظرة فإن الأحزاب مثلاً في بريطانيا تتصارع فيما بينها وفق برامجها الدعائية. والتي لا تمتلك أى بُعد مستقبلي أو جذري لمصالح المجتمع فيها. فهي تعبر بتلك البرامج عن مصالح المنضمين إلى حزب العمال أو المحافظين مثلاً... وما على الشعب البريطاني الذي قال فيه جان جاك روسو أن يمارس حريته ولفترة قصيرة جداً لا تزيد عن أيام الانتخابات ثم يصير عبداً لديكتاتورية الحزب والبرلمان.

وعلى هذا الأساس تظل الليبرالية ومن خلال صراع الأحزاب فيها نموذجاً للديكتاتورية المعاصرة القائمة على حكم الجزء للكل. ويمثل هذا النظام سقطت الليبرالية على الرغم «من محاولات تطويعها» ومن خلال الممارسة، في هوة الديكتاتورية، على الرغم من طموحها في تحقيق الحرية الطبيعية للإنسان.

فالبرلمان قد تناقض عبر التفويض والتمثيل والإجابة مع جوهر الحرية والسيادة، والحزب تولد من خلال ديكتاتورية البرلمان، ولذا تناقضت الليبرالية في

ممارساتها مع جوهر فكرها العقائدى.

من واقع التناقض الذى ولدته الليبرالية فى جانبها
الاقتصادى والسياسى برز تناقض آخر ليحاول أن يجيب
على ذات السؤال القائم والبارز فى حركة الإنسان فى
عمق التاريخ.

كيف يمارس الإنسان سلطته وحرته؟.

قامت النظرية الشيوعية فى غرب أوروبا وضمن
معطيات عصر الانقلاب الصناعى وهو عصر غير طبيعى
فى مسار الإنسان، وبالتالي فإن معاييرته تمثل استثناء فى
مسار الإنسان.

ففى مواجهة حكم واستبدادية الطبقة الرأسمالية فى
منظورها الليبرالى المتجسدة فى سيطرة الحزب
والبرلمان، تولدت الرؤية البروليتارية لتلغى من خلال
تناقضها مع الرأسمالية - ديكتاتورية الطبقة الرأسمالية
وتقيم ديكتاتورية البروليتاريا. وبالتالي تكريس
الديمقراطية الماركسية التى تسيطر من خلالها طبقة
البروليتاريا على أداة الحكم بحزبها الطبقي. وهو
الحزب القائد مالك الحقيقة الذى لا يخطئ أبداً. فحل
كما أكد غارودى - الحزب محل الطبقة والجهاز الحزبى
(اللجنة المركزية) محل الحزب، وقادة الحزب (المكتب
السياسى) محل جهاز الحزب فيما استمر على تسميته
بديكتاتورية البروليتاريا.

من هنا كانت إجابة النظرية الشيوعية على سؤال البشرية: عن ممارسة سلطة الشعب تعبيراً عن ديكتاتورية الحزب، ديكتاتورية القلة أو الجزء على الأغلبية أو الكل.

ومن محصلة التجارب البشرية بدءاً من تجربة (الملك الإله) ومروراً بأدوات الحكم الاغريقية الاليجاركية، والنيوقراطية والديكتاتورية ومروراً بنظرية «الحق الإلهي في الحكم» والحق الطبيعي التي ولدت النظرية الليبرالية، وانتهاء بهما، وبالتجربة الشيوعية لم تستطع البشرية أن تجيب إجابة شافية كاملة وشاملة ودائمة عن سؤالها الملح: عن كيفية ممارسة الإنسان لسلطته ولحرية. حتى ظلت هذه التساؤلات تشكل جوهر أزمة الإنسان في عالمنا الحديث والمعاصر. مما أبرز العديد من الظواهر الفكرية والعقائدية التي حددت موقفاً من أزمة صراع الإنسان مع أدوات الحكم وهو موقف الرفض لكل الثوابت الفكرية ولكل ممارساتها العملية. بدءاً من ديكتاتورية البرلمان، وديكتاتورية الحزب، وانتهاء برفض كل أشكال الوصاية والاستبداد الفردية والجماعية (من فرد وطبقة ومجلس وطائفة وقبيلة) ومحصلة لذلك الرفض استطاعت العبقريّة العربية المستملة من عبقريّة مقومات وحركة الأمة العربية، مقومات شخصيتها القومية المتميزة ومقومات حضورها على ساحة الحضارة الإنسانية، كأمة معطاءة طرحت بعطائها، حلولاً إنسانية لمشكلات

الإنسان فكانت مهبط الرسالات التي حولت هذه الأمة من أمة هامشية العطاء إلى أمة مكلفة ومسؤولة، مكلفة بالعطاء، ومسؤولة عن إيجاد الحلول.

ومحصلة لأزمة الإنسان في خلق نظرية تعطى للإنسان إمكانات ممارسة سلطته وحرية ممارسة مباشرة وفعالة ومنضبطة، فكانت الديمقراطية الشعبية المباشرة الجديدة. التي رفضت ديكتاتوريات الفرد والحزب والبرلمان لتصوغ من خلال الرفض تجربة تكون معايير السيادة فيها هي الجوهر والمرتكز. فكانت الديمقراطية الشعبية المباشرة تعبيراً عن مفهوم السيادة الحقيقي، وحضور الجماهير الفعلي للسيطرة ولممارسة مقدراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

من هنا تتحدد قيمة سلطة الشعب أو الديمقراطية الشعبية المباشرة العقائدية والعملية فقيمتها العقائدية تنبثق من قدرتها على تحديد إجابة علمية لتساؤل البشرية الذي شكل جوهر أزمة الإنسان في عمق التاريخ.

فالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية تعطى للإنسان لا كإنسان إحصائي رقمي، ولكن كإنسان له وجوده الحي المتسامي ليحقق بحضوره السياسي والاجتماعي سلطته وحقه الطبيعي في ممارسة حرية من خلال «اتخاذ القرار» وفي اختيار القيادات التنفيذية ومحاسبتها ومتابعة تنفيذها لذلك القرار. وبهذا تتكامل ممارسة سيادة الإنسان، وحرية وسلطته في ديمقراطية

اتخاذ القرار. وديمقراطية تنفيذه. دون تمثيل أو إنابة أو وصاية.

وقيمتها العملية أنها تعطى للجماهير من خلال وجودها الطبيعي في المؤتمرات الشعبية، ووجودها المهني المكتسب في مواقع العمل، ممارسة العمل السياسي والتنفيذي في آن واحد.

ومن هنا وبامتزاج القيمة العقائدية بالقيمة العملية يكون تمايز التجربة بين التجارب العالمية.

فهي تجربة تتجذر عالمياً في الفكر والعمل من غير أن تتقلص وتتقصر أية تجربة من تجارب العالم أو تقلدها، أو تنسخها آلياً. فهي تستهدف عقائدياً وعملياً تحقيق مقولة خلق الشعب القائد والسيد الذي بيده السلطة (المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية) وبيده الثروة (ملكية الشعب للثروة) الاشتراكية وبيده السلاح لخلق الشعب المقاتل، المسؤول عن حماية الحرية وممارستها. ليكون من محصلتها ارتياد عصر الجماهير... الذي يحقق انعتاق الإنسان سياسياً واجتماعياً، واقتصادياً وثقافياً - فعصر الجماهير... هو عصر انعتاق الإنسان...

على طريق
الثورة الثقافية

على طريق الثورة الثقافية

(1)

نستطيع أن نقرر من البدء أن ما نثيره من تساؤلات حول التراث العربى قد لا يشكل البداية الصحيحة للدراسة المنهجية، ولكنه قد يكون أرضية لإعادة النظر فى الدراسات المتلاحقة التى تصدرها دور النشر المتعددة والمختلفة حول التراث العربى دراسة ومنهجاً ونظرية، ولن نتساءل عن الأسباب التى دفعت أولئك وهؤلاء إلى الاهتمام بالتراث العربى ذلك إننا نؤمن كما يؤمنون - أن التراث العربى، مؤهل لأن يكون أرضية للبناء الفكرى والعقائدى للأمة العربية، وذلك تأكيداً للقاعدة التى تؤكد (أن من لا ماضى له لا حاضر له ومن لا حاضر له لا مستقبل له)...

ولقد تتبعنا كل ما صدر من دراسات بدءاً بدراسة الدكتور عبد الرحمن بدوى والعروى وأدونيس والطيب التيزانى والتى استهدفت الدراسة الموضوعية للتراث العربى ومحاولة تأطيره فى أطر منهجية محددة، بغية تحديد رؤية واقعية للفكر العربى، ولكن ذلك الطموح لم يتحقق لغياب المنهج العلمى المحدد لدراسة التراث

واستنباط قيمه. ولعل غياب المنهج يشكل قاسماً مشتركاً لكل الدراسات التي تصدت وأرادت بتصديدها لدراسة التراث أن تستنبط الرؤية المحددة للفكر العربي المعاصر.

ويادىء ذى بدء نحدد أن الدراسة الموضوعية للتراث العربي، تشكل طموحاً قائماً نسعى إلى تحقيقه بمختلف الوسائل، ذلك أن تحديد أبعاد التراث وقيمه ومعطياته بكل جوانبها السلبية والإيجابية، تجعل من ذلك التراث أداة دافعة للحاضر ومستشركة للمستقبل فكيف الوصول إلى تحديد تلك القيم وإبراز تلك الأداة؟.

قد لا يختلف إثنان على أن موضوعية التناول وتحديد المنهج هما الوسيلتان القادرتان على إبراز قيم التراث ومعطياته، ذلك أن دراسة التراث بمناهج محددة ومؤطرة، تعكس هذا الموقف (الايديولوجى) أو ذاك، قد يشكل تجنباً لا حدود له على ذلك التراث فتأثير التراث فى هذا المنهج أو ذاك يفقد الدراسات موضوعيتها ويفقد ذلك المناهج علميتها، حيث إن مقاييس حركة التاريخ فى الماضى ليست بالضرورة هى ذات مقاييس الحاضر، فتفاعلات الأحداث بمعطياتها الذاتية وتأثيرها بالمعطيات الموضوعية المتلاحمة معها ليست بالضرورة هى ذات المعطيات، وبالتالي فإى تاريخ لذلك التراث يغير مقاييسه الموضوعية هو ظلم للمنهج العلمى وللتراث ذاته . . .

* ونعود إلى ذات السؤال: لِمَ تتزايد الاهتمامات بالتراث العربى؟.

* قد يرى بعضهم أن لا مبرر لطرح هذا التساؤل، لأن من طبيعة الأشياء أن يهتم المفكرون بالتراث العربى وأن يحاولوا وضع أطر نظرية لدراسته...

* وقد يقول بعضهم أن الاهتمام بالتراث العربى هو جزء من عملية الاستنهاض التى عملت وتعمل المؤسسات الثقافية العربى على تحقيقها، ذلك أن إبراز قيم التراث تشكل إحدى دوافع بناء الحاضر واستشراف المستقبل، وقد يرى هؤلاء أن لا نهضة سياسية وحضارية دون أن تؤسس على فهم موضوعى للتراث ذاته، ذلك أن المحاولات التاريخية لنهضة الشعوب ارتكزت فى بواعثها وتحولاتها الاجتماعية والثقافية على التراث وقيمه ومعطياته...

* وقد يعتبر بعضهم أن الاهتمام بالتراث جزء لا يتجزأ من ذات التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التى يمرّ بها الوطن العربى فى مرحلته المعاصرة أو يراود له أن يكون أرضية لتلك التحولات الاجتماعية والثقافية وأن يكون التراث محتواها...

لذلك نرى الأهمية القصوى فى طرح تساؤلنا عن موقع التراث من تحولاتنا الاجتماعية والثقافية المعاصرة.

(2)

لا شك أن التراث يشكل فى إطار التحولات التاريخية الكبرى أرضية، وأساساً لها، ذلك أن التراث يشكل عبر تراكم التجربة التاريخية، لأية جماعة بشرية، وعاء لهويتها يمتزج فيه الماضى والحاضر والمستقبل، حتى أن التراث فى العديد من التجارب الإنسانية شكل باعثاً لها، ومجدداً لمسارها التاريخى والحضارى...

والتراث القومى العربى - كجزء من التراث الإنسانى - يشكل ضمن معطياته وعاء للشخصية القومية العربية. بل ويحدد رؤية الإنسان العربى وعقله ووجدانه، فالتراث مزيج من الموقف العاطفى والرؤية العقلية لذات الإنسان وأبعادها الاجتماعية والثقافية، وهو فى ذات الوقت يشكل أبعاد الطموح المستقبلى لذات الإنسان...

وحتى لا يكون التراث العربى «ظاهرة سلفية» تغرق فى الماضى لتصهر رؤية الإنسان ضمن إطارها، وحتى لا يكون موقف الإنسان كمنهج ومضمون ضمن إطار ظاهرة الرفض لذلك التراث الذى يعبر عن رفضه السلفية كمنهج ومضمون، تتطلب تحديد مواقع التراث من التحولات القومية الكبرى اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، تتطلب كذلك تحديد مناحى الرؤية للتراث القومى ومناهج تناول التراث...

وحتى لا يشوب المحاولات الرامية لدراسة التراث، وتحديد مواقعه الفاعلة والمؤثرة في حركة التحولات القومية، غموض المنهج وغموض الهدف فإن الأمر يتطلب تحديد أدوات الدراسة وأهدافها، وذلك بغية إبراز معطيات التراث الموضوعية، حتى يتحول التراث إلى أداة دافعة للحاضر ومحددة رؤية المستقبل، رؤية موضوعية عقلية تتنهل من التراث كل إيجابياته، وتتحصن بعبر تجاربه السلبية. . .

* والسؤال المطروح: كيف نحدد موقع التراث من تحولاتنا القومية؟.

وحتى لا يشوب تساؤلنا الغموض الذي ينحى بهذه المحاولات مناحى لا نرغب في الوصول إليها والتي تشتت، بمقاييس غير المقاييس المطلوب تحديدها، مسارنا على طريق الثورة الثقافية، فإننا نرغب في تحديد الرؤية الموضوعية لتراثنا القومى وتلك قضية قد يكون من غير السهل الوصول إليها دون تحديد الأبعاد المنهجية لأدوات تناولنا للتراث ومقاييسها.

* وحتى يكون حضور التراث فى موضوع الأرضية لتحولاتنا القومية ثقافياً واجتماعياً، لا بد من تحديد منهج علمى يحدد مقاييسنا الذاتية، حتى تكون دراستنا هي نتائج لرؤيتنا القومية، ومتطلبات انبعاثها. . .

ذلك أن المحاولات التى انصبّت على دراسة

التراث القومي كانت تستند على مناهج لا تنبثق من واقع نمو التراث وتطوره، فكثير من الدارسين قد استخدم المناهج الغربية ضمن ظاهرة الاستشراق والتي حاول فيها المستشرقون دراسة التراث العربي بمعايير ومقاييس ورؤية غربية مستمدة من المناهج الدراسية في غرب أوروبا، وحاولوا بها ومن خلالها استخلاص نتائج وتحديد أبعاد الرؤية الآنية للتراث العربي كله، فكانت تلك الرؤية نتاجاً لمسح متعمد أو غير متعمد للشخصية القومية العربية.

ذلك أن المقومات الخاطئة تكون لها نتائج بالضرورة خاطئة لذلك نرى أن تحديد أدوات دراسة التراث العربي مناهج وأساليب، تشكل وحدة متكاملة لبحث واستقصاء جوانب التراث، وصولاً إلى تحديد رؤيتنا القومية لتراثنا، رؤية سلفية أم رؤية واقعية؟، وحتى نستطيع أن نتجاوز التشويه المتعمد للتراث يظل تساؤلنا قائماً عن موقع التراث من تحولاتنا القومية بشكل نقطة البداية من أجل أن يكون حضور التراث في واقعنا حضوراً فاعلاً ومؤثراً وصانعاً لذلك الواقع، ولكن بأية وسيلة نستحضر التراث القومي؟...

(3)

تعرضنا فيما سبق من خلال محاولتنا المبدئية لطرح مجموعة من التساؤلات عن التراث العربي، من حيث

التيارات الفكرية، بمناهجها ورؤيتها، في الوطن العربي، ومن صراعهما تشكلت ساحة النمو الثقافي في الوطن العربي، حيث أرادت هذه الاختيارات أن تفرض ذاتها من حيث المنهج والرؤية على مجمل التحولات الحضارية في الوطن العربي...

* تيار يتمسك بأطر السلفية منهجاً ورؤية وأداة...

* وتيار يرفض بعلميته كل معطيات التراث العربي، ويتمسك بالمعاصرة منهجاً، ورؤية وأداة...

ومن الصراع بينهما وتصادعه تبلور على الساحة العربية «ملامح الأزمة في الساحة الثقافية العربية» «أزمة الرؤية، والمنهج، والأداة»، وذلك أن تحديد التحولات الحضارية في أية أمة وفي أية حقبة تاريخية تريد فيها تلك الأمة أن تجذر موقعها ومجمل تحولاتها، لا بد أن تجعل ذلك التجذر يستمد شرعيته من عمق ارتباطه بتراثها، ذلك أن من لا ماضى له لا حاضر له، ومن لا حاضر له لا مستقبل له، والتاريخ في حكم مسيرة الإنسان يشكل حلماً طويلاً لمجمل التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي ترافقت وتلك المسيرة الإنسانية، حتى أصبحت من خلال ارتباطها بالإنسان ذاته تشكل تراثاً تراكم فيه وبه خبرة الإنسان ومعطياته...

وإزاء ذلك تحددت هوية الأزمة التي ترافقت وطموحات الإنسان العربي في ربط التراث العربي بمجمل تلك التحولات، حيث شكلت أزمة الرؤية

الأهمية، والموقع، من التحولات الفكرية والسياسية، والاجتماعية، التي تمر بها الأمة العربية التي تشكل منعطفاً تاريخياً يضع الوطن العربي أمام خيارين في توجهه الحضارى وأسس الفكرية العقائدية...

* اختيار النهج السلفى:

بكل ما تعنيه السلفية من موقف من المعطيات الحضارية المعاصرة، من حيث قبولها أو رفضها، أو قبول جزء منها، أو رفض ذلك الجزء، حيث شكلت السلفية في الوطن العربي، تياراً فكرياً، كان له الأثر البالغ في تحديد الرؤية، بل وشكلت أداة تحقيقها في آن واحد...

* اختيار النهج الرافض لكل معطيات التراث العربي، الذى شكل أنصاره تياراً يدعى العلمية والتمسك، بكامل معطياتها، من حيث المنهج والأداة، والذى أراد برفضه للتراث العربى أن يحدد إطار التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية بأطر معاصرة، ذلك أن أنصار هذا التيار يرون أن التمسك بالتراث يعنى التمسك بالتخلف، وبالتالي رفضوا كل ما أنتجه التراث العربى، متمسكين بكل معطيات الحضارة الغربية، التى شكلت أمامهم، وعبر تطورها، كنموذج حى ومتطور، وقابل للتحقيق «نموذجاً» استخدموا ذات مقاييسه، فى تحديد اختيارهم الرافض لكل التراث العربى.

ومن تفاعل هذين الاختيارين، تشكلت مضامين

والمنهج والأداة المترافقة، وحددت موقع التراث من محمل التحولات الحضارية المراد تحقيقها على الساحة العربية، تحددت في التحديد القطعي الذي مارسه أنصار الاختيارين السابقين السلفيين، والمعاصرين - اللذين شكلا بقطعتيهما حداً فاصلاً بين القبول والرفض، فتراوحت الاجتهادات بينهما، أما بالقبول بالسلفية «رؤية ومنهجاً وأداة» وأما برفض السلفية والقبول بكل معطيات الحضارة الغربية بدعوى العلمية والمعاصرة، والقبول بأى منهما، أو رفضهما، يعنى، ببساطة القبول بمقاييسهما. ورؤيتهما في تحديد موقع التراث من مجمل تحولاتنا، وذلك لا يشكل المدخل العلمى الصحيح فى تحديد موقع التراث ولا فى أدوات استحضاره، ليكون له الفعل المؤثر فى حركة الإنسان العربى، ذلك أن القبول بالسلفية «رؤية ومنهجاً، وأداة» يعنى القبول بكل مقاييسهما. ورفض كل معطيات الحضارة المعاصرة، هذا كما أن القبول «بالمعاصرة» ورفض كل معطيات التراث العربى يضعنا فى دائرة الانسلاخ عن مجمل تراثنا الذى لا يشكل حضارتنا فحسب، ولكنه يشكل كل ذاتنا القومية.

وهذه القطعية - أما القبول، وأما الرفض - تضعنا أمام جوهر الأزمة «أزمة فكرية فى جوهرها» وإن برزت فى شكل صراع حول «مضامين تحديد منهج، أو رؤية، وأداة»، للتراث العربى . . . وموقعه من مجمل التحولات

الحضارية، إنها أزمة فكرية في سداخلها، وفي مضامينها، حيث أن التراث يشكل - وبشكل مستمر - في كل آن، أرضية التحولات العقائدية المستهدف تحقيقها على ساحة الوطن العربي... بل ويشكل جوهرها...

(4)

وتساءلنا منذ بداية هذه الأحاديث عن مبرراتها ومستهدفاتها خاصة وأنها تتناول قضية جوهرية تتعلق بمجمل التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمرّ بها أمتنا العربية، بل وتشكل أرضية ومضامين التحولات التي تستهدف أمتنا على طريق التحرر والتقدم والانعتاق.

تساءلنا عن موقع التراث من تلك التحولات، خاصة وأن الأمة العربية، واجهت في بواكير نهضتها قضية، هي بحكم المظهر سهلة البت فيها، ولكنها عويصة ومعقدة بحكم جوهرها، ألا وهي تحديد مواقع التراث العربي من مجمل التحولات، وليست القضية تحديد مواقع التراث فحسب... ولكن تترافق مع ذلك التحديد «الرؤية» و«المنهج» و«الأداة» التي تضع التراث في هذا الموقع أو ذاك من التحولات المراد تحقيقها...

فتحديد موقع التراث ليس بالمهمة السهلة أمام أمة تريد أن تبعث مكانن النهضة فيها، وتريد أن تستنهض بواعثها الحضارية والتاريخية، لتصوغ عبر التحام تلك

المكونات، وتلك البواعث، حاضراً يمتلك مقومات التقدم، وهذا لن يتأتى إلا برؤية واضحة تحدد - عبر مناهجها - موقع التراث باعتباره أداة لصنع الحاضر، واستشراف المستقبل، حيث تبلور عبرها - عبر الرؤية المحددة - كل مكان القوة في تاريخ الأمة، ومكان الظموح في أهدافها، فيكون الموروث الثقافي بذلك هو الأرضية التي بنى عليها رؤية الحاضر والمستقبل معاً في تمازج عضوي. يصح الفصل بينهما كالفصل بين الجسد والروح.

لذلك يظل تساؤلنا قائماً عن مواقع التراث على ساحة تحولاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أي تحولاتنا الحضارية، وقد برزت الرؤية السلفية والمعاصرة بمقاييسها القطعية، والتي جعلت مفكرى الأمة العربية يواجهون هذه القطعية «القبول بالسلفية ورفض المعاصرة» بكل ما يعنيه القبول من استغراق في الماضي، وجعل كامل مقاييسه تحكم بالحاضر، وتحدد المستقبل، أو القبول بالمعاصرة ورفض السلفية بكل ما يعنيه القبول من استغراق في المعاصرة، وجعل كامل مقاييسها أداة لتحديد الحاضر والمستقبل معاً، أمام هذه القطعية كان لا بد من استحداث رؤية ومنهج لا يرفض الماضي ولا يقاطع المعاصرة، بل يمزج بينهما بمقاييس ومعايير جديدة، تستلهم مكان القوة في الماضي. لتجعل من التراث أداة لصنع الحاضر والمستقبل. وتتفاعل مع

معطيات الحاضر لتكتسب من المعاصرة بواعث النهضة،
لتصوغ من عملية الاستلهام والتفاعل، رؤية جديدة هي
«الحدائثة» والتي تعنى وفق مقاييس جديدة أن من لا
ماضى له لا حاضر له، ومن لا حاضر له لا مستقبل له،
رؤية جديدة لتحديد مواقع التراث من مجمل التحولات
الحضارية للأمة العربية، والحدائثة، هي رؤية متكاملة،
تستند على رفض الاستغراق اللامحدود فى الماضى،
والتمسك بمقاييسه ومعاييره فى تحديد رؤية الحاضر
واستشراق المستقبل. والحدائثة أيضاً هي رفض
للمعاصرة، التي تعنى رفض كل ما يمت إلى الماضى
بصلة، بدعاوى أن التمسك بالماضى هو استغراق فى
التخلف. . .

لذلك تصبح الحدائثة منهجاً، ورؤية، وأداة،
تستحضر التراث فى موقع الفعل المؤثر فى مسار الحاضر
والمستقبل فى نظرة متكاملة شاملة تستمد معاييرها من
نضالات الإنسان ذاته. وهو يصوغ عبر فكره وجهده
معالم حاضره ومستقبله، فليس للتراث من قيمة غير قيمة
العطاء الإنسانى فيه، وقيمة العطاء الإنسانى فى التراث
هي قضاياه التي صاغت كل حياته وكل خبراته وكل عطائه
التاريخى. فقيمة التراث تستمد من قيمة المضامين التي
يحتويها.

إذا سلمنا بأن (الحدائثة) تشكل منهجاً، ورؤية،

وأداة، نعالج من خلالها قضية تحديد مواقع التراث من مجمل تحولاتنا الحضارية الحديثة، وأداة لاستحضار ذلك التراث في موقع الفعل المؤثر في مسار وبلورة تلك التحولات ذاتها فالحداثة عندئذ تكون نظرية متكاملة شاملة تستمد معاييرها من نضالات الإنسان ذاته، حيث ترتبط قيمة التراث بقيمة الفعل الإنساني ونضالاته من أجل إحداث التقدم، وترسيخ معاييرها، وتحديد معالمها العقائدية لذلك ترتبط الحداثة بكونها منهجاً ورؤية وأداة، ترتبط بدیناميكية المعالجة للتراث المحدد لمضامين التقدمية المستمدة من نضال الإنسان ذاته، لذلك تصبح الحداثة هي ذلك المنهج الذي نستحضر به ومن خلاله مكونات تراثنا وقيمه النضالية...

فالتراث الذي نريد أن نستحضره، ونسمى من أجل أن نصوغ مناهج ورؤية وأداة استحضاره، لا يعني ذلك التراكم الكمي من الأحداث التي صاغها مؤرخو القصور... قصور السلاطين، أو التي نقشها بالكلمات أدباء القصور ومجالسها، بكل ما يرتبط بها من قيم ومعايير لا تمثل إلا قيم ومعايير القصور ذاتها والمنفصلة دائماً عن مقيم ومعايير الجماهير التي تستحضرها في الشوارع، والتراث لا يعني ذلك حتى وإن طغت كل المؤلفات المؤرخة لحركة القصور والسلاطين، والممثلة لقيمها ومعاييرها... والمتباعدة عن قيم ومعايير الجماهير حتى وإن طغت... فالتراث الحقيقي يكمن هنا وهناك في الأحداث المتروية بين ذلك الكم الهائل من أخبار

السلطين، تبرز ذلك التمرد الشعبى من أجل الحرية وترسخ قيم الصدق والعدل، مرتبطة بنضالات الجماهير، وهى تناضل من أجل ترسيخ العدل والمساواة النابعة من الإيمان ذاته بالله وبالإسلام.

فتراثنا الذى تتصارع حول استحضاره مناهج البحث من سلفية ومعاصرة وحدائى تكمن فيه كل عظمة المعقول ومظاهرها الحضارية المتنامية والمعبرة عن نضج عقلى أسهم فى تنمية ذلك البناء الحضارى الشامخ، علماً وفناً وأدباً وعطاء مادياً تجسم فى الفن المعمارى والصناعى والعلمى، كما تكمن فيه بعض مظاهر اللامعقول... والى تشذ عن مسار نبوغ العقل العربى المبدع الخلاق...

وهل بعد أن نلمس بعض المظاهر الدالة على مواقع اللامعقول فى تراثنا أن نستحضره ليكون أساساً لبناء ثقافى تحركه قيم الحرية وتدفعه قيم النضال من أجل العدل؟

وهل يصبح لزاماً علينا التقيد بتلك المظاهر اللامعقولة لتكون نبراساً نصوغ به حاضرنا ومستقبلنا؟

أم أننا نتخذ موقف الرفض من كل مظاهر اللامعقول، والى تنافى والقيم الطبيعية للإنسان ذاته...

فالقيم الطبيعية هى المقياس والمرجع الوحيد الذى

أطر علاقات الإنسان بالإنسان. وبالتالي هي التي صاغت كل عطاءات ذلك الإنسان التراثية، فتصبح بذلك القيم الطبيعية هي المرجع والمصدر الوحيد الذي يؤسس منهج الحداثة وأداتها من أجل بلورة نظرية علمية تستحضر التراث وتبلور قيمه ومعايره...

فالحداثة وفق ذلك هي نظرية شاملة للتراث، تسعى لاستحضاره في موقع الفعل المؤثر في مسار التحولات الحضارية التي تصنعها جماهير أمتنا العربية من أجل تحقيق انعتاقها من كل عوامل القهر والاستلاب...

نظرية يكون فيها نضال الإنسان من أجل ترسيخ الحرية وقيمتها هو المستهدف من معالجة التراث واستحضاره ليصوغ الحاضر والمستقبل معاً...

* * *

عصر الجماهير
المعنى والمضمون

عصر الجماهير : المعنى والمضمون

(1)

ظلت ظاهرة التحرر القومي، تشكل أقوى العوامل المؤثرة في حركة الإنسان المعاصر تعطى للحركة الإنسانية مضمونها، وتجسد وعى الإنسان لذاته، وتعبّر في ذات الوقت عن كل طموحاته المنبثقة عن الاختيار القومي وتوجهاته الفكرية والسياسية والنضالية. ذلك «الاختيار» الذي يرتضيه الإنسان متركزاً لمستقبله ومضموناً له.

الأمر الذي جعل من ظاهرة التحرر القومي، ظاهرة ثورية وتقدمية، تعطى - موضوعياً - لحركة الإنسان معناها الواقعي والعقلاني، وتعبّر عن كامل طموحاته المتجسدة في الأداة المنبثقة عن حركة الإنسان لتحقيق اختياراته، والمتمثلة في الثورة العقائدية، التي ارتضاها الإنسان في العالم الثالث على الأخص، أداة نضالية يقتحم بها واقعه، ويؤكد بها ومن خلالها، تحرره القومي، ويواجه بها، ومن خلالها كل الاستلابات الفكرية والسياسية والاقتصادية التي مارستها، وتحاول تكريسها القوى الاستعمارية. لتمتلك من خلال ذلك التكريس كل

الإمكانات التي تعطي لوجودها شرعية الاستمرار
والتحكم في شعوب العالم الثالث.

وارتبطت ظاهرة التحرر القومي بأداتها الثورية بسمة
الرفض للمناهج الفكرية التي تحاول القوى الاستعمارية
فرضها على تلك الظاهرة عبر منظورها الفكري، حتى
أصبح الرفض الفكري سمة من سمات الثورة في العالم
الثالث لكل معطيات المنظور الفكري للرأسمالية أو
الشيوعية، محاولة من خلال هذا الرفض أن تحدد ملامح
منهجيتها الذاتية النابعة من الفهم الموضوعي لحركة
إنسان العالم الثالث وفق المقاييس المرتبطة موضوعياً
بخصوصية الشخصية القومية لشعوب العالم الثالث،
المتفاعلة مع واقعها المتخلف.

وبين طموح الثورة العقائدية القومي، وبين واقعها
المتخلف تحددت هوية حركة الإنسان في العالم الثالث،
وتحدد اختياراته الفكرية متمثلة في:

* تحرر سياسي.

* تحرر اقتصادي واجتماعي.

* تحرر ثقافي.

ومن ذلك اكتسبت الثورة في العالم الثالث
مضامينها الذاتية، من خلال مزج الفكر بالممارسة،
وارتباطهما الارتباط العضوي، فأصبحت بذلك الثورة
العقائدية عملية حضارية شاملة تركز على طموح يحدث
التغيرات المنسجمة مع عمق الاختيارات القومية،

ومتجسدة فى علاقات جديدة تحقق مضامين التحرر والمساواة، لا على مستوى العلاقات الداخلية (علاقات الفرد بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية) ولكن على مستوى العلاقات الدولية، ضمن منظور التكامل والتكافؤ.

* وفى مواجهة التخلف الاقتصادى والاجتماعى، كانت الاشتراكية فى الثورة العقائدية مرتكزاً أساسياً، يجسد الطموح فى إيجاد وتيرات عالية ومتنامية للنمو تحقيقاً وتعميقاً للتحرر الاجتماعى والاقتصادى بما توفره هذه التيرات من تقدم اقتصادى واجتماعى فى ظل منظور المساواة والعدل، وفى ظل تمكين الجماهير من تأكيد سيطرتها على مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، والاشتراكية فى منظور الثورة العقائدية تأكيداً للوعى بمردودات حركة الإنسان فى عمق التاريخ حيث أكدت أن المنظور الرأسمالى والشيوعى غير قادر على استيعاب وتيرات النمو فى الشعوب المتخلفة وغير قادر على استيعاب طموحات الاختيار القومى فى بناء الشخصية القومية المتحررة من كل عوامل السيطرة والاستغلال.

* وفى مواجهة التخلف الثقافى، أوجدت الثورة العقائدية انطلاقة من كينونتها الحضارية المرتكز الضرورى لتكامل التحرر السياسى والاقتصادى بتحرر ثقافى يعطى لحركة الإنسان فى العالم الثالث مقاييسها الفكرية المبنية من واقعها، والمستهدفة تغيير ذلك الواقع

وفق القيم المستمدة من حركة الإنسان ذاته وتراثه الفكرى والثقافى ترسيخاً للشخصية القومية، وتمييزاً لها ولمكوناتها الفكرية والثقافية.

* وفى مواجهة التخلف السياسى كانت الديمقراطية الشعبية، المحتوى التقدمى فى الثورة العقائدية فى العالم الثالث، تلك الديمقراطية الشعبية التى تعطى لإدارة الجماهير حرية الاختيار والممارسة والمسؤولية. ضمن إطار من الحرية المسؤولة المستمدة من الطموح المستقبلى للجماهير، والذى يجسد معنى التحرر القومى فى كل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* وعلى ذلك فالديمقراطية الشعبية تمثل ضمن محاور الثورة العقائدية ومركزاتها الأساس الذى تنطلق منه وبه الجماهير لتعطى لإرادتها المعنى المتجسد فى أداة الحكم بما يحقق مضمون السيطرة الجماهيرية، ويعطيها البعد التنفيذى، الممارس لتلك السلطة.

* وعلى ذلك فالديمقراطية الشعبية المنبثقة عن اختيار التوجه القومى فى العالم الثالث، لا تمثل الشكل التقليدى للديمقراطية، لأنها - وعبر شمولية الثورة العقائدية - تشكل المظهر النهائى لمحتوى تلك الثورة، وبالتالي فالديمقراطية الشعبية لا تتحدد مجالات تنفيذها فى أداة الحكم فحسب، ولكنها تتجسد أيضاً فى تكريس المعنى الديمقراطى فى العلاقات المستمدة - ثورياً - من

عطاء الثورة العقائدية، فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تكون الديمقراطية الشعبية محصلة لتفاعل العلاقات الديمقراطية وتجسدها سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً.

* فالديمقراطية الشعبية تعنى وبالضرورة تكامل التحرر السياسى والاقتصادى والاجتماعى، لتشكل من تفاعلها كلاً لا يتجزأ لمفهوم الديمقراطية الشعبية. ضمن محتوى سيطرة الجماهير على تلك المقدمات.

* وعلى ذلك فسيطرة الجماهير هى الوعاء الذى يعطى مجالاً لتفاعل فيه السيطرة الجماهيرية بممارسة تلك السيطرة، حيث يستحيل الفصل بين سيطرة الجماهير على مقدراتها، وبين ترجمة تلك السيطرة فى شكل ديمقراطى، يحقق للجماهير مشروعية اتخاذ القرار وتنفيذه.

ضمن هذه الرؤية المنبثقة عن الثورة العقائدية، تصبح الجماهير هى المحك الفعلى والقيادى لحركة الإنسان من أجل تأكيد اختياراته وتجسيدها. وبهذا القانون الثورى المستمد من عمق الحركة الإنسانية فى عالمنا المعاصر، تؤكد حقيقة نضالية، تضع عالمنا بكل متغيراته أمام انبعاث عصر جديد يرفض ضمن ما يرفض كل (أشكال الوصاية) على حركة الجماهير، حتى أصبحت ملامح هذا العصر تنبئ بولادة «عصر الجماهير» المسؤولة عن اختياراتها ومواقفها.

(2)

إن ملامح عالَمنا المعاصر تنبئ كما أكد القانون الثورى بعصر الجماهير متجسداً فى سيطرتها على مقدراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق اختياراتها القومية ضمن معطيات الثورة العقائدية. التى أعطت لعالَمنا المعاصر (سمة الرفض) لكل الشواهد الفكرية المستمدة من معطيات المنظور الرأسمالى والشيوعى. إلا أن سمة الرفض ولدت ارهاصاً فكرياً، يتبلور فى تنمية معطيات الثورة العقائدية، منهجياً، وصولاً إلى تعميق الاختيار، بحلول تستجيب موضوعياً لمتطلبات حركة الإنسان ومتغيراتها.

وعلى ذلك فإن الرفض العقائدى للمناهج الفكرية الموروثة عن المنظور الرأسمالى والشيوعى كان رفضاً إيجابياً يستجيب للمتغيرات الفكرية فى عالَمنا المعاصر، والتى تحدت بسيطرة الإنسان على اللامتناهيات الصغرى والكبرى والمركبة، والتى تتمثل فى سيطرة الإنسان على الذرة والفضاء والعقول الالكترونية، تلك السيطرة التى أحدثت تقسيماً قسرياً فى المجموعات البشرية أو ضمن الإطار المادى إلى عالمين، عالم متخلف وعالم متقدم.

وعلى الرغم من وهمية هذا الانقسام إلا أنه أصبح يمثل سمة بارزة فى عالَمنا المعاصر ولعل قصوره ينبثق من (التوجهات) المادية لعالَمنا المعاصر.

وقد أثبتت التجربة الإنسانية ضمن العالم الثالث قصور ذلك التقسيم الوهمي عن فهم أبعاد الحركة الإنسانية، حيث استطاعت التجربة الفكرية للعالم الثالث، وضمن مسارات ثورتها العقائدية، أن تضع عالمتنا المعاصر أمام انعطاف تاريخي عميق ينبيء بأن حركة الإنسان ستطوى «عصر الجمهوريات» لينبتق - ومن حركة الإنسان ذاتها - «عصر الجماهير»؛ الذي يستهدف تحقيق سيطرة الجماهير على مقدراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتسقط بعمق اختيارها الثوري كل أشكال الوصاية المنبثقة عن منهجية التفكير في فهم وتجسيد (سلطة الجماهير) حيث ظلت هذه السلطة محك اختبار تتحقق بها - ومن خلالها - سلامة التفكير الإنساني من عذمه.

وظلت تعطى للتجربة الإنسانية الملامح الفكرية لأداة الحكم التي تتجسد فيها سلطة الشعب، أو تسقط على اعتبارها. لتتحقق بها ومن خلالها (الحلول الموضوعية) التي تعطى لسلطة الجماهير مضمونها العملي.

وضمن تمازج الفكر والممارسة سقطت كل أدوات الحكم في التجربة الإنسانية، فلا سلطة الفرد أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة أو الحزب استطاعت وبموضوعية أن تعطى للجماهير (أداة حكم) تترجم حركتها، وتجسد مضمون السلطة الجماهيرية، مما أثبت - وبتجربة حركة

الإنسان ذاتها - سقوط المنهج الفكري المستمد من
الراسمالية كتجربة ليبرالية، والشيوعية كتجربة برويتارية.
ومن محصلة سقوطهما، يسقط وهم التقسيم القسري
للمجموعات البشرية، فالتخلف ليس وليد قصور مادي،
ولكنه بالضرورة قصور في إيجاد الحلول الموضوعية
لمعضلات الإنسان. وفي مقدمتها معضلة (أداة الحكم)
التي تمثل نتاجاً للعلاقات الإنسانية في داخل المجتمعات
وتشكل مضموناً لها. وعلى ذلك فالديمقراطية الشعبية،
بمعطياتها الجماهيرية، تشكل المدخل الحقيقي لفهم
المنعطف التاريخي لعالمنا المعاصر. لأنها تركز
المضمون الحقيقي للحرية، ومن خلالها تتجسد سلطة
الشعب التي تترجم اختيارات الجماهير وعلاقاتها.

وبقدر تحقيق سلطة الشعب من خلال ممارسة
الديمقراطية الشعبية تتحقق السمات الأساسية لعصر
الجماهير. والتي تتحدد في:

أولاً : الثورة العقائدية من خلال تكريس أبعادها
وترجمة مضامينها الفكرية والسياسية والتي تنطلق من
أبعاد شمولية تركز على فهم موضوعي للحرية وتمازجها
بالاختيارات القومية والتي تعطي لحركة الإنسان الأرضية
العقائدية المستمدة من تفاعل تراثه بطموحاته، بحيث
تكون الثورة العقائدية محصلة لمكومات الاختيار القومي
والتجربة الإنسانية الأمر الذي يعطي لثورة الإنسان في

علمنا المعاصر سمة الخصوصية القومية، والشمولية الإنسانية.

ثانياً : الديمقراطية الشعبية، والمستمدة من الرفض العقائدى لمضامين الفكر الليبرالى والشيوعى . بعد أن أثبتت التجربة الإنسانية قصورهما عن حل معضلات الإنسان المعاصر والمستهدفة بذلك الرفض إيجاد الحلول الموضوعية من خلال تفاعل الفكر والممارسة لمعضلة الإنسان الأساسية، والمستمدة من الكيفية فى تطبيق مفهوم سلطة الشعب، بما يحقق للجماهير كسر أطواق الوصاية على حركتها وممارسة اختياراتها، وعلى ذلك فالديمقراطية الشعبية هى الوسيلة الحقيقية التى تتحقق بها ومن خلالها سلطة الشعب على مقدراته وعندئذ تنتهى بها - ومن خلالها - الأداة الفردية والطبقية والحزبية للحكم، وتتجسد بها - ومن خلالها - سمات عصر الجماهير . لتطلق إرادة الجماهير من أجل تحقيق الأداة السياسية التى تحمل مضامينها وتستطيع أن تحقق بها إرادتها على كل مقدراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وبالديمقراطية الشعبية تستطيع الجماهير أن تحدث الانعتاق الحقيقى لإرادتها، مجسدة بها العصر الذى ظلت أحلام البشر ترنو إليه وتبشر به . . . ألا وهو عصر الجماهير .

من خلال الديمقراطية الشعبية تستطيع الجماهير أن تحدث الانعتاق الحقيقي لإرادتها مجسدة بها عصراً جماهيرياً، ظلت أحلام البشر ترنو إليه، وتبشر به، لأنه - أي عصر الجماهير - يحقق لها «الأداة الأساسية» التي تترجم مضامين الإرادة الجماهيرية المتحررة، وتجسد بها - الممارسة العقلية لسيطرة الجماهير على مقدراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولتعطى - من فعالية الممارسة - مضامين «التحرر» بكل أبعاده الجذرية، والشمولية والتقدمية... بحيث تعطى لطاقت الجماهير الآفاق الرحبة، لتبدع، وتبتكر وعلى ذلك يرتبط «عصر الجماهير» بعملية التغيير الثوري، وجذريته، وشموليته، ارتباطاً عضوياً... من حيث المنطلق، والغاية، والمسار...

لأن التغيير الثوري. يستهدف - كما يستهدف عصر الجماهير - إسقاط كل الترسبات التي تكبل حرية الجماهير. وإرادتها، ليترجمها بتغييراته المستمرة والجذرية. الانعتاق الإرادي الذي تحدثه الجماهير، في إطار العمل الثوري. ومن خلاله وضمن هذه الرؤية تحدد مسارات عصر الجماهير... وترتبط «بالثورة الشعبية العقائدية»... لأنها تمثل «الاختيار» الأكثر عمقاً وجذرية، وشمولية للجماهير العريضة في عالمنا المعاصر... وبالتالي يشكل هذا الاختيار مضامين عصر الجماهير وسماته...

ذلك أن عالمنا المعاصر، بمتغيراته المتوالية والسريعة، أحدث الفجوات العميقة في مسارات الفكر، والحضارة... وأحدث بتلك الفجوات حداثاً فاصلاً بين الفكر والمعطيات الحضارية، تمثل في «المعايير المادية» التي أصبحت تحدد - عبر قنواتها - مسارات الإنسان، ومعطياته الفكرية والحضارية... الأمر الذي أحدث تخلخلاً في «قيم الإنسان» مما أفقده «التوازن» الطبيعي في الذات الإنسانية... حتى أصبح الإنسان أسير المعايير الحديدية لذاته، وقد أفقده تلك الحديدية شمولية الهوية الإنسانية، فأصبح الإنسان في عالمنا المعاصر أسير «الأنماط» غير المتوازنة لشخصيته والتي استهدفت «تعرية» الذات الإنسانية من قيم الحب والجمال. وتعليقها في قوالب الإنسانية، والفردية.

وعصر الجماهير - ضمن معطيات الثورة العقائدية - يستهدف إرساء مضامين «الرفض العقائدي» للموروث الفكري والحضاري - لعالمنا المعاصر، وصولاً إلى بلورة المضامين الحقيقية المنبثقة عن الطبيعة الإنسانية، بكل شمولية قيمها وإنسانية معاييرها، بما يحدث فيها «التوازن الطبيعي» لتكيف الشخصية الإنسانية ومعطيات عصر الجماهير الشمولية...

ذلك أن عصر الجماهير... يستهدف ترجمة اختيارات الإنسان في المضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتكيف علاقاتها في تحقق هوية

الإنسان، وتحدث التوازن فيها... حتى تنعكس تلك العلاقات فى السلوك البشرى فى كافة مناحى الحياة... سواء أكان سلوكياً سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً.

وعصر الجماهير عندنا يستهدف - ترجمة الاختيار الحقيقى للإنسان - ينطلق من واقع «الرفض» لكل الموروث الفكرى المستمد من الفلسفات النظرية، التى حاولت أن «تلعب» حركة الإنسان ضمن منظورها... حتى أصبح الإنسان أسير النمط المادى. للنظريتين الليبرالية، والشيوعية، فى محصلة ممارستهما الواقعية.

وقد أثبتت التجربة العملية للإنسان، ملامح هذا الرفض من خلال حركته اليومية الفكرية والسياسية، حتى «الرفض» سمة من سمات عالمنا المعاصر... يحدد لحركة الإنسان فيه مساراتها، ويشكل محوراً لصراعه الفكرى والسياسى، مع كل «الأدوات الديكتاتورية» التى حاولت أن تصبغ هويته بجدية أبعادها. ولعل هذا الرفض العقائدى، يشكل مدخلاً طبيعياً لعصر الجماهير. تتشابك فيه عوامل الرفض، مع عوامل التغيير الثورى. ليكون عصر الجماهير - محصلة تشابكهما - وصولاً الى إرساء معالم التحرر الشمولى لإرادة الجماهير... لتشكل من إرادتها «أداة سياسية» تنطلق من الجماهير، بأداة الجماهير - ولغاية الجماهير...

والى أن تترسخ المعايير الديمقراطية الشعبية

لترجمة «اختيارات الإنسان» في عالمنا المعاصر... يظل «عصر الجماهير» أمنية يحركها «الرفض»... ويحدد سماتها الطموحة ما لم تستجب حركة الإنسان، لمتطلبات اختياراته، وتجسيد تلك الاستجابة في الرفض العقائدي الدائم والمستمر... حتى يتحقق عصر سيطرة الجماهير...

(4)

لقد أكدت معطيات الحضارة الإنسانية، ومن خلال توجيهها المادي حاجة الإنسان الى رفض تلك المعطيات إدراكاً منه لفقدان التوازن في ذاتيته الإنسانية الأمر الذي أدى - به إلى اتخاذ مواقف «الرفض» تجاه تلك المعطيات، إلا أن ظاهرة الرفض تلك ظلت حبيسة المحتوى السلبي - ثقافة الصمت مما أدى - ومن خلال مواقف الرفض - الى وجود ظواهر تعكس تلك الحالة الذهنية والنفسية الراضية لمعطيات الحضارة المادية، تمثلت في ظواهر اجتماعية فوضوية، تقف من حركة المجتمع موقف الرفض السلبي، مما أنتج ظواهر سلب اتسمت بسمات «اللامبالاة واللائتواء واللامسؤولية» والتي كانت تمثل فقدان التوازن في معطيات الحضارة المعاصرة.

هذه الظواهر تعكس قصور المعطيات الحضارية، وقصور قيمها الاجتماعية والأخلاقية مما رتب من خلال إدراك هذا القصور ومحاولة فهم هذه الظواهر أن اتجه

الفكر الإنسانى إلى إعادة النظر فى العديد من المسلمات الفكرية التى يحملها الموروث الفكرى والثقافى المستمد من النظريتين الليبرالية والشيوعية، فى محاولة لتقنين مظاهر الرفض وإعطائه المضمون الإيجابى. بحيث يستطيع الإنسان من خلال منهج فكرى جماهيرى أن يواكب ظواهر الرفض ويفتنها ضمن معطياتها الفكرية حتى وإن أدى هذا التقنين إلى ممارسة نوع من النقد الذاتى لكلا النظريتين كل ذلك من أجل استيعاب واحتواء حركة الرفض العقائدى. والتى بدأت تتجه إلى إعطاء مضمون إيجابى لمواقف الرفض السلبية، من خلال المراجعة العلمية والموضوعية لمقولات النظرية العالمية الثالثة وعلى الرغم من محاولة النقد الذاتى التى قام ويقوم بها منظرو النظريتين من أجل استقطاب حركة الرفض ضمن إطارهما، إلا أن حركة الرفض العقائدى الجماهيرى من خلال عمق إحساسها وإدراكها الرفض لمعطيات النظريتين وما يترتب عليهما من ممارسات فكرية وسياسية يحول دون قدرة المنظرين الليبراليين والشيوعيين على استيعاب واحتواء حركة الرفض العقائدى، ذلك لأن حركة الرفض لم تولد إلا من خلال عمق المعاناة الفكرية والسياسية النابعة من المعاشة الفكرية والعملية، مما حول ظواهر الرفض السلبية إلى ظواهر رفض إيجابية نمت نمواً عقائدياً من خلال استيعاب كل الموروث الفكرى لكلا النظريتين. فتولد ومن خلال الصراع بين محاور الرفض السلبية والإيجابية

توجه عقائدى يتخذ من الموقف (الرفض العقائدى) أرضية للظواهر الفكرية والسياسية بما يحقق اعتقاداً حقيقياً من موروث النظريتين الفكرى والسياسى ، مبشراً بولادة عصر عقائدى يتجه الى الحياة ذاتها بمعاشتها بحثاً عن النظريات التى تحقق توازن القيم فى ذاتية الإنسان خاصة بعد أن كان متجهاً إلى النظريات يبحث بين جوانبها عن حياته ذاتها.

ومن البديهي أن تكون منابع الرفض العقائدى للموروث الفكرى والسياسى لكلا النظريتين قد تبلورت فى عالمنا الثالث الذى قاد عملية الرفض تلك، وحولها من خلال معاشة الحياة ذاتها من مواقف رفض سلبية، تحمل مضامين اللامبالاة واللائتواء واللامسؤولية إلى مواقع الرفض الايجابية، والتى تحمل كل قيم المعاناة والائتواء والمسؤولية، مما أكد زيف كل المعايير التى وضعت لإيجاد الفواصل الحضارية بمعاييرها المادية والمؤدية الى تقسيم العالم البشرى إلى عالمين! عالم متقدم، وعالم متخلف. دون أن يدرك الإنسان وليد الحضارة المادية المعايير الحقيقية، التى تشكل موضوعاً أداة التفريق بين الإنسان والإنسان.

ولعل عالمنا الثالث والذى وضع بقيمه ومعاييره الفكرية والاجتماعية والأخلاقية إطاراً تتحدد به ومن خلاله علاقة الإنسان بالإنسان وتتحدد به ومن خلاله مواقف الرفض المسؤول واللامسؤول وتشكل به ومن

خلاله مسؤوليات الرفض العقائدى، والمتمثلة فى انتماء الانسان ومسؤوليته تجاه مجتمعه ووطنه وعالمه، تلك المسؤولية المحددة فى إطار العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يرتضيها الإنسان كاختيار عقائدى، تعطى لقيم الإنسان مضمونها المتوازن.

ولعل عصر الجماهير، بإطاره التقدمى والشعبى، ومحتواه الثورى يستطيع أن يشرى تلك المواقف، ويحدد المسؤوليات ويعطى للجماهير معنى الانتماء للوطن وللأمة ولل البشرية.

ذلك هو الاختيار الذى يعطى للرفض العقائدى قيمه ومعاييره ومحتواه عندئذ يتحول الإنسان من كم إلى كيف، ومن رقم إلى قيمة، يعمق محتوى الكيف، ويحدد معايير القيمة فى عصر يصنعه ويعطيه من ذاته، ومن عمق المعاناة مع الحياة أبعاده الإنسانية. ذلك هو عصر الجماهير.

(5)

أصبح الرفض العقائدى فى عصر الجماهير الذى يكرس تجربة الإنسان فى العالم الثالث ويسرخ قيم ومعايير ذلك الإنسان، تلك القيم والمعايير المستلهمة من عمق الارتباط بين الإنسان والرسالات السماوية، وبين الإنسان والمعيشة اليومية للمجتمع، فتحدت قيمة الإنسان باعتباره «كيفاً ومضموناً وقيمة» وعلى أساس هذا

الاختيار الذى يحقق التوازن فى الذات الانسانية من
محصلة التفاعل بين الجانب الروحى والجانب المادى
فى ذاتية الإنسان، مما يعطى من محصلة ذلك التفاعل
معيّاراً حقيقياً تتحدد ضمن إطاره وأبعاده معايير التقدم
والتخلف فى عالمنا المعاصر. خاصة بعد أن تحول كل
ذلك الى «اختيار إنسانى» يرفض بمعطياته كل الموروث
الفكرى والحضارى النابع من التطور الذاتى لكلا
النظريتين الرأسمالية والشيوعية ولعل هذا الاختيار هو
الذى يعطى لعصر الجماهير أبعاده الحقيقية، والتى
تستطيع أن تحدد المعايير الفكرية والاجتماعية
والأخلاقية، والتى تحدد مضمون العلاقة على تجسيد
الانتماء الإنسانى ضمن إطار تلك العلاقة، وتحدد
بالتالى مسؤولية الإنسان تجاه الإنسان بتلك المعايير
الذاتية والإنسانية. وهذا فى تصوّر سيعطى لعصر
الجماهير آفاقه الإنسانية لأنه يضع الإنسان الذى افتقد فى
تطوره الفكرى والحضارى تلك المعايير الإنسانية التى
تعمق انتماء الإنسانى فى إطار التكامل والتكافؤ، حيث
رسخت قيم الموروث الفكرى والثقافى لكلا النظريتين
فى ذهنية الإنسان معايير «السيطرة والاحتواء»، مما
أفقداه المضمون الإنسانى فى توجيهها وأكسبها سمة
السيطرة والاستلاب، مما أدى إلى ذلك الرفض العقائدى
لذلك الموروث لا - من إنسان العالم الثالث فحسب -
ولكن من الإنسان الذى يعيش ضمن إطار ممارسة كلا
النظريتين الرأسمالية والشيوعية فتحدت ظواهر الرفض

تلك فى العديد من التيارات الاجتماعية التى اتجهت إلى تعميق رفضها بتوجه العنف فى بعض الأحيان.

هذا الرفض أعطى لإنسان العالم الثالث فرصة الانعطاف بالحضارة الإنسانية إلى منعطف تاريخى يعطى لهذا الإنسان فيه مجالاً رحباً لأن يحقق ذاته الإنسانية. وأن يحدد ضمن تلك التحقيق معايير فكرية وحضارية يكسب بها العلاقات الإنسانية أبعاداً جديدة، ولعل عصر الجماهير يحقق كل ذلك إذا وعى الإنسان بأهيمته ترسيخ الاختيار كاختيار عقائدى يعطى لقيم الإنسان مضمونه ومحتواه. وهذا لن يتأتى إلا إذا تحققت معطيات الثورة العقائدية فى عالمنا المعاصر، وتلك مسؤولية الإنسان فى عالمنا الثالث خاصة بعد أن اكتسب من قيادته لعملية الرفض العقائدية ومن معايشة حياته ذاتها أبعاداً فكرية استطاع بها - ومن خلالها -

أن يعطى للرفض العقائدى مضمون التجرد والموضوعية، وأن يستلهم من عمق المعاناة - معاناة الرفض والمعايشة - لحياته ذاتها وصولاً لتلك المعطيات والمعايير الفكرية والحضارية، وتلك هى قيمة عصر الجماهير عندما تتحول فيه الثورة من ثورة مستلبة فكرياً وحضارياً إلى ثورة متحررة من ترسبات الموروث الفكرى والعقائدى لكلا النظريتين.

وعصر الجماهير يعطى للإنسان فرصة بلورة الرفض، وبلورة زيف الموروث الفكرى وزيف المعايير المنبثقة عن ذلك الموروث، والتى حددت فواصل قطعية

بين الإنسان والإنسان دون أن تدرك المعايير المادية أن
داتية الإنسان تنمو إذا حققت في أعماقها مضامين الرفض
والمعايشة لتحقيق بهما معايير وقيم جديدة تتحدد بهما ذاتية
الإنسان من إطار الانتباء والمسؤولية والمعاناة، وتتحدد من
خلالها معايير الانعتاق الحقيقي ليصنع الإنسان ذاته
مستلهماً قيمه ومروثه الفكرى والحضارى من خلال حرارة
المعاناة والمعايشة، ذلك الانعتاق الذى يضعنا ويضع
عالمنا أمام عصر جديد تتحدد فيه - ومن خلاله - معايير
العلاقات الإنسانية وقيمها ويتحول الإنسان فيه من كم
إلى كيف ومن رقم إلى قيمة، يعمق محتوى الكيف،
ويحدد معايير القيمة، فى عصر يصنعه ويعطيه من ذاته،
ملامح الخير. ذلك هو عصر الجماهير.

من معطيات السلطة .. والثورة



من معطيات السلطة والثورة

(1)

كانت ولا تزال قضية (الحرية) تشكل أعقد المشكلات التي واجهت وتواجه المجتمعات البشرية، تلك القضية التي ارتبطت وترتبط بحركة الإنسان ذاته مع الإنسان والأشياء.

ذلك أن تقنين العلاقات، علاقات الإنسان بالإنسان والمجتمع، وعلاقة المجتمع بالمجتمع شكلت المعيار لحل أزمة الحرية - حرية الإنسان والمجتمع. فإذا كانت المجتمعات التقليدية القديمة قد حددت القوة كمعيار لتقنين العلاقات والتي أنتجت علاقة التسلط الدكتاتوري لمن يمتلك القوة على فاقيدها، هذا المعيار الذي رافق التطور الحضاري البشري، فكان من نتاجه بروز ظاهرة الديكتاتورية والفاشية كمظهر من مظاهر ممارسة القوة، وإذا كانت القوة الاقتصادية قد جعلت من ذاتها معياراً لتقنين العلاقات بين الإنسان والإنسان في داخل المجتمع الواحد، في ظل القواعد الاجتماعية المنبثقة عن ذلك المعيار، والتي كان من نتاجها بروز ظاهرة التسلط الإقطاعي، والتي تحولت بتحول نوعي في

مصدر القوة الاقتصادية من مصدر الأرض، إلى مصدر التجارة والصناعة والتي كان من نتائجها بروز ظاهرة الرأسمالية التجارية والصناعية، على الرغم من هذا التحول إلا أن نمط العلاقات المؤسس على معيار القوة الاقتصادية ظل يشكل أرضية العلاقات بين الإنسان والإنسان في المجتمع الواحد، والمحددة للقواعد الاجتماعية والاقتصادية التي تعامل ولا زال يتعامل مع معطياتها الإنسان... على الرغم من التطورات التي رافقت بنية الهياكل الاقتصادية العالمية.

إلا أن الإنسان ظل يتعامل مع ذات القواعد التي قننت الحرية بعلاقات مؤسسة على معيار القوة، وهى وفق ذلك علاقات ظالمة، كان لها التأثير البالغ، لا فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فحسب، ولكن حتى فى العلاقات السياسية... وفق ذلك تأسست فى الفكر الإنسانى ظواهر الفاشية والديكتاتورية والإقطاعية والرأسمالية التى رفضها الإنسان عبر مسيرته، مترجماً رفضه فى نضال فكرى وسياسى يسعى إلى تغيير نمط العلاقات، وتغيير أرضيتها ومعاييرها، مستنداً فى ذلك على الطبيعة ذاتها، والتى امتلكت حريتها الطبيعية فكانت الحرية لديها امتزاجاً مع الذات الإنسانية.

وما ظواهر تقنين العلاقات بمعايير القوة إلا خروج عن ذات الطبيعة الإنسانية، وبالتالي فإن القواعد المؤسسة على معيار القوة، هى قواعد تتناقض والطبيعة

البشرية، سواء كانت فى المجال السياسى أو الاجتماعى أو الثقافى . . . فتنامت فى الفكر الإنسانى تيارات فكرية عقائدية رافضة للعلاقات الظالمة، وساعية إلى تقنين الحرية فى علاقات تعطى للطبيعة البشرية مجال تحقيق ذاتها، أى تحقيق حريتها.

وما ظواهر الثورات البشرية التى تركت بصماتها فى التاريخ فكراً وسياسياً كثورات العبيد والكادحين إلا مظهر من مظاهر الرفض للعلاقات الظالمة.

وما ظواهر الرفض الفكرى والعقائدى التى حددت سمات التوجه العقائدى لحركة الإنسان نحو تحديد أنماط جديدة للعلاقات إلا مظهر من مظاهر الرفض المستمر للعلاقات الظالمة بين الإنسان والإنسان، والتى أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى إنضاج التجربة الإنسانية المستهدفة انتعاق الإنسان من كل مظاهر الاسترقاق الفكرى والاجتماعى والثقافى، والتى أغنت الموروث العقائدى لحركة الرفض للعلاقات الظالمة وصولاً إلى تحقيق أنماط العلاقات الطبيعية بين الإنسان والإنسان والمؤسسة على إعطاء المجال الحقيقى للإنسان لتأكيد حريته.

وعلى الرغم من مظاهر الرفض الإنسانى للعلاقات الظالمة، ومعاييرها وأنماط علاقاتها إلا أن مظاهر تقنين الحرية بمعيار القوة، ظل يتلازم والرفض الإنسانى لها حيث قنن الفكر ممارسة الحرية السياسية والاجتماعية

والاقتصادية بقنوات تحمل ذات المعيار (مقياس القوة) وذات النمط في العلاقات ذات التوجه الفاشي والديكتاتوري، ولكن بأسلوب آخر، وخاصة في مجال تقنين العلاقات السياسية والاقتصادية، حيث استبدلت النظريات مظاهر الحكم ومؤسساته، من المؤسسة الفردية المطلقة إلى المؤسسات الطبقية والطائفية والحزبية والتمثيلية (البرلمانية) والتي حملت معها ذات المعيار، معيار القوة السياسية والاقتصادية فتحولت مؤسسات الحكم وعلاقاتها إلى مؤسسات ديكتاتورية في جوهرها، ديمقراطية في مظاهرها، تعطي بعضاً من ممارسات شبه ديمقراطية، وتسلب جوهر العلاقات الديمقراطية، فتعاملت مع الإنسان، تعاملًا حسابيًا حيث لا قيمة للإنسان إلا كرقم حسابي، يعطي لتلك المؤسسات مصدراً للقوة «قوة العمالة الاقتصادية»، و«قوة المؤسسة السياسية».

وكان النضال الإنساني إزاء مظاهر الاستلاب المتولدة عن ممارسة النظريات الرأسمالية، والشيوعية لمعاييرها وأنماط علاقاتها، يزداد ترسخاً وتجذراً، حيث ترسخت في يقين الإنسان مظاهر أزمة الحرية، كأزمة إنسانية لا زالت تفتقد الحلول الحاسمة لها...

* أزمة تحديد معايير الحرية.

* وأزمة تحديد أنماط علاقاتها.

كأزمة لا زالت تشكل على الرغم من مظاهر التقدم

الحضارى المادى. مظهراً من مظاهر عبودية الإنسان واسترقاقه، والتى كان لها انعكاساتها الخطيرة على مسار الإنسانية كلها.

ذلك أن قضية الحرية، هى قضية الإنسان أينما كان وكيفما كان، وما ظواهر العلاقات بين الشعوب إلاّ نتاج لتلك الأزمة، فقضية الحرية لا يقتصر تأثيرها على حركة «الإنسان الفرد» فحسب، ولكنها تتعدى ذلك لتشكل جوهر أزمة «الإنسان والمجتمع».

(2)

إذا كانت قضية الحرية هى قضية الإنسان أينما كان وكيفما كان - فإن تأثيراتها على حركة الإنسان - الفرد، والإنسان - المجتمع، عميقة حيث شكلت ولا زالت تشكل جوهر حركة الإنسان فى مسار التاريخ، وما ظواهر الصراع فى المجتمعات البشرية إلاّ نتاج لقضية الحرية، ذلك أن الإنسان فى نتاجه الفكرى والعقائدى ظل يعانى قصوراً فى تحديد (الحرية فكراً وممارسة)، لأن الحرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقات الإنسان المعيشية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولذلك حاول الإنسان الفرد، والإنسان - المجتمع، أن يربط مصالحه بمضامين الحرية وممارساتها بمعايير تعطى لتلك المصالح مجالاً للنمو والاستمرار، ويكيّف علاقاته بتلك المعايير، أو يكيّف المعايير وفق

مصالحه، لذلك ظلت قضية الحرية تشكل جوهر أزمة الإنسان في مسار التاريخ.

فإذا كان الإنسان في عصور الإقطاع قد ناضل من أجل أن يجعل من (المساواة القانونية) هدفاً يناضل من أجله تحقيقاً للمساواة الطبيعية، لتكون القاعدة الطبيعية للإنسان: هي المعيار الذي يحدد العلاقات بين الإنسان والإنسان حتى وإن كانت تلك العلاقات الطبيعية تحكمها الفوارق القانونية التي حددتها أداة الحكم، وفق نظرية التفويض الإلهي.

وإذا كان الإنسان في القرون: السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر قد ناضل من أجل أن يرسى دعائم المساواة القانونية لتكيف مع القواعد الطبيعية للإنسان، والتي تلغى من معاييرها الفوارق بين الإنسان والإنسان تلك الفوارق المبنية على معايير الثروة الاقتصادية ليحقق عبر نضاله المساواة القانونية كمعيار يحدد علاقة الإنسان بالإنسان ضمن إطار المجتمع البشري حتى وإن حكمت تلك المساواة القانونية، أداة حكم يتجسد فيها تحكم القلة الثرية، والتي عرفت تاريخياً بتحكم البورجوازية التجارية.

وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها عبيد الأرض في عصور، الإقطاع من أجل إقرار المساواة القانونية، وحققها جماهير الكادحين في عصور التحكم البورجوازي، إلا أن العلاقات التي تجسد تحرر الإنسان

وحريته، ظلت تجسد معيار القوة الاقتصادية، كمعيار ينظم العلاقات بين الإنسان - الفرد، والإنسان - المجتمع. وكان من نتائجها تحديد موقع الإنسان من السلطة.

ذلك الموقع المحدد بتنظيم أداة الحكم ضمن رؤية تحكم القلة الثرية في أداة الحكم، حتى جاءت الثورة الفرنسية، والتي فجرت قضية الحرية كقضية إنسانية، تحددها العلاقات الطبيعية وتعطيها محتواها ضمن شعارات الحرية والإخاء والمساواة، انتصاراً للعلاقات الطبيعية وتجسيداً لها.

ولكن على الرغم من تلك الانتصارات الفكرية، والتي شكلت منعطفاً تاريخياً في نضالات الإنسان من أجل تكريس حريته وتحرره وترسيخ، معاييرهما، فقد ظل الإنسان يعاني ذات الأزمة: أزمة تحديد موقعه من السلطة من خلال تحديد معايير الحرية وممارستها في علاقات دائمة وثابتة بين الإنسان والإنسان.

وأجهضت كل مضامين الحرية والإخاء والمساواة بكل معطياتها المرتكزة على إعادة تنظيم العلاقات البشرية وفق القانون الطبيعي للإنسان، ذلك لأن الثورة الفرنسية لم تستطع أن تكشف القواعد الظالمة التي تحكم علاقات، الإنسان بالإنسان سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأن تجعل من محصلة، اكتشافاتها تلك أساساً يحدد رؤية الثورة (للسلطة - أداة الحكم)

(وللمثورة - العلاقات الاقتصادية) فأجهضت مضامين الثورة الفرنسية بكل الزخم الشعبي فيها، لتؤسس علاقات تحمل ذات القواعد الظالمة التي حكمت علاقات الإنسان بالإنسان على مر التاريخ .

فتحولت الثورة الشعبية الفرنسية إلى ابتداع النظام التمثيلي والذي كان من نتاجه ترسيخ التجربة البرلمانية، التي أعطت لمفهوم المساواة مفهوماً صورياً يتمثل في المساواة الوهمية التي تتعامل مع الإنسان كرقم حسابي ضمن دوائر الانتخابات كما تمارسها الأنظمة البرلمانية . لتكون هذه القاعدة أداة تنظيم لمجمل القواعد الاجتماعية والاقتصادية المفرغة من أى مضمون حقيقى للتحرر الإنسانى .

وتحولت الثورة الفرنسية إلى أداة لترسيخ القواعد الظالمة التي حكمت علاقات الإنسان فى عصور الإقطاع ، اقتصادياً واجتماعياً لتجسدها بذات المعايير فى علاقات النظام الرأسمالى ، والذي تحددت وفقه معايير الحرية بذات المعايير التي حكمت علاقات رقيق الأرض بالنيل الإقطاعى وإن تغيرت صور هذه العلاقات التي تحكم علاقات العامل بالرأسمالى .

من هذه الصور التاريخية التي أجهضت حركة الإنسان ونضاله وبحثه الدائم عن مضامين الحرية المرتبطة دوماً بجوهرها الإنسانى عقيدة وممارسة ، تنتظم علاقات الإنسان بالإنسان ضمن إطار يحدد :

— موقع الإنسان من السلطة .
— نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

إن معايير الحرية فى تجربة الإنسان الفكرية والنضالية لم تؤسس على قواعد ثابتة تنظر إلى قضية الحرية كقضية إنسانية ترتبط نوعاً وكيفاً بالطبيعة البشرية تنبثق معاييرها من ذات الطبيعة الإنسانية، وتؤسس علاقاتها لتحقيق سعادة الإنسان، ولكنها أسست على قدرة القلة ومصالحها سواء أكانت فرداً أم مجموعة من الأفراد، أم طبقة أم حزباً أم مجموعات من الأحزاب - فى التحكم بأدوات السلطة والحكم، وفى تنظيم العلاقات، الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك حملت معايير الحرية دائماً مصالح ورؤية القلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من نجاح الإنسان فى إفراز حركته الثورية، وبلورتها فى ثورة سياسية - اجتماعية تستهدف بناء معايير جديدة تحقق تحرره وانعتاقه، من كل أدوات القهر والاستعباد السياسى والاجتماعى .

ذلك أن الثورة الإنسانية ظلت محكومة بذات الأدوات التى تسعى إلى فرض رؤيتها ومصالحها، بذات المعايير التى حددت مضامين الحرية فى أفق القوة الاقتصادية، وإن تغيرت نوعية المسيطرين على القوة الاقتصادية. فبرزت على سطح المسار التاريخى، تجارب إنسانية، حددت علاقة الإنسان السياسية

والاجتماعية، بذات النمط الذى حكم علاقة الإنسان فى
عصور الإقطاع.

وستظل أزمة تحديد معايير الحرية، تعاني قصوراً
فى بنائها الفكرى وممارستها العملية، ما لم تحدد معايير
الحرية بذات القواعد المنبثقة عن الذات البشرية، بحيث
تصبح (القواعد الإنسانية الطبيعية) هى المرجع والمصدر
والمقياس الوحيد المنظم لعلاقات الإنسان بالإنسان.
وتؤسس على رؤية مضامين الحرية، باعتبارها انعقاد
الإنسان من كل أدوات القهر والاستغلال والاستعباد
السياسى والاجتماعى والاقتصادى. تدفعها حركة ثورية
تجعل من نفسها أداة ترسيخ لهذه الرؤية الإنسانية
الشاملة، بحيث تحدث فى مسار التجربة الإنسانية
انعطافاً نوعياً فى مفهوم الثورة، وحركتها من حيث موقعها
من السلطة (أداة ومؤسسات) وموقعها من أنماط العلاقات
الاجتماعية، والاقتصادية (حركة ومؤسسات) - ليكون من
نتاج هذا الانعطاف النوعى: ولادة عصر جديد للتحرر
والحرية، يحدد معايير الحرية إنسانياً، ويجسدها
ممارسة. لا فى إطار تحكم الثورة وأدواتها ولكن فى إطار
ترسيخ تحرر الإنسان وسعادته، وتمكينه من:

السيطرة على مقدراته السياسية والاجتماعية
والاقتصادية حتى يصبح (الإنسان - المجتمع) يمارس
سيادته بكل شموليتها وديمومتها، بملكيته التامة للسلطة
والثروة والسلاح.

إذا كانت قضية الحرية قد ظلت تعاني غموضاً في تحديد أبعادها ومضامينها، حيث ظلت «أدوات الحكم وأرضيته الأيديولوجية» تعكس ظلالها على مفاهيم الحرية ومضامينها، فالنظرية الرأسمالية، ظلت ترى في الحرية مجالاً غير محدود لتنامي النشاط الفردي، دون مراعاة وضع ضوابط لهذا النشاط تحد من جشع الإنسان إزاء استغلال الإنسان الآخر. بفعل القوة الاقتصادية. ولذلك ظلت الرأسمالية تحدد أبعاد الحرية من خلال ما توفره تلك المضامين من مجالات لتنمية الثروة عبر الاحتكار والاستغلال. سواء أكانت استغلال فرد لفرد أو استغلال مجتمع لمجتمع... وتظل النظرية الرأسمالية تعتبر أى خروج عن هذه المضامين هو تعدّ على حقوق الإنسان المشروعة، حتى وإن ترتب عن هذه المشروعية تدمير قيم الحياة المنبثقة من طبيعة الإنسان ذاته، كمعايير طبيعية تحكم علاقة الإنسان بالإنسان في إطار المساواة الكلية.

لذلك ظلت الأنظمة المستندة إلى الرؤية الرأسمالية تحمل في رؤيتها وحركتها مضامين الفهم للحرية، فتنتج عن ذلك «الاستغلال» في إطار المجتمع «والاستعمار» في إطار علاقات المجتمع في المجتمع.

أما النظرية الشيوعية فقد حددت موقفها من مضامين الحرية من خلال إلغاء كل أنواع الملكية الفردية، ذلك أن نظرتها قد بنيت على أن القوة الاقتصادية

هى معيار الحرية الوحيدة... وعندما تلغى القوة الاقتصادية الفردية من خلال «إلغاء الملكية الفردية» تلغى بذلك كافة أشكال الاستغلال والاستعباد.

ولكن هذه النظرية، وهى تحاول أن ترسى مضموناً جديداً للحرية قد وقعت فى ذات الفهم... ففى الوقت الذى ألغت فيه مفهوم الحرية الرأسمالى أعطت فيه مجالاً لخلق ديكتاتورية الطبقة متجسدة فى إطلاق النشاط الاقتصادى والاجتماعى أمام طبقة البروليتاريا. لذلك التقى الفهم الرأسمالى والشيوعى للحرية فى إطار تحديد مفهومها الاقتصادى المادى فحسب، وأصبحت الحرية لا تعدو عن كونها مجالاً لتنمية وتنمى النشاط الفردى أو الجماعى اقتصادياً.

وعلى الرغم من سيادة هذا الفهم على مجمل الفكر الإنسانى، وانعكاسه ليؤطر حركة شعوب العالم الثالث وايدىولوجيتها، وخاصة فى تحديد مفهوم الحرية، فقد انعكست على مجمل الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى العالم الثالث تلك المفاهيم المستمدة من التطور الذاتى للحضارة الأوروبية، فاختلطت المفاهيم فى ذهنية إنسان العالم الثالث. وأبرز ظواهر هذا الاختلاط هى أنماط الحكم، وأنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

لذلك نرى أن مفهوم الثورة فى العالم الثالث وموقعها من حركة المجتمع، وأنماط علاقاتها، على

الرغم من أن الثورة في العالم الثالث استهدفت خلق أنماط جديدة في مجتمعاتها بما يلغى أنماط العلاقات السائدة إبان الاستعمار، وبما يؤسس أنماطاً جديدة، ثورية وتقدمية، تجسد طموحات الإنسان في مجتمعات العالم الثالث، إلا أن الثورة في العالم الثالث قد وقعت في إطار الفهم الرأسمالي أو الشيوعي للحرية، ولذلك ظلت قضية السلطة والثورة - تعاني ذات الخلط الذي تعانيه قضية الحرية.

إن علاقة الثورة بالسلطة هي علاقة من يملك السلطة - يمتلك الثورة... فالثورة إلى حد قريب تعنى امتلاك السلطة على الرغم من الادعاء أنها تسعى إلى وضع إرادة الجماهير على مقدراتها السياسية والاجتماعية... إلا أن عملية السعى تظل إطاراً زمنياً غير محدد. من خلاله تتطابق الثورة والسلطة، دون إدراك لحقيقة الثورة وعلاقتها بالسلطة.

لذلك وفي إطار هذا الفهم - تطابق الثورة والسلطة - ظلت الثورة تعنى «انتزاع السلطة والاحتفاظ بها» دون إدراك حقيقى لأبعاد ومضامين الثورة باعتبارها ذلك التغير الجذرى الشامل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً في بنية المجتمع... ذلك التغير القادر على اكتشاف القواعد الظالمة في المجتمع وتدميرها والذي يسعى إلى وضع إرادة الجماهير لتسيطر على مقدراتها... بصورة مباشرة وشاملة ومستمرة. وهذا

يجسد المعنى الحقيقي للثورة كمرحلة تدمر فيها كافة القواعد الظالمة التي تحكم علاقة الإنسان بالإنسان، والمؤسسة على مضمون التحرر الكلى من عوامل القهر والاستعباد، والتي تتحكم فى حركة الإنسان، وتحدد علاقاته بأنماط السادة والعبيد.

هذا الفهم هو الذى يحدد موقع الثورة من السلطة، أو بمعنى آخر موقع الثورة من الحرية، حيث لا معنى للثورة دون تغير أنماط العلاقات المؤسسة على علاقات ظالمة حكمت مسيرة الإنسان والمجتمع، فكرست الامتغالال الاجتماعى، والاستعباد السياسى من قبل أدوات الحكم فرداً كانت أم حزباً أم طبقة أم طائفة.

ولا معنى للحرية ما لم تؤسس على سلطة كل الجماهير تمارسها دون نيابة، بصورة مباشرة ودائمة ومستمرة. حتى تتحول الجماهير كل الجماهير إلى أداة حكم قسادة على تجسيد ملكيتها للسلطة والثروة والسلاح، عندئذ تصبح الثورة هى المرحلة الانتقالية، والتي بفعليها تلغى كافة القواعد الظالمة التى حكمت علاقات المجتمع السياسية والاجتماعية، والتي بفعليها أيضاً تتجسد الحرية ومضامينها الحقيقية على أرض الواقع فى إطار المساواة الكلية بين الإنسان والإنسان...

(5)

إن المضمون الحقيقى للحرية يكمن فى إطلاق

إرادة الجماهير وتمكينها من تجسيد هذه الإرادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بصورة مباشرة ودائمة ومطلقة، حتى تتحول الجماهير، كل الجماهير، إلى أداة حكم تستوعب بملكيتها التامة للسلطة والثورة والسلاح، تستوعب السلطة فتصبح هي السلطة وهي الأداة... عندئذ يتحدد مضمون الحرية في انعتاق نهائي للجماهير، تجسده في أنماط علاقات تجعل من الجماهير ذاتها أداة السلطة وأداة الثروة، وأداة السلاح.

وبذلك يصبح مضمون الحرية مضموناً مطلقاً يرتبط بالطبيعة البشرية للإنسان ذاته، تنمو الحرية معه وينمو معها... يمارسها وتتجسد في سلوكياته، وأى تقنين خارج عن إرادة الإنسان بفعل من أفعال القوة، هو تدمير للحرية، وبالتالي تدمير لذاتية الإنسان.

وحيث أن الثورة هي القدرة على اكتشاف القواعد الظالمة، وهي أدواتها في الكشف عن تلك القواعد، تصبح الثورة بالمقابل: أداة تجسيد الحرية. ففي الوقت الذي تتمكن فيه الثورة من اكتشاف القواعد الظالمة بأسماط علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يصبح الطريق مفتوحاً أمام الحرية لأن تتجسد في أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ذلك أنه يستحيل أن تدمر الثورة أنماط العلاقات لظالمة لتضع بدلاً منها ذات الأنماط التي تحمل أي

مظهر من مظاهر القواعد الظالمة. ولذلك تصبح قضية خلق الأنماط الجديدة في مجتمع الثورة من مسؤولية الثوريين ذاتهم خاصة عندما تركز رؤيتهم العقائدية على ايديولوجية واضحة ومحددة ولكن: هل يعنى ذلك أن تتحول الثورة إلى السلطة، فتصبح الثورة مؤسسة تجعل من نفسها بديلاً للجماهير؟.

أم أن الثورة شيء يختلف بداهة عن السلطة، وأن الثورة ما كانت لتوجد لولا وجود سلطة ظالمة بأنماط علاقاتها... وأن الثورة هي الفعل المتبلور بالسوى، والمشبع بالطموح، والرامي إلى تدمير أنماط العلاقات الظالمة في المجتمع.

وبذلك تصبح الثورة فعلاً إرادياً يتجسد في سلوك الثوريين المؤمنين بالحرية والمتطلعين إلى تدمير مجتمع العلاقات الظالمة، وتثبيت مجتمع الحرية: مجتمع الشعب القائد، مجتمع سلطة الشعب الذى لا سلطة لسواه... تصبح الثورة عندئذ ذات مفهوم واضح ومحدد. لكونها أداة تحرر وانعتاق. يسعى الثوريون من خلالها إلى تحقيق طموحاتهم في خلق مجتمع الحرية... الذى يجعل من الجماهير أداة تجسيد مضامين التحرر والحرية، ويصبح الثوريون ملزمين بفعل إيمانهم بالثورة بالنضال المستمر والدائم خارج إطار السلطة لأنهم ما أن يتحولوا إلى سلطة بديلة حتى تضع الثورة ذاتها... فتطابق عندئذ السلطة والثورة. بذلك

يتحد دور الثوريين فى النضال من أجل الثورة فى مرحلة
(اكتشاف القواعد الظالمة) - وفى مرحلة (ترسيخ مجتمع
الحرية) وتثبيت أنماط علاقاتها.



لا شك أن المفهوم السائد للثورة فى العالم الثالث
قد حدد الثورة بأنها الفعل الإرادى الذى يسعى إلى تغيير
المجتمع جذرياً، ويسعى إلى تثبيت إرادة الجماهير على
مقدراتها، وظل هذا الفهم سائداً ليبرر فكراً تحول الثورة
إلى نظام بديل للنظام الذى تم تدميره بفعل الثورة،
وتمارس الثورة سلطتها فى مرحلة عرفت بالمرحلة
الانتقالية، حيث باشرت فيها أداة الثورة - (الفرد، أو
الحزب، أو الطبقة) - السلطة نيابة عن الجماهير حتى
تحولت الثورة عبر أدواتها إلى نظام يحمل ذات السمات
الظالمة للنظام السابق للثورة، والتي حملت أنماط
العلاقات الظالمة معها، والمتمثلة فى تجاوز الجماهير
فى ممارسة السلطة وفى غيابها ونيابة عنها، وأصبحت
أداة الثورة، أداة دكتاتورية، تمارس السلطة نيابة عن
الجماهير وفى غيابها وأحياناً ضد إرادتها.

وبذلك فرغت الثورة من مضمونها الحقيقى،
ولذلك، وضمن إعادة النظر ايدىولوجياً فى كثير من
المسلّمات الفكرية التى رافقت تجربة العالم الثالث،
والتي بلورت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة فى
أطروحاتها الفكرية والايدىولوجية فى إطار بلورة مضامين

الحرية، والذي تحدد في ترسيخ سلطة الشعب، وتثبيت مجتمع الحرية، الذي تمارس فيه الجماهير ملكيتها للسلطة والثروة والسلاح ممارسة مباشرة ودائمة ومطلقة...

أصبح دور الثورة هو تدمير القواعد الظالمة التي تثبت مجتمع حكم الفرد أو الطبقة أو الطائفة أو القبيلة، أو التي تثبت الحكم نيابة عن الشعب... فيصبح الشعب خارج إطار السلطة تتحكم في سلطته وثروته أدوات دكتاتورية... ولذلك أصبح أمام الثوريين مهمة محددة تتمثل في تثبيت مجتمع الحرية والنضال من أجل تثبيت أنماط علاقاتها الجديدة حتى يصبح الشعب، كل الشعب هو أداة السلطة، ولا سلطة لسواه. وتثبيت مجتمع الشعب القائد والسيد الذي بيده السلطة وبيده الثروة وبيده السلاح. مجتمع الحرية (وقطع الطريق نهائياً على كافة أنواع أدوات الحكم التقليدية من الفرد والعائلة والطائفة والقبيلة والطبقة والنيابة والحزب).

المحتويات

الموضوع	الصفحة
□ تقديم	5
□ هوامش حول الفكر الوجدوى	27
□ الواقع العربى وحركة النضال الجماهيرى	71
□ حركة التحرر القومى : المقومات والرؤية المستقبلية	101
□ أزمة الثورة فى العالم الثالث	117
□ ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة	119
1 - عبرة التاريخ	129
2 - الأبعاد والمعطيات	135
3 - الشعب . . وصدق الرؤية المستقبلية	141
4 - الفاتح . . وسلطة الشعب	153
□ على طريق الثورة الثقافية	155
□ عصر الجماهير . . المعنى والمضمون	173
□ من معطيات السلطة . . والثورة	195